

جهود عباس حسن النحوية / دراسة وتحليل

إعداد

إلهام عبد الرحيم عبد الله الجدوع

المشرف

د. محمود جفال الحديد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون أول ، ٢٠٠٦ م

نوقشت هذه الرسالة (جهود عباس حسن النحوية - دراسة وتحليل) وأجيزت

بتاريخ : ٧ / ١ / ٢٠٠٧ م

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

الدكتور محمود جفال الحديد ، مشرفا

.....

أستاذ فقه اللغة في الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

.....

أستاذ اللغة والنحو في الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

.....

أستاذ اللغة والنحو في الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور زهير المنصور

.....

أستاذ النقد والبلاغة في جامعة مؤتة

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة ، مع الدعاء له بالرحمة والمغفرة وجنت الخلد . وإلى من حملتني
وهنا على وهن ، أمي التي ربّنتي صغيرة ورعتني ، وبرضاها أنار الله تعالى السبل أمامي .
وإلى جميع أخواني وأخواتي أعزائي وأحبي وكل من ساعدني على إتمام هذا العمل.
وإلى أستاذي الفاضل الدكتور محمود جفال الحديد الذي علمني الكثير ومنحني من وقته
الثمين ، وعلمه الغزير ، ما أفادني وما نفعني وأعانني على إعداد هذه الرسالة وإخراجها إلى حيز
الوجود .

وإلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد الفزاع العواملة الذي رافقني طوال رحلتي الدراسية ولم
يخل عليّ بشيء من علمه جزاه الله عنّي خير الجزاء .
وإلى كل من علمني ولو حرفا واحدا من حروف الحياة .
وإلى وطني العالي الأردن .
أهدي هذا الجهد المتواضع هذه الرسالة .

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى حمد الشاكرين ، على أن أعاني ووفقني في إعداد هذه الرسالة وإنجازها ،
رغم الصعوبات والعوائق التي تخطتها بعون من الله تعالى وتوفيقه .

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الخالص والعرفان الكبير من أستاذي الفاضل
الأستاذ الدكتور محمود جفال الحديد الذي تفضل وأبدى موافقته الكريمة على الإشراف على
رسالتي هذه ، فأشكره على ما قدمه لي من نصائح وإرشادات وتوجيهات ومتابعة مستمرة في كل
مراحل هذه الرسالة ، وأعترف له بالفضل الكبير الذي لن أنساه مدى الحياة ، فهو الأستاذ الحاني
على تلميذه ، وهو العالم الذي لم يدخر معي جهدا ، وهو الحليم الذي وسعني بحلمه الكبير ، ووهبني
من علمه الواسع الغزير الكثير ، وخصني بالطويل من وقته الغالي الثمين ، وأثار أمامي سبيلا في
العلم ما كنت أراه ، وجزاه الله تعالى عني خير الجزاء .

ويسعدني أن أخص بالشكر الجزيل والامتنان الخالص والعرفان بالفضل والخير أساتذتي
الأجلاء الأفاضل أعضاء لجنة مناقشة هذه الرسالة على ما تجشموه من عناء وتعب في قراءتها
وفحصها وتقديم ملاحظاتهم ونصائحهم وتوجيهاتهم الكريمة التي أفادتني وعلمتني الكثير في سبيل
رفع مستوى هذه الرسالة ، وهم : الدكتور محمود جفال الحديد ، والدكتور نهاد الموسى ،
والدكتور محمود حسني مغالسة ، والدكتور زهير المنصور وجزاهم الله تعالى عني خير الجزاء .

وأخيرا كل الشكر والتقدير لكل من قدم رأيا أو مشورة أو أمرا كان فيه عون لي على إنجاز هذا
العمل الأكاديمي الذي أرجو أن يكون في المستوى المطلوب ، والحمد لله رب العالمين .

الباحثة :

إهام عبد الرحيم الجدوع

فهرس المحتويات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
قرار لجنة المناقشة	ت
الإهداء	ث
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	خ
الملخص باللغة العربية	د
المقدمة	١
الفصل الأول : حياته ومؤلفاته	٦
الفصل الثاني : آراؤه في اللغة العربية	٢٤
الفصل الثالث : آراؤه النحوية	٨٢
الفصل الرابع : آراؤه في القياس والسماع	١٢٠
الفصل الخامس : دعوته إلى تيسير النحو العربي وإصلاحه	١٤٠
الفصل السادس : منهجه في التأليف النحوي والبحث اللغوي	١٦٨
نتائج الدراسة	١٨٧
فهرس المراجع والمصادر	١٩١
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	١٩٦

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الجهود النحوية التي بذلها عباس حسن في مجال اللغة العربية والنحو العربي ، وذلك من خلال آرائه في اللغة وفي النحو وتحليلها ودراستها لمعرفة مدى انسجامها مع آراء اللغويين والنحويين القدامى ، ومدى اختلافها مع آرائهم في المسائل النحوية والقضايا اللغوية التي درسها عباس حسن وألف فيها ، ولمعرفة مدى مناسبة المنهج الذي وظفه في معالجة موضوعات النحو العربي وتيسيره وتجديده نظريا وتطبيقيا .

وظفت الباحثة في دراستها المنهج التكاملي المعتمد على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي ، فجاءت الدراسة في مقدمة وستة فصول وخاتمة ، بحث الفصل الأول منها في حياة عباس حسن العلمية والعملية ، وبحث الفصل الثاني في آرائه في اللغة العربية ، وتناول الفصل الثالث آراءه النحوية ، وأتبعته بالفصل الرابع الذي بحث في آرائه في القياس والسماع ، ويليه الفصل الخامس الذي بحث في دعوته إلى تيسير النحو العربي وتجديده وإصلاحه ، وكان آخر الفصول وسادسها يبحث في منهج عباس حسن في التأليف في اللغة والنحو العربي ، وضمنت خاتمة الدراسة ما توصلت إليه من نتائج .

وتوصلت الدراسة إلى أن عباس حسن كان شخصية علمية عملية تربوية تأثر بالبيئة الاجتماعية والتربوية والعلمية ، فكان له تفكيره اللغوي الذي انبثق منه تفكيره النحوي ، الذي قاده إلى بذل جهود كبيرة عادت على اللغة والنحو بالفائدة والنفع ، إذ استطاع التأليف في اللغة والنقد والنحو العربي .

كما توصلت الدراسة إلى استفادة عباس حسن من آراء وأحكام النحاة القدامى في الدراسة والتأليف ، مما جعله يقدم دعوته إلى تيسير النحو وإصلاحه وتبسيطه للمعلم وللمتعلم وللباحث

على حد سواء . وتبين أن لعباس حسن منهجه الذي جمع فيه بين النظرية والتطبيق بالاعتماد على الشواهد اللغوية والقواعد النحوية التي استنبطها النحاة ، فحللها ودرسها ، وأيد بعضها وعارض البعض الآخر ، ولكنه وقع فيما وقع فيه النحاة من قبله من الخلط والاضطراب رغم أنه كان يحذر من الوقوع في مثل هذا الأمر ، ورغم دقته في التحليل والبيان والتفصيل ، ورغم محاولاته في إعادة تجميع جزئيات القواعد النحوية والعمل على إعادة تبويب أبواب النحو وتحسين تجميع جزئياته ، فجاءت جهوده النحوية متنوعة الاتجاهات والمجالات والطرائق والأساليب .

وبينت الدراسة أيضا مدى اعتماد عباس حسن على القياسي والسماعي في اللغة العربية حيث اتخذ من ذلك أصولا وقواعد تسهم في إغناء اللغة العربية وتوسيع نطاق استعمالها وتداولها شفاهًا وكتابةً وتيسير نحوها وصرفها ، ولعل جهوده لم تكتمل لما واجهه من عوائق وصعوبات ، وبخاصة دعوته إلى تيسير النحو وإصلاحه .

الجامعة الأردنية

أنا إلهام عبد الرحيم عبد الله الجدوع ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي

للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها

التوقيع :

التاريخ :

The university of Jordan

Authorization form

**I , Elham Abd Al – Raheem Abd Allah Al – Jdoua ,
authorize the university of Jordan to supply copies of
my thesis to libraries or establishments or individuals
on request .**

Signature :

Date :

المقدمة

شهدت الأمة العربية نهضة ثقافية فكرية حضارية منذ بداية القرن العشرين ، وذلك نتيجة عدد من العوامل والأسباب ، كان من أهمها الحاجة إلى اليقظة من جديد في جميع مجالات الحياة ، إذ كان من بين هذه المجالات مجال الدراسات والأبحاث والتأليف ، وظهر ذلك على مستويين ؛ المستوى الأكاديمي والعلمي في المعاهد والكليات والجامعات ، والمستوى الفردي الإبداعي الذي كان من أساسيات منطلقاته البحث والدرس والتأليف المعتمد على رغبة شخصية لدى الفرد العربي بغض النظر عن التبعية الأكاديمية أو العلمية لأي معهد أو أية كلية أو جامعة .

وفي هذه الحقبة النهضة ظهر نشاط ملحوظ في حركة التأليف عند العرب بعد ركود ألم بهذه الحركة فترة زمنية لا بأس بها ، شمل هذا الركود من بين ما شمل الدراسات اللغوية والأدبي ، إلا أن روح البحث والدرس والتأليف قد عادت إلى الأمة العربية في حركة نشطة يقظة تسهم في إعادة تكوين الثقافة العربية ، فانصبت الدراسات على اللغة وعلومها ليكون لها الدور الفاعل في النهضة الثقافية والحضارية .

ويمكن القول إن بعض علوم اللغة العربية لم تحظ بالاهتمام والعناية كما يجب ، وبعض علومها الأخرى حظيت بكامل العناية والاهتمام ، وبُذلت فيها جهود مؤسسية وجهود شخصية أدت إلى تفعيل وجودها وتنشيط حركتها وتداولها والبحث فيها ودراساتها بطرائق وأساليب تواكب روح العصر وتلبي احتياجات العربي طالبا كان أم مختصا .

وقد ظهر مؤلفون وقفوا أنفسهم على تعليم اللغة العربية وتدريسها ، فساروا في دروب التعليم ودروب العلم ، فكان منهم العالم والعلامة ، ولكن هناك تقصيرا في دراسة جهودهم ومؤلفاتهم ، وذلك التقصير راجع إلى الاهتمام بالموضوع دون صاحبه .

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمامي باللغة العربية وبالنحو العربي قد كان في وقت مبكر من حياتي التعليمية في المدرسة ، ومن ثم في الدراسة الجامعية ، بدافع ينبع من اللغة العربية نفسها ومن النحو العربي ذاته ، ومن قاموا عليهما خير قيام فأدوا الرسالة خير أداء وقدموا لنا ما نحن بصدد الاستفادة والانتفاع به ، وقد جاءت الفرصة لأتمكن من بذل جهود في دراسة أحد هؤلاء العلماء وجهودهم التي بذلوها في سبيل النحو العربي بحثا وتعلما وتيسيرا وإصلاحا بما عاد على العربية والعربي بالخير والفائدة ، وهذا العالم الذي أعنيه في هذه الدراسة هو الأستاذ عباس حسن أحد علماء اللغة العربية والنحو العربي ، لأقف على جهوده في دراساته ومؤلفاته في النحو العربي على اعتبار أنه علم من علوم العربية لا يمكن لمن تعلم أو ناطق بالعربية الاستغناء عنه ، وقد وضعت لهذه الدراسة عنوانا هو (جهود عباس حسن النحوية - دراسة وتحليل) ، وهي دراسة أكاديمية في إطار دراسي الجامعي ، وهي تأتي استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الجهود النحوية التي قدمها اللغوي والنحوي عباس حسن من خلال مؤلفاته ومقالاته وأبحاثه التي قدمها في مجال اللغة والنحو العربي ، كما هدفت إلى الوقوف على مميزات منهجه في التأليف النحوي وخصائصه ، ذلك المنهج الذي استخدمه عباس حسن في دراسة الموضوعات النحوية المختلفة وكيف تأتي له تطبيق منهجه في دراسة ومعالجة

المسائل والقضايا النحوية التي وجدها تكوّن النحو العربي وقواعده وشواهده فأثارها وبحث فيها محملاً ودارساً ومعلماً ومؤلفاً ، مع نظرة في مؤلفات من سبقه من النحاة واللغويين وما كان لهم من آراء وأحكام في مسائل النحو العربي وقضاياها . كما هدفت الدراسة إلى البحث في آرائه النحوية ، وتحليلها ودراستها ، للوقوف على مدى انسجامها مع آراء الآخرين من النحويين واللغويين العرب ومدى اختلافها مع آرائهم في المسائل والموضوعات التي أثبتتها في مؤلفاته وأبحاثه ودراساته .

ولا شك في أن لهذه الدراسة أهميتها ، ولعلها تكمن في أنها تتناول موضوعاً لغوياً ونحويّاً ، لعالم عربي لغوي ونحوي ، وتتناول - بالأصل - جهود ذلك العالم العربي الذي قدم أعمالاً كثيرة وإنجازات تستحق الوقوف عندها ودراستها الدراسة المعمقة التي تكشف عن الآراء ، والأفكار اللغوية والنحوية التي تميز بها بين لغويي العصر ونحاته ، كما تكشف عن قيمة التفكير اللغوي والتفكير النحوي والتفكير التربوي عنده ، إذ شكلت جميعها الأساسيات في مؤلفاته وأبحاثه ودراساته .

كما تجلت أهمية هذه الدراسة - بعد البحث في موضوعها ودراسته وبعد البحث في الجهود النحوية التي بذلها عباس حسن - في أنها كشفت عن منهج حديث كان مناسباً في معالجة موضوعات النحو العربي وتيسيره .

وقد تبين لي - بعد البحث - أنه لم يتقدم أحدٌ لدراسة هذا الموضوع الدراسة العلمية الأكاديمية المنهجية التي تنصب على الجهود والقضايا اللغوية والنحوية التي قدمها عباس حسن في أبحاثه ومؤلفاته .

إلا أنني استحسن في هذا المقام أن أشير إلى بعض المؤلفات والدراسات والأبحاث التي رجع أصحابها فيها إلى مؤلفات وأبحاث عباس حسن في دراسة بعض المسائل النحوية والآراء والأحكام والقواعد والشواهد والخلافات والتوافقات النحوية بينهم من جهة ، وبينه وبين النحاة من جهة أخرى ، إذ وضعت يدي على بعض الدراسات التي أخذت بعض المسائل والآراء المتفرقة التي صدرت عن عباس حسن للاستشهاد بها عند دعم رأي أو البحث في مسألة لغوية نحوية أو عند الحاجة إلى التمثيل والاحتجاج في موضوع نحوي أو لغوي يراد البحث فيه أو تعليمه .

فمن المؤلفات اللغوية والنحوية كتاب جميل علوش الموسوم (التعجب ؛ صيغة وأبنيته) الصادر في طبعته الأولى سنة ٢٠٠٠ م عن دار أزمدة للنشر والتوزيع بعمان - الأردن .

ومن الدراسات والأبحاث البحث الذي قدمه الدكتور شوقي المعري بعنوان (التنازع ، أو الإعمال في النحو العربي) ، والبحث الذي قدمه رشيد بالحبيب بعنوان (قضية الإعراب ومشاريع تجديد النحو العربي) . أما المقالات اللغوية والنحوية ، فأشير إلى المقالة التي كتبها الباحث جواد بن محمد بن دخيل بعنوان (ضروب لا وشرح دلالاتها) ، والمقالة التي كتبها الباحث محمد عبد اللطيف بعنوان (دعوات التجديد والتيسير في اللغة العربية) .

وحسبي في هذا الصدد أن ذكرت ما وجدته من مؤلفات وأبحاث ومقالات اعتمدت جميعها على مؤلفات عباس حسن في اللغة والنحو ، وبخاصة كتابه (النحو الوافي) ، وكتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) .

إن الدراسات النحوية واللغوية تستدعي أن يكون منهج البحث مناسباً لموضوعها ، وقد اقتضت طبيعة موضوع هذه الدراسة اختيار المنهج التكاملي في دراسة الجهود النحوية عند عباس

حسن ، دون إغفال الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة ونتائجها ، وقد توسلت بهذا المنهج التكاملي ، ولعلني لا أخفي ما وجدته من صعوبات وعوائق اعترضت سبيلي وسبيل هذه الدراسة ، ولكن فرصة التغلب عليها كانت تتاح بين الفينة والأخرى .

وجاءت هذه الدراسة في مقدمة وستة فصول وخاتمة ، أما الفصول فكان أولها يبحث في حياة عباس حسن العلمية والعملية وفي مؤلفاته ، وكان ثانيها يدرس آراءه في اللغة العربية ، أما ثالثها فقد درست فيه آراءه النحوية ، وفي الرابع درست آراءه في القياس والسماع ، وفي الفصل الخامس منها درست دعوته إلى تيسير النحو العربي وإصلاحه ، وآخرها بحثت في منهجه في التأليف في النحو واللغة .

واعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، للاستفادة منها في مراحل الدراسة المختلفة بدءاً من البحث وانتهاء بإعداد الدراسة وتأليفها ، وهذه المصادر والمراجع كانت إما في اللغة والتأليف اللغوي وإما في النحو والتأليف النحوي ، كما كانت تتكون من جميع مؤلفات عباس حسن ، ومن مؤلفات غيره من النحويين واللغويين القدامى والحديثين ، مما ساعدني على إعداد هذه الدراسة وإخراجها إلى حيز الوجود .

والله أسأل أن أكون قد بذلت ما في الوسع والطاقة ، وأن يكون ما بذلته موفقاً نافعاً ، وأرجو الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى ، ولعلني ألتمس العذر على التقصير إن كنت قد قصرت في الأداء والعطاء ، وعلى النقص في العمل نفسه ، إذ لا كمال إلا لله تعالى ، وما توفيقي إلا بالله تعالى ، هو نعم المولى ونعم النصير .

الفصل الأول

عباس حسن : حياته ومؤلفاته

إن الأخبار التي توافرت عن حياة عباس حسن قليلة ، وقد تمكنت من الحصول على بعض الدراسات التي أشار فيها أصحابها إلى بعض من جوانب حياته ، ومن هذه الإشارات أنه وُلد في مدينة منوف بمحافظة المنوفية بمصر في سنة ألف وتسعمائة ميلادية .^(١) ومن هنا بدأ طفولته المبكرة في كنف والده الذي كان " يمارس أعمال التجارة فيها ، ثم بدا له أن يرحل إلى القاهرة ويتخذ منها مجالا لنشاطه التجاري ".^(٢) ولعل رحيل والده إلى القاهرة وهو في سنه الأولى قد غير في حياة الأسرة ، حيث طال هذا التغير عباس حسن ، إذ " حمل إلى قرية سروهييت من أعمال مركز منوف ، وهي منشأ أسرته ومقرها الأول . فكفله خاله، ونشأه في كنفه وعلى عينه . " ^(٣)

ولا شك في أن هذه البيئة الجديدة قد كان لها تأثيرها على تكوين شخصيته ، ولعله قد تأثر أيضا برعاية الخؤولة لا رعاية الأبوة في هذه المرحلة ، " ولما أن قوي عوده وبدت مخايله ، بعث به خاله إلى كتاب القرية ، يتعلم فيه مبادئ القراءة والكتابة ، ويحفظ القرآن الكريم حتى إذا بلغ من

(١) علام ، محمد مهدي ، الجمعيعون في خمسين عاما ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٥ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر ، ج٤٥ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، كلمة للأستاذ علي النجدي ناصف ، ص ١٧٩ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٧٩ .

ذلك أربه ذهب به خاله إلى الأزهر ، فدرس فيه مقررات من علوم الدين واللغة . " (١) وهذه محطة من محطات حياته المهمة التي يمكن أن تحمل في طياتها الأسس الأولى التي أسهمت في توجيه عباس حسن والتقدم بنجاح نحو المراحل والخطات الأخرى في حياته .

والخطة التالية لها خصوصيات مشتركة مع الخطة السابقة عليها ، وخصوصيات تنفرد بها عنها ، فقد ابتدأت هذه الخطة بقبوله طالبا في دار العلوم إذ " كانت دار العلوم قد استحدثت لتكون لإصلاح العربية مهذا ، وإذا بفتانا الأزهرى عباس حسن تتملكه نزعة المهجرة من القديم إلى الجديد ، فيتحول من الأزهر إلى دار العلوم ، وإذا به يحرز قصب السبق في اللغة العربية ، ويستأثر بالجائزة المرصودة لها على مدى أعوام دراسته في دار العلوم ما أخلفته ولا فاتته عاما . " (٢)

وبذلك يكون عباس حسن قد حقق ما كان يتمناه كغيره من الطلبة المتميزين ذوي الطموحات الكبيرة ، إذ " لحق بدار العلوم وكان في رحلة الدراسة فيها من طلابها المتفوقين فجعل ينتقل في صفوفها تباعا، صفا بعد صف. وحبب إليه أن يتضلع من متن اللغة ، فأقبل على مختار الصحاح ، يعني نفسه بحفظه . " (٣)

إن لهذه البيئة التربوية والعلمية آثارها التي لا يمكن تجاهلها وإغفالها عند استعراض حياة عباس حسن والعوامل المؤثرة فيها والمؤسسة لها ، ولا جرم أن " كانت دار العلوم في ذلك العصر

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر ، ج٥٤ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، كلمة للأستاذ علي النجدي ناصف ، ص ١٧٩ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج٢٢ ، مطبعة الكيلاني الصغير ١٩٦٧م ، كلمة الدكتور أحمد عمار في جلسة استقبال الأعضاء الجدد ، ص ١٦٩ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج٤٥ ، مرجع سابق ، كلمة الأستاذ علي النجدي ناصف ، ص ١٧٩

منية جمهور الطلاب في الأزهر ، يستبقون إليها في امتحان يؤهل النجاح فيه القبول بها ، بعد أن تختار المدرسة حاجتها من جموع الناجحين ، فطمح عباس حسن إليها مع الطامحين ، ولعله كان يقتدي في ذلك أيضا بابن خاله ... أحمد علي عباس ، من قدامى خريجي دار العلوم ، ومن كبار مفتشي وزارة المعارف . " (١)

وفي هذا الصدد ، يمكن الإشارة إلى علاقة عباس حسن بأفراد أسرته الجديدة - أسرة خاله _ ولا سيما ابن خاله الذي كان متوقعا أن يكون بينهما تعالق وترباط اجتماعي وتربوي وتعليمي تعليمي بينهما ، ولكن ذلك الترابط والتعالق لم يحدثا على الوجه الذي كان مطلوبا ، فلم يتأثر عباس حسن بهذه الشخصية التربوية ، وفي هذا الأمر ما أثار اهتمام من ذكروا عباس حسن في بعض أوراقهم ، ومن هؤلاء علي النجدي ناصف الذي قال : " وأعتقد أنه لم يرجع في هذا إلى ابن خاله ، ولا أنه كان يصدر فيه عن نصح منه . وما أحسب إلا أنه لو علم لدله على الأدب في لبابه المأثور من المنثور والمنظوم ينهل منه ما يشاء حتى يتضلع ربا . فما كان لمثله أن يغيب عنه أن اللغة في الأدب حية عاملة ، وهي في المعاجم ذخر مدخر ، يرجع إليه كلما عرضت حاجة إلى التثبيت أو الاهتداء إلى الوجه السديد . " (٢)

إن هذه العوامل والمؤثرات لم تكن وليدة المصادفة ، بل هي وليدة التطورات الثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التي طرأت على المجتمع المصري في تلك

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، مرجع سابق ، كلمة الأستاذ علي النجدي ناصف ، ص ١٧٩

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٧٩ .

الحقبة ، ومنها ما كان له أثاره الإيجابية على شخصية عباس حسن وجميع مكوناتها وروافدها التي أغنتها وأثرتها ، بحيث استثمرها أطيب استثمار وأغناه ، وبذلك فقد " تهيأت لعباس حسن ^(١) إبان نشأته ، بيئة علمية متخصصة ، يندر أن يتهيأ مثلها لناشئ في الريف إذ ذاك . ولمثل هذه البيئة ما لها من الأثر الحميد في تنمية الذهن، وتوجيه النظر إلى الأمور، وإلى طريقة التمييز بينها وصحة الحكم عليها." ^(٢)

وفي سنة ألف وتسعمائة وخمس وعشرين ^(٣) " يتم دراسته في دار العلوم فيشرح مع لفيف من زملائه لبعثة دراسية إلى إنجلترا ، وإذا بهذه البعثة يشترط لها التفوق في امتحان يعقد في اللغة الإنجليزية ، وإذا بفتانا يعثر به الحظ فيحقق في الامتحان ، وتنفلت من بين يديه الفرصة المأمولة والبعثة المشتهاة . " ^(٤)

ومن المستحسن في هذا السياق أن نقف عند بعض العبارات التي وردت على لسان عباس حسن يبين فيها بعضا مما قاله عن نفسه ، قال : " تخرجت بعد انقضاء سنوات الدراسة بدار العلوم واقتحمت معترك الحياة مدرسا ناشئا ألفت به المقادير في إحدى المدارس الابتدائية - بمدلولها القديم ، لا مفهومها الشائع اليوم - ورأيتني وسط بحر لحي ، السابحون فيه قدامى سبقوني إليه عشر

^(١) العبارة بين العارضين من إضافة الباحثة لتوضيح المقصود من كلام الكاتب .

^(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، مرجع سابق ، كلمة للأستاذ علي النجدي ، ص ١٧٩ .

^(٣) علام ، محمد مهدي ، المجمعون في خمسين عاما ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

^(٤) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢٢ ، ص ١٧٠ .

سنوات أو يزيد ، ولهم من طول الممارسة وواسع الدربة ما يكفل لهم الأمن والنجاح .." ^(١) ويصف عباس حسن حاله في بدايات عمله الأول قائلاً : " قضيت الشهر الأول في تفهم العمل وأساليبه ورجاله ، وخضت غمراته برباطة جأش ، وثبات قلب ، واسترشاد بما أرى أو أسمع ، أو أقرأ . " ^(٢) ولعله من ذلك يريد القول بأنه قد اكتفى من البحث عن دور العلم ومعاهده ، وبأنه في حاجة إلى العمل أكثر من أية حاجة أخرى ، فراح في سلك المهنة ، وبخاصة مهنة التعليم ، فقد " عمل مدرسا بمدرسة الناصرية الابتدائية ثم تنقل في بعض المدارس الثانوية في القاهرة " ^(٣) وبقي هكذا يعلم طلبة تلك المدارس التي تنقل فيها ، إلى أن " عرضت لدار العلوم حاجة إلى مدرسين اثنين ، فكان عباس حسن أحدهما للنحو وكان الآخر هو المرحوم الأستاذ علي الجندي للبلاغة . " ^(٤) وبقي يعمل فيها بصفة مدرس إلى أن تحولت " الدار إلى كلية جامعية . فترقي في سلم مناصبها حتى يبلغ ذروتها أستاذا للنحو والصرف . " ^(٥)

إن محطة العمل ومنذ بدايتها في حياة عباس حسن كانت ذات مجالات وحقوق واسعة صال وجال فيها ، ومنها بدأت " تنهياً له بذلك فرصة التوفر على التبحر والإنتاج . ويشمر عن ساعديه متذرعاً بذلك المنهاج العلمي الذي اختبر في شبابه كنهه مزاياه . وإذا به يفتح بمؤلفاته في علوم اللغة فتوحاً جديدة ويرتاد بها آفاقاً بعيدة ، تبوئه في مجال إصلاح تلك العلوم مقعد ريادة

^(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٣٠ ، كلمة الأستاذ عباس حسن في حفل استقبال الأعضاء الجدد ، ص ٢٣٤

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣٤ .

^(٣) علام ، محمد مهدي ، الجمعيون في خمسين عاماً ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

^(٤) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

^(٥) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

وقيادة ، بل زعامة وإمامة . " (١) وظل يقرن العلم والتأليف بالعمل الدؤوب ، " إلى أن أحيل على المعاش " (٢)

وشأن عباس حسن كشأن الباحثين الآخرين من أبناء جيله وأمته ، فهو الباحث عن فرص متاح له للتقدم وللمشاركة في ثقافة أمته وحضارتها ، فتلمس الدرب وسار فيه باحثاً إلى أن سنحت الفرصة الأولى له ، ولما " استوى معلماً مربياً إذا به يطالع في الصحف إعلاناً عن مسابقة في موضوع علمي بحث هو (البترول) ، ، ، ، ، فيدبج الموضوع ، ويزجيه إلى وجهته ، ، ، ، ، فيفوز بالجائزة وتشيد لجنة الفحص بأن الموضوع مستكمل المادة ، متقن التنسيق ، محكم الأسلوب ، متبع فيه المنهاج العلمي الصحيح " (٣)

وما كان من نتيجة ذلك إلا أن راح " يتسابق المؤلفون في دار العلوم إلى إشراك (صاحبنا) (٤) - عباس حسن - (٥) فيما يؤلفون وإذا به يصبح صك الزمان لفوز تلك المؤلفات بتقريرها للتدريس . " (٦)

لقد نشأ عباس حسن محباً للغة العربية مكباً على البحث فيها وفي علومها ، معبراً في ذلك عن علاقته بها بقوله الذي أورده في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ، إذ قال : " فقد

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ . ص ١٧٠ .

(٢) علام ، محمد مهدي ، المجمعون في خمسين عاماً ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٤) هكذا هو النص كما ورد في كلمة الدكتور أحمد عمار في المرجع السابق

(٥) العبارة بين العارضتين من إضافة الباحثة لتوضيح المقصود من كلام الكاتب

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

وصلت الأيام بيني وبين اللغة العربية بأوثق الصلات ، وجرى القدر أن أكون من العاكفين عليها تعلمًا وتعليمًا ، وأن أقضي السنين الطوال في دراسة علومها ، وقراءة ما جادت به قرائح الأفذاذ من أبنائها ، والأعلام المشتغلين بها ، فوجدتني أمام مورد لا ينضب ، بل بحر فسيح الجنبات بعيد الأعماق .^(١)

وكما أن تعليم اللغة العربية وتعلمها كانا من مظاهر قوة الصلة بها ، فقد برز مظهر آخر له قيمته في حياته وفي نتاجاته اللغوية ، إذ تجلّى ذلك في قول الشعر لما " راودته نفسه أن يقرض الشعر ، فراح يعالج نظمه ، ... ومبلغ ظني أن ملكة الشعر عنده لم تكن أصيلة ولا راسخة ، ولأمر ما لم تلازمه ، ولا مالت به إلى الأدب ."^(٢)

ويحسن بنا في هذا المقام أن نذكر بعض ما ذكره من يعرفون عباس حسن من أخلاقه وصفاته . إذ ذكر أنه " كان وفيًا لعمله ، يعرف حق الصديق ، على سواء ، ... ، وكان أسلس ما يكون قيادا ، وألين ما يكون جانبا لمن يحاسنه ، ويبادله ودا بود ، وإذا آنس من صاحب جفوة ، أو رأى منه إعراضا لم يتردد أن يجزيه بفعله ويكيل له بكيه ، مهما كان مكانه بين أصحاب الشأن والمتزلة ، ... وكان من أعف الناس لسانا ، وأبعدهم عن قول الزور ، ... ، وكان أكثر ما يذكر به من يؤثره من أصحابه أنه يصون لسانه عن الغيبة ، والوقوع في

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط ٢ ، ١٩٧١ م ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ص ٥ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

أعراض الناس .^(١) ويروى أنه كان " رجل صدق يركن إليه ، ويوثق به ، كان لا يضمن على

الصادق بعون ، ولا يقتصد فيما له عليه من حق ما وجد إلى ذلك سبيلا ، ... " ^(٢)

لقد كان عباس حسن في مرتبة العلماء من أبناء العربية ، وجعلته أعماله وأخلاقه يحظى بتقدير العلماء والأدباء في الوطن العربي بأجمعه ، مما دعا مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى اتخاذ قرار يفيد باختياره عضوا عاما ، وكان ذلك في سنة ألف وتسعمائة وسبع وستين ميلادية .^(٣) ، حيث راح يغتنم تلك الفرصة التي انفسحت له ليقدم المزيد من الجهود والأعمال في خدمة العربية وأبنائها من خلال موقعه في المجمع ، وفعلا ، أشار الكثيرون إلى أنه ومنذ انضمامه إلى المجمع كان وبهمة عالية " يتابع أعمال المجمع ، ويشارك فيها مشاركة جادة مما يشهد بمدى الجهد الذي كان يبذله في خدمة اللغة والمجتمع . " ^(٤) ومما يدل على انهماكه الشديد بالمجمع وأعماله أنه كان " وفيما كل الوفاء لمجمعه ، لم يتخلف عن جلسة من جلساته ، ولا عن لجنة هو عضو فيها ، إلا لضرورة قاهرة . " ^(٥)

وتجدر الإشارة إلى أنه كان على علم بجميع أعمال المجمع ونشاطاته واختصاصاته ، إذ إنه " قد شارك في نشاط لجان عدة بالمجمع منها لجنة تنظيم المعجم

^(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، كلمة للأستاذ علي النجدي ناصف ، ص ١٨٢ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٢ .

^(٣) علام ، محمد مهدي ، المجمعون في خمسين عاما ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

^(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ١٣٥ .

^(٥) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، مرجع سابق ، كلمة للدكتور إبراهيم مذكور في تأييد الأستاذ عباس حسن ، ص ١٧٦ .

الكبير ، ولجنة الأصول وبعض لجان الجمع العلمية ، وفي جلسات مجلسه ، ومؤتمره . " (١)

وقد ثبت من نتاجاته وما يروى عنه من عاصروه أنه " كان فيه شغف بالبحث ، ونزوع إلى التحدي والحوار فيه فما من مصطلح يعرض في المجلس إلا تلقاه بالنقد والتمحيص لفظا وأسلوبا ، فإن كان صالحا سكت عنه ، ولم يعترض سبيله ، وإن بدا له فيه مأخذ أمسك به ، وجهر برأيه فيه ، فإما موافقة عليه وإقرار له كما يراه ، وإما حوار ومحاجة تطول أو تقصر حتى ينجلي الرأي ، لا حجاب دونه ولا خلاف عليه ولا وجه لتمادى الحوار فيه . " (٢)

وقد قاده البحث المتواصل في اللغة العربية وعلومها إلى الانحياز إلى النحو العربي ، " فقد كان ولوعا بالنحو متعمقا في دراساته ، نافرا من كل من ينحرف عن قواعده مع قدرة على الإقناع والإبانة في غير تكلف ولا التواء ، ولم تنهيا له مكانته في النحو والأدب عفوا ، وإنما سعت إليه بعد جهود مضنية ، تشهد بها آثاره العلمية ، وبحوثه الشيقة ، وقد أفاد منها الباحثون وفهل من معينها طلابه أجيالا طوالا . " (٣)

هذا ما أمكن التوصل إليه من حياة ونشأة عباس حسن الذي عده كثيرون من علماء العربية ونحائها في القرن العشرين ، وآخر أخباره أن وفاته كانت عام ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين ميلادية . وأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة كان قد أقام حفلا تأبينيا للمرحوم الأستاذ العالم العربي

(١) . علام ، محمد مهدي ، المجمعيون في خمسين عاما ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر ، ج ٤٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

عباس حسن ، التقى فيه المجمعون والمسؤولون والشعراء والأدباء ، فمنهم من ألقى كلمة تأيينية ، ومنهم من رثاه نشرًا ، ومنهم من رثاه شعرا ، وقد وجدت من المناسب في هذا المقام أن أورد بعضا من أبيات القصيدة التي قالها الدكتور إبراهيم أدهم الدمرداش في رثاء المرحوم عباس حسن ، وهذه الأبيات هي :-

رأيت الناس تسرف في المقال	ويندر أن تزيد من الفعال
ولولا ثلة الأخيار فينا	لكان مصيرنا سوء المآل
فليت العرب تجمع ذات يوم	على نحو الأوائل في المقال
لينشأ بيننا جيل جديد	توحد باللسان وبالجدال
فقيد النحو كان بلا مراء	فقيد العرب في نحو الخوالي
تمسك بالقديم بألف بيت	وقاد الفكر في هذا المجال
سألت النحو هل "عباس" وفي	قواعده ؟ فقال : بلا جدال
قضى أيامه درسا وبحشا	يصوب كل أخطاء المقال
تصدى للكثير من القضايا	وأفتى بالجواب على السؤال ^(١)

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤٥ ، ١٩٨٠ م ، قصيدة في رثاء عباس حسن للدكتور إبراهيم أدهم الدمرداش ، ص ١٨٥ .

مؤلفاته:-

لقد ترك عباس حسن عدداً من المؤلفات والأبحاث ، كان منها ما هو في مجالات النحو العربي ، ومنها ما هو في اللغة ، ومنها ما هو في الأدب والنقد الأدبي . " ولئن كان الأستاذ عباس حسن قد نحا في كتبه النحوية منحى علمياً بارز السمات ، فقد آنس في ميدان نقد الشعر مجالاً أعمل فيه منهجاً علمياً إعمالاً أوفى به على غاية الإمكان . " ^(١)

وفي ما يلي أسماء مؤلفاته وأبحاثه : -

١ - النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة . وقد ألفه خلال

الفترة الواقعة فيما بين ١٩٥٨ - ١٩٦١ م . وطبع عدة طبعات كانت الطبعة الأولى

منه سنة ١٩٦١ م صادرة عن دار المعارف بمصر .

وتلتها طبعات أخرى عن دار المعارف نفسها وكانت على التوالي:-

- الطبعة الثانية ١٩٦١م وأعيدت دون تعديلات أو تصحيح أو تنقيح في السنوات

١٩٦١م، ١٩٦٢م، ١٩٦٣م، ١٩٦٤م، ١٩٦٨م.

- الطبعة الثالثة ١٩٦٦م، وأعيدت هذه الطبعة في السنوات ١٩٦٨م ، ١٩٦٩م .

^(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢٢ ، مرجع سابق ، كلمة الدكتور أحمد عمار ، ص ١٧١ .

وتوالى الطباعات إلى أن بلغت الطبعة الثالثة عشرة وصدرت عن الدار نفسها سنة ١٩٩٦م. ويشار إلى أن الطبعة الحادية عشرة والطبعة الثانية عشرة والطبعة الثالثة عشرة كانت قد صدرت جميعها في سنة واحدة وهي سنة ١٩٩٦م.

أما الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة ، فقد كانت الطبعة الأولى الصادرة عن دار آوند دانش في طهران / إيران سنة ٢٠٠٤م / ١٤٢٥هـ والتي طبعت في مطابع دار إحياء التراث العربي في بيروت - لبنان .

وقد وقع هذا الكتاب في أربعة أجزاء ، عدد صفحات الجزء الأول فيه ٦٤٥ صفحة وهو من القطع المتوسط . وقد بدأ كتابه بمقدمة أشار فيها إلى منهجه في التأليف الذي اعتمده في هذا الكتاب ، والمهدف من تأليفه ، وأشار إلى المراجع والمصادر التي استقى منها مادة بحثه ، إذ قال : " لكننا - على الرغم من ذلك - لم نر من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ومكنته الوسيلة ؛ فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها . وهذا ما حاولته جاهدا مخلصا قدر استطاعتي ، فقد مددت يدي لهذه المهمة الجليلة ، وتقدمت لها رابط الجأش وجمعت لها أشهر مراجعها الأصيلة ، ومظاهرها الوافية الوثيقة ، وضممت إليها ما ظهر في عصرنا من كتب وبحوث . " ^(١)

^(١) حسن ، عباس ، كتاب النحو الوافي ، ج ١ ، ط ١ ، ٢٠٠٤م ، مطابع دار إحياء التراث العربي ، آوند دانش ، ص ٨ .

وضمنه تسعا وخمسين مسألة بحثها في موضوعات تتعلق بالكلام وما يتألف منه ، وأقسام الكلمة ، والحركات ، والأفعال ، والإعراب والبناء ، والأسماء ، والجموع ، والضمائر ، وأسماء الإشارة ، والمبتدأ والخبر ، والنواسخ . وقد عالج هذه الموضوعات وما يتبعها من موضوعات في النحو والصرف في الأجزاء التالية ، حيث جاء الجزء الثاني في ٥١٢ صفحة من القطع المتوسط وضمنه اثنتين وثلاثين مسألة دارت حول بقية النواسخ التي لم يشتمل عليها الجزء الأول ، وبالأفعال القلبية وأحكامها والمفاعيل وأحكامها ، والفاعل وأحكامه ، ونائب الفاعل وأحكامه ، والتنازع في العمل ، والمصادر ، والاستثناء وأحكامه ، والحال وأحكامه ، والتمييز وأحكامه ، وحروف الجر . وتعرض أيضا إلى بحث مستقل يعالج (مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظية والمعنوية ، وما يلحق ذلك من تنبيهات وإيضاحات . وختم هذا الجزء بالتعرض لبحث نفيس لابن جني عنوانه (باب في اللغة المأخوذة قياسا) ناقش فيه بعض القضايا النحوية المتعلقة بالقياس واللغة . وأتبعه بجزء ثالث جاء في (٥٤٤) صفحة من القطع المتوسط ، وضمنه ثلاثا وثلاثين مسألة من المسائل النحوية المتعلقة بالإضافة ، وأبنية المصادر وإعمالها ، وأسماء الزمان والمكان ، وأسماء الآلة ، والتعجب وأحكامه ، وألفاظ المدح والذم ، وعمل أفعال التفضيل ، والتوابع وما يتعلق بها من أحكام . وأتبعه بجزء رابع جاء في ٦٨٥ صفحة من القطع المتوسط ، وضمنه ستا وخمسين مسألة من المسائل النحوية والصرفية المتعلقة بالنداء وأقسامه وأحكام كل قسم ، أسماء الأفعال ، أسماء الأصوات ، نوني التوكيد وأحكامهما ، ما لا ينصرف ، إعراب الفعل المضارع ، نواصبه وجوازمه ، الأحكام الخاصة لجملة الشرط ، والعدد وأحكامه ، التأنيث ، جمع التكسير وأحكامه ، التصغير والنسب وأحكام كل منهما ، الإلعال والإبدال وضوابطهما .

واكتفى عباس حسن بفهرسة مادة كتابه في نهاية كل جزء من أجزائه الأربعة . وتراه في كل جزء منه قد جمع " بين النحو والصرف ، وجعل الدراسة فيه نوعين : أحدهما موجز أعدده لطلاب التخصص في العربية ، وجعل مكانه في أعالي صفحات الكتاب . والنوع الآخر مسهب ، أعدده لمن يريد المزيد ، واختص به بقايا الصفحات ويكثر أن يتطلب المقام تعليقات على هذا النوع ، فتذهب مواطنها بذيول من الصفحات . " (١)

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب النحو الوافي " يعد مرجعا قيما يمكن أن يعول عليه ، ويستغنى به عن الكتب القديمة الموسعة في النحو " (٢)

٢- اللغة والنحو بين القديم والحديث :-

يعتبر هذا الكتاب " من الكتب المهمة التي تناولت قضية اللغة والنحو بين القديم والحديث وهو العنوان الذي اختاره لهذا الكتاب " (٣)

وهو كتاب ألفه قبل الكتاب السابق ذكره ، إذ كان تأليفه له على هيئة رسالة نشرها بعنوان (رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية) قبل سنة ١٩٥٧ م ، أتمها بمقالات عشر نشرها تباعا في مجلة (رسالة الإسلام) خلال سنتي ١٩٥٧ م و ١٩٥٨ م . وجاوزت صفحاتها المائة . وهذا يعني أن جمعها في كتاب واحد كان ضرورة لا بد منها في ذلك الحين ، إلا أنه أرجأ نشرها إلى

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، مصر ، ج٤٥ ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(٢) علام ، محمد مهدي ، المجمعون في خمسين عاما ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٣٥ .

وقت ظهور الطبعة الأولى سنة ١٩٦٦م بسبب طباعة ونشر كتابين صدرا عن دور النشر في مصر وهما في موضوع واحد هو (أصول النحو وأشهر مذاهبه ومدارسه) .
ولعل كتاب سعيد الأفغاني (في أصول النحو) الذي نشره في طبعته الأولى سنة ١٩٦٣م أحد هذين الكتابين .

ويقع الكتاب في ٣٠٤ صفحات من القطع المتوسط ، وقد جاء هذا الكتاب في مجلد واحد ، يدور القول فيه على نوعين من الدرس والبحث . أما الأول فعن بعض أصول النحو وقضاياها ، كالقياس والعلة ، والعامل . وهي موضوعات سبق إليها القدماء ، فقالوا فيها وعرضوها ، كل على طريقته . ولا يزال القول يتردد فيها إلى الآن في بعض الرسائل الجامعية . أما النوع الثاني : فيدور القول فيه على قضايا لغوية وأدبية شغلت الناس وقتا ما ولا تزال ثمة بقية من الاشتغال بها الآن ، منها الدعوة إلى العامية ، والدعوة إلى الحروف اللاتينية ، والدعوة إلى الشعر الحر .

وقد صدرت منه عدة طبعات كانت الطبعة الثانية منها قد صدرت سنة ١٩٧١م عن دار المعارف بمصر ويعد هذا الكتاب من المراجع المهمة في اللغة والنحو في العصر الحاضر ، ويدرس في كثير من الجامعات لطلبة الدراسات العليا ويعد هذا الكتاب مرجعا مهما في تدريس النحو العربي ويدرس في كثير من الجامعات العربية والأجنبية .

٣_ المتنبى وشوقي : دراسة ونقد وموازنة : وهو كتاب يقع في ٤٣٤ صفحة من القطع المتوسط ، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥١م عن شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، وفيه إهداء وبيان وفصول تتعلق بالشاعر ورسائله وما نصيب المتنبى وشوقي

منها ، وبالألفاظ وما يتصل بها وحظ الشعاعين منها وبالمعاني وما يتصل بها وحظ الشعاعين منها ، وبالموضوعات والأغراض التي عالجها الشعاعران ، وبالحكمة التي أشتهر بها الشعاعران واختتم كتابه بالحكم الأخير على الشعاعين واضعاً بعد ذلك فهرساً بين فيه مضمون الكتاب ومحتواه . وقد احتوى هذا الكتاب على " ترجمة موجزة لكل من الشعاعين ، ودراسة لنماذج من شعره في فنونه المختلفة وفي ألفاظه ومعانيه ، ثم دراسة لأخلاقه ومنازع نفسه كما تتمثل في شعره . " (١)

هذا بالإضافة إلى أن هذا الكتاب النقدي الهام يقيم ميزاناً للنقد بين الأديبين . " ففضلاً عن أنه يعد دراسة تحليلية وافية لكل منهما على حدة . فإنه في موازنته بينهما قد أقام ميزاناً للنقد الأدبي بلغ حد الكمال في احتذاء أساليب البحث العلمي الدقيق والعدل القضائي الوثيق ، والنصفة التي تعصب عينها حتى لا تحيد عن رشد ، ولا تجور عن قصد . " (٢)

ولما لهُذين الشعاعين من مكانة مرموقة كان هذا المؤلف فيهما ذا قيمة " وإذ يجمع (عباس حسن) بين هذين الشعاعين في كتابه ذاك فإنما يجمع بين ندين عظيمين ، تجمع بينهما مشابهة شتى ، فكل يعد بحق من معالم الشعر العربي في تاريخه الطويل ، " (٣)

وهذا الكتاب القيم أضاف الكثير الذي يمكن إضافته في النقد حيث يعد هذا الكتاب من المراجع المهمة في النقد الأدبي بشكل خاص ، وفي دراسة الأدب والأدباء بشكل عام .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج٤٥ ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج٢٢ ، مرجع سابق ، كلمة الدكتور أحمد عمار ، ص ١٧١ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج٤٥ ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

٤- المطالعة الوافية :

وقد ألفه مع مؤلفين آخرين ، ويقع في جزأين وهو مخصص ومقرر في حينه لتدريسه لطلبة التعليم الثانوي في مصر ، ولم أعثر على أية نسخة من نسخ هذا الكتاب .

٥- الأبحاث المنشورة في مجلات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وهي :

١- (استعمال صيغتي رئيس ورئيسي) ، وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده مجمع اللغة

العربية بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المنعقدة في سنة ألف وتسعمائة واثنان

وسبعون ، والمنشور في مجلة المجمع ، ص ١٥٥ - ص ١٥٩ .

٢- (كلمة كيمياء المحدودة والنسب إليها كيمائي) وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده

مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين ، ونشره في مجلة

المجمع ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

٣- (بعض الشوائب في النحو) وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده مجمع اللغة العربية في

دورته الخامسة والثلاثين ، ونشر في مجلة المجمع ج ٩ ، ص ٥٣٠ .

٤- (تحويل الفعل وإحاقه بالغرائز) وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده المجمع في دورته

الرابعة والثلاثين ، ونشر في مجلة المجمع ج ٨ ، ص ٣٥٥ .

٥- (فاعول وحقوق التاء بها للتأنيث) وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده

مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين ، ونشر في مجلة

المجمع ، ج ٨ ، ص ٣٦٤ .

- ٦- (حول تعبير اشتر أي كتاب) وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين ، ونشر في مجلة المجمع ج ٩ ، ص ٢٤١ .
- ٧- (رأي لغوي في استعمال فراغان) وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والثلاثين ، ونشر في مجلة المجمع ، ج ٨ ، ص ١٣٠ .
- ٨- (تعبير رغماً عن كذا ، عن بمعنى من) . وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده مجمع اللغة العربية في دورته الخامسة والثلاثين ، ونشر في مجلة المجمع ، ج ٩ ، ص ٢٥٨-٣٢٧ .
- ٩- (الرأي في مثل : ويساوي بالمقادير الحديثة خمسة عشر كيلو متراً ، ويساوي بالمقادير الحديثة بضعة كيلو مترات) وقد ألقاه في المؤتمر الذي عقده مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والثلاثين ، ونشر في مجلة المجمع ج ٨ ، ص ١٣٣ .

الفصل الثاني

آراؤه في اللغة العربية

وقف عباس حسن من اللغة العربية موقف الدارس المتعمق ، وموقف المحب الوفي لها ، وموقف الحامي المدافع عنها وعن علومها ومسائلها التي تعرض لها المغرضون من أعداء العرب والعربية فحاولوا تشويهها والابتعاد بها عن الانتشار والذيع والاستمرار ، وحاربوها وأهلها بشق الوسائل والسبل . فكانت مواقفه الجريئة الكبيرة معلنة عن أستاذ في العربية ونحوها وعلومها ، وعن عالم متمرس استطاع حماية لغته العربية والدعوة إلى تيسيرها للطلبة والمتعلمين على اختلاف مستوياتهم التعليمية . " وما ذاك إلا لأنه كان وفيا للغته الوفاء كله ، نصب نفسه حارسا لها وحاميا من حمائها ، وما أشقى الحراس ، وما أقسى مهمة الحماة ؛ يعارضون ويعترضون ، يناقضون ، ويصححون . " (١)

كان عباس حسن يرى في اللغة العربية وعلومها سلاحا من أسلحة العلم والثقافة والحضارة العربية ، وإلا لما كان قد " اضطلع بواجب حماية اللغة في حزم وعزم ، بل في عنف أحيانا ،

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج ٤٥ ، مرجع سابق ، كلمة الدكتور إبراهيم مذكور في تأبين عباس حسن ، ص ١٧٦ .

وتسلح لذلك بكل ما توفر له من علم ومعرفة . فوقف بالمرصاد لكل شاردة وواردة ، يصحح ما يصح ، ويرفض ما يرفض ، ويطالب بالأصل والسند ، وكانت أسانيده حاضرة دائما ، ومراجعته مرقمة غالبا ، يعنى بالمبدأ والقاعدة ولا يبيح الخروج عليهما .^(١)

لقد بنى عباس حسن آراءه في اللغة على أسس وأسانيده من معارفه وخبراته وعلمه ، متناولا القضايا والمسائل والظواهر اللغوية التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتدقيق والتمحيص والدرس المعمق ، فأبدى الآراء و صوب الخطأ وناقش الآخرين وأثبت الصواب ، واستدل بالأدلة واستشهد بالشواهد واحتج بما يمكن أن يحتج به من اللغة وفي اللغة ، مبتدئا في مساره هذا من الظواهر اللغوية التي أساء النظر فيها بعض الدارسين والباحثين من قصار الباع والنظر في اللغة العربية وعلومها وقيمتها القومية والثقافية والحضارية ، وكان ابتداءؤه ذاك منصبا على ما كان من غريب الظواهر ، والسند في هذه الدراسة على هذا الأمر ما ورد في قوله : " وقد بدا لي فيما تناولته ظاهرتان غريبتان ؛ لهما أكبر الأثر في هذه اللغة وفروعها ، بالرغم مما بينهما من تعارض واختلاف . فأما الأولى : فتلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصولها ولم شتاتها ، واستنباط أحكامها العامة والفرعية وحياطتها بسياج متين من اليقظة الواعية والحيطة الوافية ، والتضحية الغالية ؛ في عصور غلبت فيها الجهالة وشاعت الأمية فضربوا بهذا أحسن الأمثال وأبقاها على الدهر.... . وأما الثانية : فأدران وشوائب خالطت آراء تلك الصفوة الممتازة من علمائنا السالفين ، ومازجت

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج٤٥ ، مرجع سابق ، كلمة الدكتور إبراهيم مذكور في تأبين عباس حسن ، ص ١٧٦ .

مراجعهم ، وكتبهم النفيسة ؛ فشوهت جمالها ، وأساءت إليها وإلى مؤلفيها ، وعوقت خطأ الإصلاح

طويلا . " (١)

رأيه في نشأة اللغة

بحث عباس حسن في نشأة اللغة العربية منطلقا من التساؤل فيما إذا كان الأصل في نشأة

اللغات أتوقيفية أم وضعية ؟ فقال : " أطال القدماء الجدل في نشأة اللغات المختلفة ؛ أتوقيفية هي

أم وضعية ، أم خليط من هذا وذاك ؟ " (٢)

ويدعوننا هذا إلى الوقوف على بعض آراء اللغويين الذين بحثوا في حد اللغة وأصلها

ونشأتها ، ويمكن أن نذكر من هؤلاء من كان لهم الرأي الأوضح في هاتين المسألتين ، وما يهمنا في

هذا الموضوع توقيفية اللغة أو المواضعة عليها ، فابن عباس كان من الذين قالوا بتوقيفية اللغة ، إذ

أورد ابن فارس في باب القول على لغة العرب في كتابه (الصاحي في فقه اللغة العربية ...) رأيا

لابن عباس الذي قال : " علمه الأسماء كلها وهي هذه التي يتعارفها الناس من

دابة وأرض وسهل وجبل وأشباه ذلك من الأمم وغيرها " وذلك عند الوقوف

على الدليل الذي جاء في معنى الآية القرآنية الكريمة في سورة البقرة (وعلم آدم

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط ٢ ، ١٩٧١ م ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ص ٥ - ١٠

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٣ .

الأسماء كلها^(١)، إذ يدل رأي ابن عباس على توقيفية اللغة لا على المواضعة عليها^(٢). وابن فارس وبعد وقوفه على آراء من سبقوه والبحث فيما رأوه وقالوه يؤكد — في رأيه — توقيفية اللغة العربية، إذ قال: "إن لغة العرب توقيف"^(٣) واستدل على ذلك بنص الآية المذكورة آنفاً.

وقد اعتمد ابن فارس في رأيه على دليل يثبت به صحة رأيه، وهذا الدليل وارد في قوله: "إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم، ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً، لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج لو اصطللحنا على لغة اليوم ولا فرق."^(٤)

ونذكر من أولئك الذين، أداموا التنقيح والبحث في أصل اللغة ونشأتها، ابن جني الذي قال في باب القول على أصل اللغة في كتابه (الخصائص) بتوقيفية اللغة وإلهاميتها ولم يقل بالمواضعة عليها والاصطلاح، وقوله جاء في شقين؛ الأول مبني على كون اللغة توقيفا من الله، وأنها لغة شريفة كريمة فيها دقة وحكمة، ومفاد قوله: "إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرهاق، والرقّة، ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر. فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه. ولطف ما

(١) القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٣١.

(٢) بن فارس، أبي الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط ١، ١٩٩٧ م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١٣.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٣.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١٤.

أسعدوا به ، وفرق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله جل وعز ؛

فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه ، وأنها وحي .^(١)

و أما الشق الثاني الذي قال به ابن جني في خصائصه فهو مبني على عدم الجزم بالاصطلاح ولا بالتوقيف ، وهذا مذهب يذهب به ابن جني ويتبع فيه بعضا من اللغويين الذين قالوا قبله باصطلاح اللغة والمواضعة عليها ، ولا شك في أن ذلك دليل على حيرة ابن جني وتردده في الجزم والقطع في هذا الموضوع في مرحلة طغت فيها بعض الدواعي والخوارج على تفكيره اللغوي فاثارت فيه النزوع إلى الاحتراز من إبداء رأيه الأول الذي يؤكد فيه توقيفية اللغة ، فاضطر إلى القول بضد ما قاله في مذهبه الأول ، ودليلنا على ذلك ما جاء من قوله في خصائصه ، ونص القول هو : " ثم أقول في ضد هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا ، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا — وإن بعد مداه عنا — من كان أَلطف منا أذهانا ، وأسرع خواطر وأجراً جنانا . فأقف بين تين الخلتين حسيرا ، وأكاثرهما فأنكفي مكثورا . وإن خطر خاطر فيما بعد ، يعلق الكف بإحدى الجهتين ، ويكفها عن صاحبها ، قلنا به ، وبالله التوفيق . " ^(٢)

أما السيوطي الذي بحث في آراء جميع السابقين عليه وأوردها في مزهره ليخلص منها إلى رأيه في موضوع توقيفية اللغة أو اصطلاحها والمواضعة عليها ، فرجح بعض الآراء ، وعرض آراء

^(١) ابن جني ، أبي الفتح عثمان ، الخصائص ، مج ١ ، ط ١ ، ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ص ٩٩ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٩٩ .

بعض اللغويين مجرد العرض ، وحاول أن يثبت من صيغة الآية التي احتج بها ابن فارس — وهي قول الله تعالى (وعلم آدم الأسماء كلها)^(١) وما تلاها من لغة فيها خطاب عن الغائب الجمع المؤنث أو الغائب المفرد المؤنث — أن تلك اللغة تدل على أن الخطاب يجمع بين المذكر والمؤنث في الدلالة والمعنى ولكنه لا يجمع بين العاقل وغير العاقل ، وأن الغلبة لما يعقل على ما لا يعقل ، وهذا سنة من سنن العرب .^(٢)

و لذلك فإنه يرى أن اللغة توقيف ، ووقف عند من يقول بأنها جاءت جملة واحدة ، وفي زمان واحد ، في رأي بعض اللغويين ، ولكنها ليس كذلك ، " بل وقف الله عز وجل آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه ، مما احتاج إلى علمه في زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله ، ثم علم بعد آدم من الأنبياء — صلوات الله عليهم — نبياً نبياً ما شاء الله أن يعلمه ، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فأتاه الله من ذلك ما لم يؤته أحدا قبله ، تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ، ثم قر الأمر قراره ، فلا نعلم لغة من بعده حدثت "^(٣)

ويقول عباس رآيه في هذا الأمر وبعد بحث معمق مستفيض ، ومنه قوله : " ولست أرى رأي التوقيفين في قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها)^(٤) وأن المراد من الآية أن آدم حين ظهر في الوجود شاهد وأحس من حوله الأشياء التي يموج بها الكون ، فعلمه الله (بالقوة أو بالفعل)

(١) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية ٣١ .

(٢) السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، مرجع سابق ، ص ٩ ، يتصرف .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٩ .

(٤) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، آية ٣١ .

أسماء جميع المسميات لا فرق في ذلك بين ما يحيط به عن قرب ، أو بعد ، ولا بين ما هو قائم في عصره ، وما سيوجد في العصور المستقبلية . فإذا وافق العقل (وليس ما يمنع من موافقته) أن الله علمه بالقوة أو بالفعل أسماء ما يحيط به ، فهل يوافق على أنه علمه ما ليس محيطا به ، ولا قريبا منه ؟ إذ ما فائدة هذا التعليم ؟ وما الغاية منه ؟ وهل يستطيع أن يدرك هذه الأسماء كلها ويحتفظ بها ؟ وهبه استطاع أن يحتفظ بأسماء ما في عصره فهل يستطيع أن يحتفظ بأسماء ما في العصور المستقبلية كلها بعده ، ويعي اللغات المنتظرة ؛ من هندية ، وفارسية ، ويونانية ، وفرعونية ، وعربية ، وفرنسية ، وألمانية ، و . . . و . . . ؟ ^(١)

ويستمر في طرح الأسئلة والافتراضات ليصل من خلالها إلى إجابة قد تكون مقنعة ، ومن هذه الأسئلة أيضا ، نورد ما يعبر به عباس حسن عما يراوده وما يجول في ذهنه من أفكار ومعتقدات وتصورات ، يمكن أن يكون بعضها دالا على أسلوبه في التفكير اللغوي الذي يؤدي به إلى إبداء آرائه اللغوية مشفوعة بمسوغاتها ومبرراتها وأدلتها وحججها ، ودليل ذلك أنه يقول : " وهبه استطاع هذا المستحيل العقلي ، فهل علمه أبناءه في عصره ، وقدروا عليه كأبيهم ؟ وما فائدته لهم ؟ وما الغرض من تعليمهم لغات الأرض جميعا ؛ حاضرها ، وقابلها ؟ وهل نقلوها على هذا الوجه إلى البنين والحفدة ؟ وماذا صنع هؤلاء ، ولا سيما بعد حادث الطوفان

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

المشهور الذي لم ينج منه إلا نوح ، ومن كان معه في سفينته ؟ فهل حمل الناجون - وما أقلهم - اللغات كلها قديمها الموروث وحاضرها القائم - بالنسبة لهم - ومستقبلها المنتظر ؟ ^(١)

وبعد هذه الأسئلة يبدي عباس حسن رأيه في جانب من جوانب هذه القضايا التي لا بد من توظيف العقل في التفكير فيها وتدقيقها والوقوف على الغث والسمين فيها ، فيرفض العقل ما يخالف طبيعته ويقبل ما يوافقها ، وفي هذا الصدد يقول : " إن العقل لا يتردد في رفض هذه السلسلة من المستحيلات ، ولا يتوانى أن يقرر وضعية اللغات إن لم يكن من أول نشأة الإنسان ، أو من أول ظهوره على الأرض بعد الطوفان . " ^(٢) وهذا يعني أن التفكير اللغوي عنده يقوده إلى وضع أصول ومبادئ تستند إلى العقل والمنطق ، ليتمكن اللغوي من التوصل إلى النتائج .

مراحل تطور اللغة

ويرى عباس حسن أن اللغة العربية كغيرها من اللغات الأخرى ، لها بداياتها الأولى ولها مراحل تطور ونماء ، ومراحل ازدهار وتآلق واتساع ونضوج وإنتاج ، فهو يقول في هذا الشأن : " بدأت حياتها ضعيفة الإبانة ، عاجزة الأداء ، معدودة الكلمات ؛ شأن اللغات جميعا . اتخذها أهلها الأولون في فجر التاريخ وسيلة للتفاهم الحدود ، والترجمة عن أغراضهم

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٤ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤ .

البداية القليلة ، مستعنيين على النطق بما وهب الله لهم من سليقة تمكنهم من خلق الألفاظ ،
وابتكار الكلمات تارة ، وتارة محاكاة الطبيعة^(١)

ومرت اللغة العربية - في رأيه الذي لا يخالف فيه آراء اللغويين - بمراحل التطور اللازمة
التي هيأت لها نموها وتطورها وارتقاءها التدريجي الذي لا شك في أنه كان على منهج وسنة لا
تخرج عن سنن التطور التي أرادها الله تعالى لهذه اللغة ، إذ يقول في ذلك : " سارت اللغة على هذا
النهج طويلا ؛ حتى قطعت مرحلة طفولتها ، كما قطع أهلها مرحلتهم البدائية الأولى ، فلما دخلوا
في المرحلة الثانية دخلت معهم اللغة في طور الصبا " ^(٢)

ويستمر واصفا تطور اللغة العربية في المرحلة الثانية من مراحل تطورها ، مبينا أثر محاكاة
أصوات الإنسان لأصوات الطبيعة والموجودات من حوله ، حتى صار للغة أوضاع وضوابط وقواعد
تسمها بالسلمات اللغوية ، وتعطيها إطار الكينونة اللغوية التي لها قضاياها وظواهرها وعلومها التي
يمكن أن تدرس وتعلم لمن أراد أن يتعلمها في كل مهاراتها ومستوياتها المختلفة ، وهذا تأييد من
عباس حسن لآراء الوضعيين ، حيث يقول : " ولكن المحاكاة في هذه المرحلة الثانية قد امتدت إلى
ناحية لم تمتد لها من قبل ؛ فلم تقتصر على محاكاة الطبيعة ، بل تناولت الأصوات التي ابتكرتها
القبائل ، والجماعات المتفرقة في المواطن المختلفة في الطورين السالفين لم يكن لهذه الألفاظ
والأصوات (التي نسميها : اللغة) أوضاع ثابتة ، ولا ضوابط مطردة ، ولا قواعد محدودة ؛ بل

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٥ .

كان الأمر متروكا للناطقين ؛ يلفظون كما يشاءون ؛ لا يعصمهم عاصم ؛ ولا يكبحهم ضابط^(١)

وينتقل إلى الطور الثالث من أطوار تطور اللغة العربية فيبين بأنه طور يميز اللغة بشباها وفتوقها ، وأنه طور لا بد منه للوصول إلى الطور الذي يليه ، وهو الطور الذي تكون فيه اللغة قادرة على اجتياز نموها وشيوعها وذيووعها واتساع نطاق توظيفها واستعمالها وبما يدل على نضجها وقوتها واستقرارها وقدرتها على البقاء والاستمرار ، فقال : " حتى إذا دخلت طور الشباب الفتي ... وهو الطور الثالث الذي تنتهي به المرحلة الأخيرة من جاهليتها — تغيرت حالها ، واجتازت طريقها إلى النضج ، والقوة ، والاستقرار ."^(٢)

ويرى عباس حسن أن الطور الأخير كان طور الاستقرار والثبات النسبي الذي آلت إليه اللغة العربية ، فقال : " ذلك ما انتهت إليه اللغة العربية في آخر جاهليتها ؛ فلم تكد تبلغ نهاية هذه المرحلة بعد عصور وأحقاب طويلة المدى حتى كانت أوضاعها العرفية قد استقرت في النفوس ، على وجه يجعلها ملكة أو ما يشبه الملكة ، وضوابطها المتوارثة قد وضحت مع رسوخها في الأذهان ، كأنها إحدى السجايا الفطرية ، وجرى أهلها على سنن ثابت — أو

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٥ — ١٦

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦

كالثابت — في صوغ الكلمة، وضبط حروفها، وبناء الجمل والأساليب، وما يصحب هذا أو

يتبعه من تقديم، وتأخير، وحذف، وزيادة، وإثبات، وتغيير....." (١)

قضية جمع اللغة وتدوينها

أ — لغات القبائل التي احتج بها

بحث عباس حسن في قضية جمع اللغة وتدوينها، وعمّن أخذت هذه اللغة التي يحتج بها، فأخذ بما أخذ به الذين سبقوه في هذا الأمر، وهو تحديد القبائل العربية الست التي أخذت عنها اللغة العربية الفصحى الخالية من الدخيل، فوضح ما يراه بقوله: " وكل ما نعلمه أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الست المضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية (تميم، قيس عيلان، هذيل، طيء، أسد، وكنانة....) وأخذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة القريبة من تلك..." (٢)

ولا بد في هذا الموضوع توضيح جانب مهم من جوانب هذه المسألة، وهو المتعلق بلغات القبائل العربية التي احتج بها، إذ ذكر السيوطي أن لغة قريش كانت أفصح لغات العرب وأجودها. وذكر سنداً يستند إليه في هذا الأمر، وهذا السند ما قاله أبو نصر الفارابي (٣) في كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف)، إذ قال: " كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من

(١) حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٦٣.

(٣) ليس الفارابي الفيلسوف وإنما الفارابي اللغوي النحوي

الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما في النفس ؛ والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس ، وقيم ، وأسد ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتُكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . " (١)

ووجد السيوطي أن أخذ اللغة للاحتجاج بها لم يكن عن حضري قط ولم يكن عن سكان البراري ممن سكنوا أطراف البلاد العربية ، وذكر أنه لم يؤخذ من قبيلة خم ولا من قبيلة جذام لجاورهم أهل مصر ، كما لم يؤخذ من قضاة ولا غسان ولا إباد لجاورهم نصارى الشام ، ولم يؤخذ من قبيلة تغلب ولا من قبائل اليمن لجاورهم اليونان ، ولم يؤخذ أيضا من قبيلة بكر لجاورهم للقبط والفرس . على اعتبار أن هؤلاء وغيرهم قد نقلوا لغة ربما أفسدت ألسنتهم بسبب المخالطة والمصادفة .

وقد نتج عن ذلك خلاف في الزمن الذي يمكن وضعه معيارا ضابطا للغة التي أخذت للاحتجاج بها ، فحدده البعض الأغلب في ما بعد نصف القرن الثاني للهجرة بقليل ، ومن ثم فقد كان لقضية الزمن وتحديد اللغة وتحديد القبائل والاختلاف فيها أثر كبير على النحو من خلال القصور والاضطراب الذي أصاب قواعده وأصوله ، وفي هذا الصدد قال عباس حسن : " وكان

(١) السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، مج ١ ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

لهذا الاختلاف أثره الواضح بعد ذلك في النحو وقواعده ... فجاءت قواعد قاصرة ، مضطربة لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن بعض القبائل دون بعض ... " ^(١)

لقد اتخذ عباس حسن من اللغة وظواهرها وقضاياها ومستوياتها قواعد ينطلق منها عند البحث في النحو وقضاياها ومسائله بحثا يكون فيه إما عارضا وواصفا أو يكون فيه محلا ، أو يكون فيه مفسرا ومعللا ، أو يكون فيه مناقشا يبحث عن تخرج للمسألة النحوية يتطابق مع طبيعة اللغة ووظيفتها ودلالاتها ، وبعد ذلك تسعفه اللغة في التوصل إلى أن يكون إما معارضا للنحاة أو يكون مؤيدا لهم أو يكون محايدا يستحسن فعل من سبقوه أو يفضلوه أو لا يقف من المسألة إلا موقف الشارح المفصل والمعرب المبين لزواياها وجوانبها اللغوية والنحوية والصرفية والتركيبية والدلالية ، ولذلك غالبا ما كان يعود إلى الطريقة التي استخدمها اللغويون في جمع اللغة وتصنيفها وتبويبها وتدوينها ، وفي هذا الصدد يؤكد عباس حسن أن هذه الطريقة أو الطرائق كانت شاقة على النحاة وتحتاج إلى وقت كاف يمكن من الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة من جمع اللغة وحصص ألفاظها ومفرداتها وتراكيبها وأنساقها التعبيرية ومقاصدها التي دفعت اللغويين إلى أن يكشفوا ما يجب اكتشافه من علوم اللغة العربية التي ترعرعت في كنف أصول الفقه وفي كنف علم التفسير وفي كنف الفلسفة وفي كنف النحو ومدارسه أخيرا ، أما طريقتهم الأولى والمهمة في جمع اللغة فقد كانت " وقفا على السماع من أفواه العرب الخالص ؛ يذهبون إليهم في البوادي العربية ، ويحتملون

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٦٤

أقصى المتاعب في ذلك ، كي يلتقطوا من أفواههم كلمة ، أو يسمعوا منهم بيانا وشرحا ، أو يلتقطوا منهم طرائق الصياغة والنطق ، وإلقاء الكلام^(١) ولا شك في أنهم قد تحملوا كثيرا من الأعباء والمتاعب والمشاق في سبيل إنجاز هذه المهمة التي لولاها لبقيت اللغة العربية متأخرة زمنا آخر يصعب التكهن بمداه.

وتجدر الإشارة ههنا إلى أن عباس حسن قد اهتم ببعض الجوانب المتعلقة باقتصار جمع اللغة على القبائل العربية الست التي ذكرها في موضع في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) مبينا رأيه في أن ذلك الاقتصار كان في مستوى ليس هو المستوى الذي يقف عند حد يعالج جميع مشكلات جمع اللغة وتدوينها واستخراج قواعدها ونحوها ومسائلها المهمة عندما تؤدي اللغة وظيفتها عند الاستعمال والتداول ، فكان ذلك الاقتصار على القبائل الست في أخذ اللغة قد ولد — بالإضافة إلى مشكلة القياسي والسماعي — مشكلات أخرى جعلت اللغويين يفكرون بعمق أكثر منطلقين من فكر لغوي يؤطره فكر نحوي لازم يخدم اللغة ويحل المشكلات اللغوية الحادثة ، وموقف عباس حسن من هذا كله يعزوه إلى اقتصارهم على لغات القبائل العربية الست المذكورة ، حيث يقول : " وبسبب الاقتصار بالأخذ عن القبائل الست صح القول بأن خطة النحاة في هذا الاقتصار قد ولدت المشكلة السالفة ، ومشكلات أخرى ؛ نعرض الساعة

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

لاثنين منها : أولا هما : أن ينطق عربي من تلك القبائل الست بلغة معينة ، معروفة النسب ، ولكنها لقبيلة غير قبيلته .

ثانيتهما : أن ينطق عربي منها بلغة لقبيلة غير معينة وغير معروفة الاسم ولكنه المميز لها من سواها . " (١)

ولقد استند عباس حسن في رأيه على آراء بعض اللغويين ، إذ استقى منها موقفه من لغات العرب وما يحتاج به منها ، سواء أكان ذلك قياسيا أم سماعيا أم شاذا أم نادرا ، أم كان مؤديا إلى وجود الخلاف في اللهجات ، لأن اختلافات النحويين كانت مبنية على اختلافات اللغويين فيما يحتاج به وفيما ليس بحجة ، حتى وإن كان مسموعا عن عربي ، واتفق بعضهم على أن ما ينطق به الأعرابي لا بد أن يكون حجة ولم يسند إلى عربي ينطق العربية الفصيحة خطأ يفسد اللغة أو يسيء إليها حتى وإن لم يكن ما نطق به حجة أو متداول . وهذا ما جعل عباس حسن يركن إلى آراء اللغويين الموضوعية والمنطقية في هذا الموضوع ، ولذلك فقد وجدناه يركن إلى قول أحدهم وهو ابن جني الذي قال في خصائصه : " فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى (وأشيع) منها ؛ إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين . فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعي عليه . وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا وكذا ، ويقول

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

على مذهب من قال كذا كذا . وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من (لغات العرب)

مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه . " (١)

ولكن صادف النحاة ما يخالف ما جمعه اللغويون مما أدى إلى رفضه والحكم عليه بالشذوذ والندرة أو الضعف أو الخطأ. " فإذا نطق أحدهما بما يخالف ما جمعه اللغويون وما استنبطه النحاة من هذه اللغة المجمعة كان كلامه مرفوضا عند الجامعين ، محكوما عليه عند النحاة بالحكم المسلط على نظائره ؛ وهو : الشذوذ ، أو الندرة ، أو التأويل ، أو الضعف ، أو الخطأ (مع أن الأعرابي لا يخطئ على الصحيح .) " (٢)

وعند الأخذ بالحكم السابق الذي اعتمده عباس حسن ، نجد أن فيه من الفوضى والاضطراب اللغوي الكثير مما يمكن التعمق في التفكير فيه وحل مشكلاته دون إخلال بأي جانب من جوانب التمييز بين مفردات اللغة وألفاظها وأنساقها التي تندرج تحت اللهجات اللغوية العربية التي لا داعي لإثارة الخلافات بين النحويين حولها ، وبخاصة أن النحو ينطلق من اللغة ولا تنطلق اللغة من النحو ، وهذا الأمر قاد عباس حسن إلى أن يرى رأيه الذي لا يقف مع الخلاف بقدر ما يقف مع وجوب الاتفاق بين النحاة ، فقال : " وبديه أن الأخذ بهذا الحكم معناه القضاء على نوع من الكلام السليم الصحيح بغير مسوغ مقبول ، فوق ما فيه من فوضى لغوية تبعث

(١) ابن جني ، أبي الفتح عثمان ، الخصائص ، مج ١ ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠

(٢) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

الآراء المتناقضة ، وتشير أنواعا قبيحة من الخلاف المذهبي بين المجتهدين
والباحثين ... " (١)

لذلك ، فإن عباس حسن في موقفه من آراء النحاة كان واضحا غير متردد إذ يعلن رأيه
وهو على علم بأن أي شيء في اللغة — قديما أو حديثا — قد تعرض للبحث والدرس والتفكير بمثل
ما تعرض للنقد والتوجيه والتصحيح ، وهو في هذا الزمن المتأخر على اللغويين والنحويين القدامى
لا يخشى ولا يتردد في الجهر برأيه في الحكم الذي يتناسب مع طبيعة اللغة وطبيعة النحو وطبيعة
الباحثين وأساليبهم ومناهجهم في البحث والدرس ، وفي ذلك يقول : " ولست أتردد في الجهر بأن
هذا الحكم خاطئ هنا وظواهر الخطأ بينها الثقات الأعلام . " (٢)

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٨٣ .

وكي يؤيد رأيه هذا بالأدلة والبراهين ، فإنه يحتج بأمثلة " وما أكثر الأمثلة التي توضح هذا النوع من الفساد والاضطراب ، وما جلب على طلاب النحو والمشتغلين به من متاعب علمية وعملية . " ^(١)

ولم يقف عباس حسن عند أمثلة قليلة في هذا الباب النحوي ، وإنما وجد أمثلة كثيرة لا مجال لذكرها ، ويمكن من قليلها أن نكشف عن آرائه اللغوية في مثل هذه المسائل اللغوية ، وقد أشار إلى كثرة الأمثلة في هذا السياق ، واقتصر على سرد بعض النظائر منها ، وأكد ذلك بقوله : "

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٨٣ - ٨٤ . وفيها ورد : ومن هذه الأدلة والبراهين التي احتج بها نورد المشال التالي ، حيث يقول : " قال صاحب التصريح في شروط إعمال (ما) ، عمل ليس ... ما نصه : (ومن شروطها : ألا يتقدم الخبر على الاسم ، وأما قول الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر فقال سيويو : شاذ ؛ ولا يكاد يعرف . وقيل : غلط . وأن الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين ؛ فغلط فيها . وفيه نظر . فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيويو .) ، ثم قال المقرر (ياسين) على الهامش ما نصه : (الذي قاله سيويو هو أن العربي لا ينطق بالخطأ . ويجوز أن ينطق بغير لغته ، كما بيناه في حاشية الألفية ، في باب ما لا ينصرف .) " ويستغرب عباس حسن الرأي المنسوب لسيويو ، وبإدراكه إلى باب ما لا ينصرف في كتاب : (التصريح) ووقف على التناقض والتضارب في الآراء ، ووقف على ما قيل في (فعال) علما للمؤنث : (إن أكثر بني تميم يني ما آخره راء على الكسر ، والأقل يعربها ، وإن اللغتين اجتمعتا في قول الأعشى ميمون :

ومر دهر على وبارٍ فهلكت جهرة وبارٍ

وبين ما قاله المقرر ياسين على الهامش ، إذ قال : (" وقد اجتمعت اللغتان " قال الدونشري : إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم ، أو منهم . وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم ، أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء ، ولا يبنون كالأكثر فإن كان الأول أشكل الحال ، وعلى الأول من الثاني يشكّل بأن الكثير لا يعربون وعلى الثاني منه يشكّل بأن القليل لا يبنون) " واستطرد عباس حسن في ذكر آراء اللغويين والنحويين وما احتجوا به من الشواهد الشعرية ، وفي وجود لغتين أو أكثر عند العرب في الأسماء وفيما ينصرف وما لا ينصرف وفي القياس وفي السماع وفي البناء وفي الإعراب ، ، وعارض من يخطئ متكلماً بإحدى اللغتين على اعتبار أنه يتكلم بلغة قبيلته وبلغة قبيلة أخرى من القبائل العربية ، ولا يكون مخطئاً إذا فعل ذلك ، وهذا هو الصواب .

ويؤكد أن اختلاف العرب في لهجاتهم لا يعني الخطأ عند الكلام بما مجتمعة في آن واحد معاً ، إذ ربما يكون المتكلم لا يقصد الخلط بين اللهجات ولا يقصد الخطأ فيها ، وإنما يريد التعبير بما يناسب ذلك من ألفاظ وتراكيب ورد بعضها في لهجة من لهجات العرب ولم يرد في بعضها الآخر في اللهجة العربية نفسها ، ولا يكون في ذلك خطأ . وفي هذا الشأن يقول عباس حسن : " جاء في شرح التوضيح ، باب الممنوع من الصرف ، (ج ٢ ص ٢١٣) ما نصه : [لا يقال (سكرانة) .] وأما ما نقل عن بني أسد من أنهم يقولون : (سكرانة) ، ويصرفون كلمة : سكران ، فقال الزبيدي : ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء . وقال أبو حاتم : لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها ... وجاء صاحب التقرير على الهامش فقال : (قوله : وقال أبو حاتم ..) وجه كونها مناكير أنها مخالفة للغات الفصيحة . وقد يقال : كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها ؟ "

وفي هذا المثال يقال ما سبق في غيره وفي مئات من نظائره التي لم أسردها . وحين أقول (مئات)

فإنما أقصد الحقيقة العددية المعروفة اليوم من غير مبالغة في التقدير ولا إسراف .^(١)

وقد أراد عباس حسن أن يبين أثر اللغة واستعمالها المؤدية إلى توظيف النحو في ذلك على ما أصاب النحو العربي من الخطأ والخلط والشوائب ، لعله يستطيع بيان ذلك ومعالجة جوانبه لتكون تلك المسائل النحوية في متناول الباحث والطالب على حد سواء ، إذ قال في هذا الشأن : " من ذلك كله يتبين ما في النحو من شوائب الخلط والاضطراب ؛ وعدم الاستقرار . ولها من سيء الآثار ما وصفنا وما لم نصف . وازدادت المشكلة تعقيدا بازدياد هجرة العرب (سواء أكانوا من القبائل الست أم من غيرها) . إلى الأمصار الجديدة ؛ كالبصرة ، والكوفة ، وبغداد ، ودمشق وحوضر المغرب ، والأندلس وغيرها ؛ فضربت القبائل النازحة هناك بجيامها ، واستقرت كل قبيلة بمصر ، وتكلموا فيه بلسانها الأول ، وبلغتها ولهجتها التي كانت تصطنعها قبل هجرتها ؛ فتباينت اللغات واللهجات في المواطن الجديدة ، تباينت في المواطن القديمة ، بل زادت ، وصار لكل مصر لغة — بل لغات — تختلف قليلا أو كثيرا عن لغة غيره من الأمصار ، بقدر الاختلاف القديم بين لغتيهما قبل الهجرة من موطنهما الأصيل في شبه الجزيرة العربية ، بل أكثر . " ^(٢)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٩٠ - ٩١ .

عصور الاحتجاج والتوثيق

ومن هنا تأثر التفكير اللغوي عند عباس حسن تأثراً شديداً باللغة التي احتج بها وباستعمالاتها ، كما تأثر بما أصاب النحو من الشوائب والخلط والاضطراب ، وبما نتج عن هجرة بعض القبائل العربية إلى الأقطار والأمصار من حيث اختلاط لهجتها الأصيلة بلهجة أهل ذلك القطر أو المصر الذي استوطنته ، إذ ظهر بعض التباين والاختلاف في اللغات واللهجات في المواطن الجديدة مما أدى إلى تعدد اللهجات واللغات القبلية بصورة لا يمكن تجاهلها أو إغفالها ، وكل ذلك قاد تفكيره اللغوي إلى التركيز بالدرجة الأولى على العودة إلى اللغة العربية الأولى ولهجاتها المتعددة وانطلق في بحثه فيها من عصور الاحتجاج والتوثيق واللغة التي تم جمعها وتصنيفها وتبويبها وتدوينها في تلك العصور ، إذ تبينت له مشكلات تتعلق بهذه اللغة ، وما دور اللغويين الأفراد ومجامع اللغة العربية في الوطن العربي في حل بعض تلك المشكلات ، وتناول الموضوع على اعتبار أنه مشكلة نابعة من مشكلات عصور التوثيق والاحتجاج ، وقد كان للمجمع اللغوي القاهري دور هام ورأي صريح فيها ، اعتمده عباس حسن لإثبات رأيه إذ قال : " وقد تجرد المجمع اللغوي القاهري لهذه المشكلة ، وراقبها من مختلف مناحيها وانتهى فيها إلى رأي صريح قاطع هو : (أن العرب الذين يوثق بعريبتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع) . " ^(١)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٣٨ - ١٣٩ ، نقلا عن مجلة المجمع ج ١ ص ٢٠٢ .

ويرى عباس حسن ضرورة الأخذ برأي الجمع وأن الأخذ به أولى وأنسب ومن ثم كان الواجب تأييده قولاً وعملاً .^(١)

ويشير عباس حسن إلى المثقفين الذين لم يرضوا برأي وقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ولعله يستغرب منهم ذلك ، فقال : " لم يرض عن هذا القرار المجمعي كثير من المثقفين ، فقد عجبوا أن يرفض الجمع الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المختلفة التي جاءت بعد التحديد ، كأبي تمام ، والبحري ، والمتنبى ، وأشباههم من الشعراء . وكالجاحظ ، وابن خلدون ، والمؤيلحي ، ومحمد عبده ، وأمثالهم من كبار النثرين . وغير هؤلاء وأولئك من رجالات اللغة والعلم والأدب . " ^(٢)

لقد احتج عباس حسن في ذلك بالحجة نفسها التي احتج بها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إثبات من يحتج بلغتهم من العرب وما اللغة التي يحتج بها وما أزمة الاحتجاج المناسبة ، والرأي المتطابق مع الحجة مفاده قرار الجمع الذي نصه : " إن العرب الذين يوثق بعريبتهم ، ويستشهد بكلامهم — هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع . " ^(٣)

وكان لهذا القرار المجمعي أثر كبير في آراء كثير من المثقفين العرب ، ولكن الزعامة الأدبية ليس لها ضوابط ولا علامات وإشارات خاصة تجعل المثقفين يسرون عليها في الحكم على شخص

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٣٩ ، يتصرف .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥ .

^(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٤ .

دون آخر بالزعامة والأفضلية ، مما أدى إلى ظهور حل لهذه المشكلة تجلى في الجزم بأن الموضوع بعيد عن الشخصنة والعينية ، ولا يكون شخص مفرد أو أشخاص قلة يتم اتخاذهم مقياسا للغة يتحدث بها قوم أو قبائل أو قوميات ممتدة ولذلك لا بد من تأييده وتأييد المجتمع في ما ذهبوا إليه ، والمسوغ في ذلك جزء منه مبين في قوله : " وشيء آخر كان حقيقا بالتدبر والاعتبار ؛ هو أن مؤهلات الزعامة الأدبية والتوثيق اللغوي لا ضابط لها ، ولا تقويم . وليس لها من العلام الموضحة ، والأوصاف المخصصة — ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها ويحكم بها على شخص دون آخر ، من غير أن يثير حكمه جدلا وخلفا وحيفا." (١)

ويحترز عباس حسن من عدم التقييد والتحديد ، حيث إن ذلك يثير مشكلات أخرى غير المشكلات السابقة ، مما يشكل عسرا على اللغة وتطورها واستيعابها للحضارة وعلى متعلم اللغة الذي يقبل على الميسر منها أكثر مما يقبل على المتعسر منها . ولذلك ، فهو يقول : " ولو فتحنا هذا الباب — باب التوثيق بحجة : (الزعامة الأدبية) ، أو اللغوية أو أشباهها — من غير تقييد ولا تحديد ؛ لدخل منه كل طامع في التوثيق بحق وغير حق ، وتعسر الإنصاف ، وعمت الفوضى . ولنا من عصرنا الحاضر ما يوضح خطأ هذا الرأي ، ويؤيد فسادة . " (٢)

ويفترض عباس حسن افتراضات لعلها في محلها إذا ما وجدت أسئلته التي تحمل في طياتها كثيرا من الافتراضات ، إجابات عليها مدعمة بحجج وأدلة من متون اللغة وقواعدها ، وهذه

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦ .

الأسئلة التي أدرجها تبحث في المعايير والموازن والروايات التي بها يوزن ويراز رجال العلم والأدب والثقافة ومن هم في مراتبهم من أهل الحكمة والرأي ، أمثال عباس حسن ، الذين يؤخذ بآرائهم ويقتدى بأحكامهم ، ولو كنت في موقفه هذا لتساءلت كما تساءل ولافتراضت الافتراضات كما افترض ، ولذهبت في الرؤية والرأي والحكم إلى ما ذهب إليه ، ولا سيما مذهبه الذي يتجلى في قوله : " فهبنا رضينا الأخذ به ، وقبلنا توثيق رجالات الأدب واللغة — فمن رجالات اللغة والأدب اليوم ؟ وبأي الدلائل نستدل عليهم ، وننتقيهم ؟ وكيف نترهم منازلهم ، ونرفع بعضهم فوق بعض درجات ؟ ومن هؤلاء المحكمون الأطهار المتزهون الذين ندع لهم مهمة الاختيار والحكم ؟ وعلى أي أساس بريء من الشوائب يتم اختيارهم لهذه المهمة الجليلة ، التي تقتضي علما واسعا باللغة ، وبصرا بالفنون والآداب وحسا مرهفا ، وذوقا ناضجا . فوق ما تتطلبه من شجاعة في الحق ، وصراحة في الرأي ، وسمو عن الهوى ؟ من لنا هؤلاء ؟ ولو صادفناهم أفنزل عند حكمهم ، ونرضى ما يرتضون ؟ إن الحياة الواقعة ، والحوادث الخيطة بنا — تجيب في غير تردد لا . " ^(١)

ولما اتهم هذا التحديد الجمعي بالتضييق والإعنات للمشتغلين بالأدب واللغة ، فقد رأى عباس حسن أن الأمر أبسط مما تصوره البعض ، فقال : " ولست أرى في هذا التحديد الجمعي تضييقا ولا إعناتا للمشتغلين في الأدب واللغة كما يدعي المدعون ، فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ، ويبيح لهم التحرر في غير إباحية ولا جمود . " ^(٢)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٨ .

ولو نظر هؤلاء نظرتهم إلى القبائل العربية ولغاتها بصورة جزئية ، وإلى اللغة العربية بصورة كلية ، لتبين لهم أن الأمر خال من التخطئة لمتكلم يتكلم لغة قبيلته أو لغة قبيلة أخرى غير قبيلته أو يتكلم اللغتين معا ، ولتبين لهم أيضا أن الأصول اللغوية في العربية واحدة رغم وجود تنوع في لهجاتهم ، ولو تساءلوا كما تساءل عباس حسن لوجدوا أن صحة اللغة العربية تأتي من قياس ، ومن سماع ، ومن تعريب ، ومن ترجمة ومن نقل ، ومن نحت واشتقاق ، ولا سيما أن النحت والاشتقاق يأتيان من مشكاة واحدة زيتها الصوت العربي البين ، وفيلها المعنى والفكر والوجدان العربي الذي جعل القبائل تترجم أحوالها وشؤونها بلغة تستدعي أوضاعها وطبيعتها أن لا يكون هناك تساو بين لهجات القبائل مطلقا ، وإنما تكون هناك سعة على مستوى اللهجة الواحدة صوتا وتركيبا ونحوا وصرفا ودلالة . ولكن التساؤلات لا تتوقف عند عباس حسن ، وهذا منهج قلما يتقنه الباحثون ، لأن جميع تساؤلاته لا تكفيها إجابات سطحية مبتورة غير واضحة ، وإنما تكفيها الإجابات المتسعة المتنوعة المعمقة والواضحة ، وقد قادته بعض الظواهر اللغوية إلى البحث في صحة القول الذي يعتمد ويقتدى به ويقاس عليه أو يؤخذ على الحال التي هو عليها دون النظر إليه على أنه من النادر أو الشاذ أو غير المستعمل ، ولعل تساؤلاته التالية نخبرنا بذلك كما في قوله : " والآن نسأل : أتنسأوى القبائل العربية كلها في هذا ، بحيث يجوز الاقتداء بواحدة ما ، فيكون الاقتداء بها صحيحا قويا ... أم أنها تتفاوت وتتفاضل ؛ بحيث يجب على المتحرز المتحفظ الاقتداء بواحدة معينة

دون أخرى ؟ وإذا وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل المختلفة ، أو بين أفراد القبيلة الواحدة فبأيها

نقتدي ؟ وبمن نتشبه ؟ ولماذا ؟ ... " ^(١)

إن انحدار لهجات القبائل من أصول لغوية واحدة يعضد رأيه الذي ذهب إليه من حيث صحة القول التي تستند إلى كثير من الدعائم التي ليست عند قبيلة واحدة احتج بلغتها ، وإنما عند جميع القبائل ، وهذا أمر طبيعي .

ولذلك وجدنا عباس حسن يسير في هذا الطريق على جادة الصواب ، وأن رأيه واضح جلي في قوله : " فأما تساوي القبائل العربية في صحة القول ، وسلامة اللغة ، فنتيجة طبيعية للتدرج التاريخي ... وليس أمام العقل مسوغ مقبول يفضل به لهجة على أختها التي انحدرت معها من أصل واحد ... فهما متساويتان لا محالة ؛ وبأيهما اقتدينا اهتدينا . نعم قد تكون إحداهما أفشى من الأخرى ، أو أجمل في البيان مظهرًا ، أو أخف وقعًا على اللسان أو الآذان ... ولكن هذا ونحوه لا يقدر في أنها عربية أصيلة ... " ^(٢)

ولتأكيد صحة رأيه يقدم عباس حسن الأدلة اللغوية والنحوية التي تبين ما كانت عليه أحوال اللغة العربية التي خضعت للجمع والتدوين والدرس ، وقد كان معتمدا في أدلته على ما ورد عند النحاة الأوائل . ^(٣)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٢ .

^(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٣ ، بتصرف .

هذا هو الأمر في القبائل إذا اختلفت لهجاتها ولكن كيف يكون أمر اللغة إذا اختلفت داخل القبيلة الواحدة ؟ إن هذه القضية اللغوية قد أخذت بعين الاعتبار من لدن الكثيرين من اللغويين والنحويين في القديم وفي الحاضر ، ومن الذين أجالوا الفكر فيها وأبدوا الرأي وبحثوا عن المبرر وأصدروا الحكم ، من المعاصرين ، نجد عباس حسن الذي علق الأمر في حلقتيه اشتملت كل واحدة منهما في عمقها على مبرر مستساغ معقول ومقبول ، ولذلك ، وجدناه يقول : " أما إذا اختلفت اللغة في القبيلة الواحدة ، فنطق فريق بما ليس شائعا في قبيلته فمرجع ذلك أحد أمرين : أولهما : أن يتخير بعض أفرادها ما يريد من لغة قبيلة أخرى ، ويستعمله دون لغته أو معها . ولا حرج عليه في هذا ولا ضرر ؛ فكلا الاستعمالين صحيح والقياس عليه جائز ... ثانيهما : أن ينفرد واحد بشيء لا تعرفه قبيلته ولا غيرها ؛ فنقبله منه ، ونضمه إلى الصحيح الفصح . إن لم يكن المنفرد متهما في عقله أو عدالته — ذلك أن العربي الأصل قد يبتكر ، بل من حقه أن يبتكر... " ^(١)

لقد تبين أن اللغة العربية من أكثر اللغات اتساعا واستيعابا للحضارة ومفاهيمها وفكرها ، فقد أفسحت المجال أمام بعض العرب للابتكار والارتجال المقصود وغير المقصود في اشتقاق الألفاظ والمفردات والتراكيب التي لا تخرج عن الوضوح والفصاحة والبيان ، وقد استدل عباس حسن على هذا الفكر اللغوي بما قاله ابن جني في خصائصه : " إن الأعرابي إذا قوي فصاحته ،

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٣٦ - ٣٧ .

وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به؛ فقد حُكي عن رؤية أبيه أنهما

كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها، ولا سُبقا إليها " (١)

واعتمد عباس حسن على آراء ابن جني التي جاء بها في باب الفصح الذي يجتمع في كلامه

لغتان فصاعدا في كتابه الخصائص (٢)، تلك الآراء التي نقلها السيوطي في المزهري (٣) عن ابن جني ،

مفسرا ما ذهب إليه ابن جني ومستنتجا بعض الحقائق المتعلقة باللغة التي يقاس عليها في صحة

القول ، وهي مما احتج به اللغويون من لغات القبائل التي أجازوا الاحتجاج بلغتها ، والحقائق المشار

إليها تثبت صحة وفصاحة لغات القبائل العربية ، وصحة الأخذ بهذه اللغات والقياس عليها ، كما

تثبت عدم الاقتصار على اللغة الأكثر شيوعا والأوسع نفوذا والأجل وقعا في الاستشهاد بها

والاحتجاج ، إذ يمكن الاستشهاد بغيرها والاحتجاج به ، كما يمكن للعربي أن يستخدم لهجة غير

لهجة قبيلته أو ألفاظا غير ألفاظها دون أن يعد ذلك منه استغناء عن لغته ما دام يتكلم باللغتين معا ،

ولا سيما إذا انفرد بالابتكار والتجديد في حال رجوعه إلى لغة عربية قديمة وصلت إليه ولم تصل إلى

الناس . ولما توقف عباس حسن عند هذه الآراء وأعمل فيها البحث والدرس ، لخصها بإيجاز في

أربع نقاط هي:

(١) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٤١١ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ .

(٣) السيوطي ، المزهري ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥-٢٦١ .

أولاً: أن لغات القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة ، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها والقياس عليها .

ثانياً : أن بعضها قد يكون أكثر شيوعاً وأوسع نفوذاً ، فلا يجب أن تقتصر عليه وحده ، ولا نحتاج بغيره .

ثالثاً : أن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته ، أو ألفاظاً غير ألفاظها ، ويستغني بها عن لغته .
رابعاً : أنه قد ينفرد بالابتكار والتجديد ، ويكون ما تفرد به راجعاً إلى لغة عربية قديمة وصلته قبل الناس .

من خلال ما سبق يتبين أن هناك خلافاً في أمر التوثيق الذي تأثرت به مادة اللغة ونحوها ، ولكنه كان خلافاً في بعض جوانبه مفتعلاً ومقصوداً وبعض غاياته كانت تنصب على قضايا لغوية سياقية غير لفظية ، وعلى قضايا ومسائل نحوية غير جوهريّة ، جعلت اللغويين والنحويين يصدرون أحكامهم وآراءهم كل حسب ما يفهم ويدرك ويعلم من جوانب تلك القضية أو المسألة ، فقد ورد التناقض والخطأ في بعض الأحكام بسبب الآراء والأفهام القاصرة السطحية والمستندة إلى ما كان من شوارد ونوادير في الألفاظ والمفردات أو في التراكيب والتعبيرات الاصطلاحية والسياقية التي كانت متداولة عند القبائل العربية على اتفاق لهجاتها أو اختلافها ، و" مما تقدم يتضح بجلاء مبلغ اختلاف الأئمة في أمر التوثيق وفي زمنه ، ورجاله ومكانه ، وأن الخلاف ليس لفظياً مناطه مجرد التمييز وشهوة الجدل المنطقي ، بل له آثاره في مادة اللغة أو نحوها أو سائر شؤونها ... فتصدر الأحكام متناقضة متضاربة وقد يخطئ بعضهم بعضاً ويخطئون الكلام العربي الذي يستشهد به لتأييد

الأحكام ... ويضطرب الشعراء والكتاب في سائر العصور المتتالية تبعاً لذلك ، فلا يدرون ما يأخذون وما يدعون .^(١)

وبناء عليه ، أعتقد بأن ذلك الخلاف اللغوي والنحوي ، والتناقض في الأحكام ، قد أفادا اللغة العربية وعلومها ، بمقدار ما أفادا اللغويين والنحويين الذين جاءوا بعد من كانوا على خلاف وتناقض ، ورأي عباس حسن الذي يجزم بوجود الخلاف والتناقض في الأحكام والآراء دليل على ما ذهبنا إليه ، وحجة على التطور والنمو الذي وصلت إليه اللغة وعلومها منذ أن كانت محط جمع وتدوين ودراسة وبحث ، حيث كانت الحاجة ماسة وشديدة إلى اللغة وعلومها ولا سيما علم النحو وعلم الصرف وعلم الصوت وعلم التركيب المنضوي تحت علم فقه اللغة وعلم الدلالة ، وهي التي تتجلى كلها فيما أطلق عليه بعد اسم علوم البلاغة العربية والتي تنفرع إلى ثلاثة أفرع هي : علم البيان ، علم المعاني ، وعلم البديع . إن ذلك كله لا ينفك عن أعمال واختصاصات علماء الفقه والتفسير ممن اتخذوا من القرآن الكريم مصدراً أساساً لعلومهم ، ولا ينفك عن علوم اللغة وآدابها ذات الفنون الأدبية المتنوعة ، إذ كان محط النظر عند الكثير من هؤلاء العلماء والأدباء الوصول إلى درجات ومستويات من التفسير والفقه والتشريع تصل إلى مستوى التأويل ، إن هذه القضية قد تعرضت للنقاش والبحث والدرس إلى العصر الحاضر ، لما بينها وبين اللغة العربية من قوة الارتباط ومتين العلاقة ، ولعل عباس حسن كان من الرواد الذين أثاروا هذه

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٣٦

القضية اللغوية بالدرجة الأولى والفقهية الشرعية بالدرجة الثانية إذ كلاهما يتعلق بالآخر ويؤثر فيه ، وفي هذا الصدد كان قد تجلّى رأي عباس حسن بوضوح ، وبخاصة عندما قال : " واليقين عندي أن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي فيه : صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره ؛ من غير نظر إلى قلة أو كثرة ؛ كما يقول الإمام ابن مالك . وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سمع عن العرب فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى ؛ وليس مقبولا منهم - ولا من غيرهم - أن يلجأوا فيه إلى التأويل ، وإن كانوا في هذا أخف من إخوانهم البصريين . " ^(١) ، ويدلنا هذا الموقف على أن عباس حسن يربط علوم اللغة بعلوم الشريعة والفقه ربطا فيه أصل وفيه فرع ، والأصل عنده هو علوم الشريعة والفقه المنبثقة من القرآن الكريم لفظا ومعنى ودلالة ، والفرع هو اللغة العربية وعلومها . ومن هذه العلوم علم النحو الذي كان فيه النحاة قد أخذوا من لغة غير لغة القرآن شواهد وأدلة وبنوا عليها قواعدهم التي وضعوها للغة العربية ، دون النظر إلى لغة القرآن الكريم التي كان عليهم أن يستشهدوا بها ويحتجوا عندما وضعوا تلك القواعد ، إذ لو كان منهم ذلك ، لكان أفضل لهم وللنحو وللغة العربية بشكل عام ، ولما نشأ خلاف بينهم ولما تعددت آراؤهم وتناقضت في بعض الأحيان ، وما أجل من القرآن الكريم لفظا ونصا ومعنى ودلالة ؟! وقد أشار عباس حسن إلى سبب الخلاف الناتج عن الخلل والاضطراب في تحديد مادة الاستشهاد اللغوية ، وفي كثرة الآراء النحوية التي كان

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١١٢ - ١١٣ .

في بعضها إقحام لبعض الشواهد والأدلة دون مسوغ منطقي معقول يتناسب مع المسألة اللغوية أو المسألة النحوية ، ولذلك ، فإن عباس حسن يرى في اللغة العربية رأيا مبنيا على النحو ومؤسسا عليه ، أكثر مما هو مبني على اللغة العربية نفسها ، إذ قال : " والحق أن كثرة النحاة الأوائل ممن كانوا في الطليعة ... أساءوا إلى النحو بهذه البلبلة والآراء المضطربة المتعارضة ... فقد كان الاستعداد التام الحكيم يقتضيها قبل التدوين والتسجيل أن يسألوا أنفسهم : من أي المصادر الوثيقة نستنبط قواعدها ؟ ومن أي أنواع الكلام الأصل نتزع الأحكام النحوية ؟ وقد سألوها فعلا قبل الشروع فأجابتهم : (إنه الكلام العربي الصحيح ، وأن علماء اللغة - أناهم الله - قد سبقوكم إلى مهمة جليلة كريمة كمهمتكم هي جمع ذلك الكلام وتدوينه وتسجيله ؛ حفاظا عليه ، وصيانة له فعليكم أن ترجعوا إليه ؛ لتنتفعوا به ما شئتم ...) " .^(١)

ويستدرك عباس حسن الأمر ، فيفضل إبداء رأيه الذي يوافق فيه آراء كثير من اللغويين والنحويين في هذا الباب ، معلنا أن النحويين رغم ما كان لديهم من التناقض والاضطراب كانوا قد "رجعوا إلى أولئك الأنداد ... فأروهم ... أخذوا أكثر اللغة من بعض القبائل الكبيرة الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية البعيدة عن أطرافها المجاورة للأعاجم ، سعيًا وراء اللغة التي لم يتسرب إليها شيء من العجمة ، مقتصرين في الأخذ على نحو ست من تلك القبائل تاركين ما

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

عدها من باقي القبائل التي تجاوز الثلاثين ... واقتصروا - أو كادوا - عليها كما فعل أندادهم
جامعو اللغة . "(١)

إلا أن المشكلة التي أثارها بعض اللغويين والباحثين كانت تتركز على عدم القدرة على
الإلمام بكل اللغة وبكل لهجاتها التي تتكلم بها القبائل العربية الكثيرة ، وعلى عدم القدرة على فهم
ألفاظ تلك اللغة ومفرداتها واستيعابها ، لورودها في لهجات متعددة من لهجات القبائل العربية ،
بسبب ما أطلق عليه بعضهم اسم الشاذ أو النادر ، وبسبب الرواية والرواة الذين كان لهم دور
كبير في جمع اللغة وتدوينها وفي اتباع أسلوب النحل والانتحال في رواية الشعر ونقله والاستشهاد
به ، وقد أكد عباس حسن على ذلك بقوله : " إنهم لم يستطيعوا استيعاب اللغات واللهجات
الخاصة بتلك القبائل الست ... فهم مختلفون في المروي عن تلك القبائل على قلتها ،
ولخلافهم أثره العملي في استنباط قواعدهم ، وتدوين أحكامها ، وتطبيقها
على ألسنة المتكلمين فكيف الشأن وقد أغفلوا أكثر القبائل ، وأهملوا الأخذ
عنها . "(٢)

ومن جهة ثانية ، فقد أكد عباس حسن أنه من البديهي " أن لغات القبائل الست ولهجاتها
لا تحوي جميع اللغات واللهجات التي في باقي القبائل الكثيرة ؛ فذلك ينافي طبيعة اللغة ، ويعارض
القانون الواقعي الذي تسير عليه في نشأتها وتدرجها ، وتفرعها ... ومن هنا ندّت كلمات

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٧٥ - ٧٦ .

أصيلة ، وأساليب كثيرة صحيحة عما جمعه اللغويون وفاتهم ذكر لغوي وافر ؛ بسبب اقتصارهم في جمع اللغة على بعض القبائل دون بعض ، بل على القليل دون الكثير؛ ومن ثم فات الرعيل الأول من النحاة كثير من منابع الأخذ ، ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام بعد ذلك ، فأثبتت تفصيل اللغويين ، وقصور النحو المؤسس على ما جمعه ... " (١)

ويرى عباس حسن رأيته الذي فيه مأخذ على اللغويين مثل مأخذه على النحويين في موضوع الاختصار على لغات القبائل الست ، وقد تمثل هذا المأخذ في ترك أو إهمال لغات القبائل الأخرى التي لا تختلف كثيرا عن القبائل الست ، إذ " لا يشفع للغويين أن يقال في الدفاع عنهم إنهم اقتصروا على القبائل الست لأنها - في زعمهم - التي صحت ألسنتها من هجنة العجمة ، واحتفظت بنفسها ولغتها عن الأجنبي والدخيل . " (٢)

وأكد عباس حسن أن أخذ اللغة لم يكن عن الحضر ولا عن سكان البراري ، معتمدا في ذلك على آراء من سبقه من النحاة واللغويين ، كابن جني في الخصائص (٣) والسيوطي في المزهرة (٤) الذي نقل عن أبي نصر الفارابي النحوي رأيته الذي جاء به في كتابه (الألفاظ والحروف) ، وجاء تأكيده منصبا على ما وقع فيه بعض اللغويين من اضطراب في آرائهم وأحكامهم التي صدرت عنهم في أخذ اللغة أو تركها ، ولذلك كان رأي عباس

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٧٩ .

(٣) ابن جني ، الخصائص ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٩٣ - ٣٩٧ .

(٤) السيوطي ، المزهرة ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

حسن يخالف في وجه منه بعض أولئك اللغويين ، ويوافق في وجه آخر منه بعضا آخر منهم ، إذ قال : " نعم لا يشفع للغويين أن يقال هذا في الدفاع عنهم : لأنه دفاع واهن ، غاب عن أصحابه ما غاب عن جامعي اللغة أضعاف ما تملكه القلة المحصورة في الستة ، وأنه لا يعيها أن تسكن الحضر ، وأطراف البلاد ، وتقارب الأعاجم والنصارى هناك ؛ لأنها بحكم أصالتها العربية ... تملك كغيرها أن تنشئ الكلمات إنشاء وتخترعها ابتداء.... ولها أن تأخذ كغيرها من لغات العجم ما تشاء فتنتقله إلى لغتها باسم : (المعرب) أو غيره من الأسماء ، — وقد أخذت — وإلا جهدت اللغة ، وتحجرت وانطوى أهلها على أنفسهم منعزلين.... " (١)

وحجة عباس حسن يمكن اعتبارها حجة قوية ، وبخاصة عندما نسلم معه بأنه " ليس من الصحيح القول إن هذه القبائل الست هي التي سلم لسانها من الشوائب بسبب عدم اختلاطها بسواها . فهل كانت تعيش في مناطق مغلقة حديدية لا يسمح للقادمين بالخروج منها ، ولا لغير أهلها باقتحامها ؟ " (٢)

ويضيف قائلا : " لكل ما سبق لا يكون من النصفة أن نفرق بين القبائل العربية في الحكم اللغوي ، ونجعلها درجات بعضها فوق بعض ، في الوقت الذي يسجل فيه أعلام اللغة أن العرب

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٩

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٨٢

الخلص سواسية من حيث صحة كلامهم ، والاستشهاد بلغتهم ، لا فضل لأحدهم على الآخر من هذه الناحية . " ^(١)

وما من لغة إلا ونشأت لها علوم تدرسها وتبحث فيها وتقعدها ، وتكون تلك اللغة هي مصدر تلك العلوم ومادتها الأصيلة ، واللغة العربية شأنها شأن تلك اللغات الأخرى ، فقد كانت ذات علوم مهمة متنوعة ، وتنهل من اللغة العربية نفسها ، و " إن علوم اللغة العربية - على اختلاف فروعها وتعدد أنواعها - مستقاة من الكلام العربي الأصيل ، ومردّها جميعاً إلى ما نطق به الفصحاء من أهل الضاد الذين يستشهد بكلامهم ويحتج بلسانهم " ^(٢)

قضية اللفظ والمعنى

ويقول عباس حسن في موضوع تعدد الآراء وتنوعها في قضية اللفظ وقضية المعنى : أيهما تأتي بعد الأخرى ؟ وأيهما أهم من الأخرى ؟ وأيهما تفضل الأخرى ؟ وما طبيعة كل رأي من تلك الآراء التي أبدّاها باحث منفرداً أو باحثون متفقين مجتمعين في هاتين القضيتين المتلازمتين ؟ ولا شك في أن هذه التساؤلات في هذا الموضوع وغيرها من التساؤلات التي لم نعرض لها إيجازاً واختصاراً ، تقتضي البحث عن إجابات منطقية معقولة مقبولة ، وكل ذلك جعل عباس حسن يرى رأيه في هذا الموضوع الذي يتحدث فيه عن أفضلية اللفظ على المعنى أو العكس ، بقوله : " ذهب الأدباء مذهبين وأطالوا الجدل ... فقدم

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٥٦ .

بعضهم المعنى على اللفظ وقدم فريق آخر اللفظ على المعنى . وهذا الفريق أكثر عدداً ،
وأعز شيعه ... " (١)

ولعلنا لا نبتعد من الصواب إذا أيدناه في رأيه هذا ، لقوته ولتوافقه مع آراء بعض القدامى
من العرب العلماء والأدباء والنقاد والفلاسفة والفقهاء ، الذين رأوا أن المعاني من الجميع وإلى
الجميع وهي شائعة منتشرة عند الجميع ، وما حاجتها لظهورها وتحليلها في صورها المنطقية المعقولة
الواضحة إلا إلى لغة واسعة تستطيع أن تكون الوسيلة والأداة المناسبة لهذه الغاية ، ويتجلى رأي
عباس حسن بوضوح في قوله : " وإني أميل إلى الرأي الثاني ، وأؤمن به عن يقين واقتناع ؛ ذلك
لأن المعاني شائعة لا يستأثر أحد بها ، ولأنها مستقرة في نفس صاحبها محتجة في أعماق سريره ولا
سبيل إلى إظهارها وإبرازها من مكانها إلا بوسيلة من وسائل الإبانة والكشف . ومن هذه الوسائل
الكلام المنطوق فليس التعبير إلا أداة لنقل الصور المعنوية من نفس صاحبها إلى نفس السامع
أو القارئ ، وعلى قدر صلاح الأداة وقوتها يكون نجاحها في أداء مهمتها . وما مهمتها - كما
أشرنا - إلا نقل المعاني كاملة من نفس إلى نفس ... " (٢)

ومن يدقق في هذا الأمر بكل موضوعية وتجرد ومنهجية لا يجد خلافاً يعد خلافاً بالمعنى
الصحيح الواسع للخلاف ، وإنما يجد خلافاً ظاهرياً ليس بجوهري في حد ذاته ، " وفي الحق أن
الخلاف بين الرأيين هين ، بل هو لفظي - كما يعبر القدامى - يتلخص في أن فريقاً يقول إن المعاني

(١) حسن ، عباس ، المتنبى وشوقي ؛ دراسة ونقد وموازنة ، ط ١ ، ١٩٥١ م ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، مصر ،
ص ٥٧ - ٥٨ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٥٧ .

أسبق وجودا في النفس ، واستقرارا ، وترتبا ، وارتباطا فيها . وإن الألفاظ جاءت بعدها لتعبر عنها ، وتحاكي ذلك الترتيب والارتباط السابقين ... وفريقا آخر يقول : إن المعاني بنفسها ، وبترتيبها ، وبروابطها وبكل ما يتصل بها ، خفية . والألفاظ هي التي تظهرها ، وتظهر خصائصها ، فالفضل للألفاظ وإن كانت متأخرة والأثر للمسبوق . " (١)

وفي هذا السياق أستطيع القول : إن المعاني في العقل والنفس والقلب والوجدان تتولد وتتشكل وتحفظ على هيئات مختلفة ، وتنتظر الخروج من مكانها وأماكن حفظها ، والألفاظ كذلك مخزنة في الدماغ على هيئة شيفرات أو رموز تتحول إلى لغة ذات صوت ونحو وصرف وتركيب ودلالة ومعنى وصور ذهنية ووجدانية وانفعالية ، أي أن طرفي الموضوع موجودان في الإنسان متلازمان لا ينفصلان ، ويخرجان متلازمين عند توفر العامل أو المؤثر أو الدافع أو الحافز لخروجهما ، فلا نستطيع التكهن بأيهما كان متولدا في النفس قبل الآخر ولا بأيهما كان خروجه قبل الآخر . ويميل عباس حسن إلى التأكيد على وجود قيمة المعنى قبل وجود قيمة اللفظ . (٢)

ولعله يثبت صحة ما ذهب إليه بقوله : " وهذا صحيح ، أزيد عليه - ما سبقت الإشارة إليه - من أن المعنى الذي يصفونه بالروعة تزول عنه روعته إذا فقد حسن الصياغة ، وجميل التعبير . فلو كانت الروعة ذاتية فيه ، مستمدة منه نفسه - لم يفقدها بسبب تغير الصياغة أو غيرها ، بل تظل ملازمة له في جميع الصور والتراكيب . فما يسمونه معنى جيدا ، أو رائعا أو

(١) حسن ، عباس ، المتنبى وشوقي ؛ دراسة ونقد وموازنة ، مرجع سابق ، ص ٦٤-٦٧ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٦٤ ، بتصرف .

ليس إلا معنى مألوفاً ؛ تناوله الخيال المبتكر بحسن التصرف البارع ، وألبسه صاحبه ثوبا من

الصياغة الجميلة ، حسب السبك ؛ فبدا جديدا ، وما هو بجديد . " (١)

ويعلل عباس حسن رأيه ، ويضع له المبررات التي تسوغه وتجعله قابلا للنقاش والحوارة ،

وتجعله موضع اهتمام المختصين والمهتمين والباحثين ، مؤكدا رأيه بقوله : " ذلك رأيي في تلك

الحقيقة التي يدور حولها الجدل قديما وحديثا . وقد يكون الباحث على الجدل وإنكار أفضلية

الألفاظ أحد الأمرين أو هما معا :

أولهما : سوء فهم المراد من التأليف اللفظي ، والعناية بالتركيب ؛ فقد يزعم المجادل المنكر أن

المراد منه هو تلك الزخارف والحلي التي تثقله ، بل ترهقه

ثانيهما : أن بعض الدخلاء في الأدب ، الواغلين على أهله - عاجزون عن إجادة التعبير ، وحلاوة

البيان ، ورشاقة التأليف ؛ فهم يدافعون عن المعنى ، ويجأرون بأن الفضل كله له ، وليس للألفاظ

منه نصيب . وما يدافعون إلا عن أنفسهم ، وعجزهم البياني . " (٢)

قضية التعريب

ومن القضايا اللغوية التي اهتم بها عباس حسن أيضا قضية التعريب وما نتج عنها من بحوث

ودراسات ومناقشات وآراء في جواز التعريب وفي منعه ، والقضية قديمة جديدة قدم اللغة العربية ،

ولكنها في العصر الحاضر تعد من أهم القضايا اللغوية التي تحتاج إلى إعادة نظر وإلى وضع المعايير

(١) حسن ، عباس ، المتنبى وشوقي ؛ دراسة ونقد وموازنة ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٦٥ .

والمقاييس والأسس اللازمة ، ليكون التعريب في أحسن أحواله وصوره وفي أكثر فوائده ، ويمكن الاعتماد على ما قاله السيوطي في المزهري لمزيد من إلقاء الضوء على هذه القضية المهمة ، وقول السيوطي وارد في النص التالي : " سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات ، واستعملته في كلامها : هل يعطى حكم كلامها فيشق ويشق منه ؟

فأجاب بما نصه : ما عربته العرب من اللغات من فارسي ورومي وحشي وغيره وأدخلته في كلامها على ضربين :

أحدهما - أسماء الأجناس ؛ كالفِرند ، والابريس ، واللجام ، والموزج (الخف) ، والمهرق ، والرزدق ، والآجر ، والباذق ، والفيروز ، والقسطاس ، والإستبرق .

والثاني : ما كان في تلك اللغات علما فأجروه على علميته كما كان ، لكنهم غيروا لفظه وقربوه من ألفاظهم ، وربما ألحقوه بأمثلتهم ، وربما لم يلحقوه ، ويشاركه الضرب الأول في هذا الحكم لا في العلمية " (١)

ونميل إلى ما يراه عباس حسن في موضوع حاجة العربية والعربي إلى التعريب ، والترجمة ، والنقل ، وحسب مقتضات الحاجة والتطور المنشود للغة بما في ذلك المهارات اللغوية والفكرية والإبداعية ، ورأي عباس حسن يتجلى في قوله : " فإذا نادينا - عند ميسر الحاجة - بالتعريب فما ندعو إليه الحاجة القوية هو المراد ، وينحصر في ألفاظ أعجمية لا تتجاوز الأعلام ،

(١) السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

وبعض المصطلحات ، وأسماء الأجناس ، وأشباهاها ، فإذا ما اقتصرنا عليها ... أدركنا غايتها ونجونا من خط (التعريب المطلق) ، واستطعنا أن نوفق بين المحافظة على لغتنا والمزاوجة في ركب الحضارة المتجددة ، ومواكب المدنية ؛ وإلا تخلفنا ، أو اجتاحتنا الركب غير شاعر بنا .^(١)

وحال التعريب شبيه بحال الترجمة أو حال النقل ، وبخاصة عند نقل أسماء الأعلام إلى اللغة العربية ، وفي هذا الصدد يرى عباس حسن " أن نقل الأعلام الأجنبية لم يختلف فيه القدامى ولا المحدثون ؛ إنما الخلاف في أسماء الأجناس والمصطلحات وما يتصل بها ؛ أتقبل إلى العربية ، ولو كان لها نظائر فيها ، أم يقتصر النقل على ما ليس له نظائر ؟ فكثير من الباحثين يفضلون الرأي الثاني ، ويرون فيه وفاء بالغرض ... فوق ما فيه من صيانة اللغة ... وأصحاب الرأي الأول يسيطون ما قالوا ... ويدافعون به ، وإنه لدفاع طويل ... " ^(٢)

ويعرض عباس حسن لرأي من قالوا ونادوا بالتعريب المطلق ، فقال للرد عليهم : " وهل غاب عن هؤلاء الأنصار أن إطلاق اسم عربي على كلمة أجنبية واختياره لها هو نقل الاسم من معناه (الوضعي) الأصيل إلى مسمى جديد لا تعرفه العرب . فأى فرق بين هذا وبين نقل الكلمة الأجنبية ذاتها إلى اللغة العربية وأمر آخر ؛ هو أننا نسيء إلى اللغة العربية بالإسراف في نقل أسمائها إلى المسميات الأجنبية ، لما يترتب على هذا من إشاعة الألفاظ المشتركة (

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

وهي ألفاظ يشوبها الغموض من بعض نواحيها بسبب الاشتراك ، وإن قيل إنها متساوية الدلالة (١) "

ويؤكد ما ذهب إليه قائلا : " هذا ، وخطر الإهمال المطلق لا يقل عن خطر الإباحة بغير تقييد ، فالبلاء في التطرف والإفراط ... إذا فلا بد من مشورة الجمع اللغوي حتما ، ومن عقد صلة بينه وبين المتخصصين بالطريقة السالفة . " (٢)

وعلى الرغم مما قدمه المحدثون من الآراء والدراسات والأبحاث في قضايا اللغة العربية ومسائلها ، وعلى الرغم أيضا مما درسه ومحصوه ، إلا أن آراء عباس حسن تدعونا إلى إعادة الدرس والبحث وإلى الوقوف وقفات وتحليات مع الحقيقة ، كما تدعونا إلى البحث عن الشواهد والأدلة الجديدة للاحتجاج بها والاستدلال ، ولعل البحث في العربية وعلومها لا يتوقف ، وسيأتي يوم تحظى فيه كل قضية أو مسألة من قضايا اللغة العربية ومسائلها أو من علومها بال العناية والاهتمام والبحث والتمحيص والدرس ، بما يتناسب مع الحاضر ومع المستقبل وفي ضوء التطورات العلمية والفكرية والتكنولوجية المتسارعة ، إذ حفظ اللغة العربية " وبقاؤها مرهون بحفظ وبقاء القرآن الكريم ، حيث قال تعالى في كتابه العزيز : " (إننا نحن نزلنا الذكر وإننا له لحافظون) " (٣).

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥١ .

(٣) القرآن الكريم ، سورة الحجر ، آية ٩ .

قضية الاشتقاق

وبحث عباس حسن في قضية مهمة من قضايا اللغة العربية ، وهي قضية قديمة حديثة ، وتعلق بحاجة اللغة العربية في هذا الوقت إلى العودة للاشتقاق ، وهي حاجة لغوية فكرية وحضارية تستمر ولا تتوقف عند قوم أو زمن أو عند لغة أو لهجة ، وقد تمثل رأيه هذا في قوله : " فأما الاشتقاق فالحاجة إليه شديدة في مختلف العصور ، وبين سائر الطبقات - ولا سيما المشتغلة بالفنون العملية ، والصناعات ، والاختراعات - لأنه يسعفها بوابل من الكلمات المختصرة ، الرشيقة ، السهلة التداول ، يضرب كل نوع منها في ناحية جليلة . ولهذا تشتد الحاجة إليه في فورة المدنية ، وزهو الحضارة ، ويكون التيسير فيه مطلوباً . " ^(١)

وبوضح المجالات التي يمكن أن تكون الحاجة فيها إلى الاشتقاق أشد مساساً وأكثر استدعاءً ، إذ قال : " ويعني من المشتقات تلك السبعة المشهورة وهي : (اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة .) وقد وفاهما النحويون القدماء حقها من البحث ... ولكني - بالرغم من تلك الدراسة - أرى المجال لا يزال يتسع للزيادة - وبخاصة أفعال التفضيل ، والصفة المشبهة ... وقد تخيرت للكلام اليوم مسألتين هامتين : الأولى : تتصل بصيغة اسم (الزمان والمكان) ؛ فقد ظل الدارسون عصوراً طويلة

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

يقتصرون في صياغتها من الثلاثي على وزن: (مفعّل) - بغير تاء - قياسا مطردا به كل الحالات .

ولا يلجئون إلى (مفعلة) ، برغم النصوص العلمية القديمة التي تبيح لهم ذلك أحيانا .^(١)

وبين بعد ذلك ما قام به الجمع ، فقال : " وجاء الجمع اللغوي أخيرا فعرض لتلك

النصوص الكثيرة ، وانتهى إلى قرار نصه : (تصاغ (مفعلة) قياسا من أسماء (الأعيان) الثلاثية

الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من

الجماد) . ففتح بذلك بابا من التيسير أمام المتعلمين والمترجمين ، والمشتغلين بالعلوم الحضرية .

ولكنه لم يفتح على مصراعيه ... وذلك أنه اشترط أن يكون الاشتقاق في الصيغة المكانية مأخوذا

من (أسماء الأعيان) ، وحدها ، دون (أسماء المعاني) مع أن الحاجة ماسة أحيانا إلى الثاني ،

ونصوص الأئمة السابقين تساعد على الاشتقاق منهما .^(٢)

ثم يعرض عباس حسن مثالا لسيئويه يؤيد قول الأئمة ويرى أنه " من الخير أن ننتفع بهذا

الإطلاق ، ونبيح (مفعلة) بغير تقييدها بأسماء الأعيان ، ولا سيما إذا اشتدت إليها

الحاجة . " ^(٣)

وذكر عباس حسن أن " الثانية : فعلى ، مؤنث : أفعل . - والحاجة إليها شديدة في

التفصيل . " ^(٤)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥٣ .

^(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥٤ .

^(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥٥ .

ويقول عباس حسن مبينا أيضا جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في هذا الموضوع ، فقال : " ودار حوار مجمعي حول إباحة هذا الوزن ومنعه ، فالمانعون يلوحون بحجتهم المكررة المرددة ؛ وهي أن الكلمة (الدُّقَى) لم ترد عن العرب ، وأن ما ورد من صيغة : (فعلى) مؤنث (أفعل) - قليل لا يقاس عليه " ^(١)

قضية النحت

ولما ظهرت مشكلة النحت في الألفاظ والمصطلحات في اللغة العربية ، قديمها وحديثها ، فقد رأى عباس حسن أن يدفع الظلم الذي أوقعه البعض على اللغة العربية في هذا المجال ، وأن يرد على حجج المانعين في النحت بحجج أقوى تدحضها وتدفعها وتزيل آثارها ، ومن ردوده عليهم وعلى حججهم نذكر قوله الذي يعلن فيه عما في نفسه ، إذ يقول : " فأما من جهة القلة المسموعة فينفيتها ما رواه ياقوت (ت ٦٢٦ هـ) في كتابه (معجم الأدباء) . " ^(٢) ، ورواية ياقوت التي تنفي هذه القلة المسموعة هي : " إن (عثمان) بن عيسى النحوي سأل الظهير الفارسي عما وقع في ألفاظ العرب على مثال (شقحطب) . فقال : هذا يسمى في كلام العرب : (المنحوت) . ومعناه : أن الكلمة منحوتة من كلمتين ؛ كما ينحت النجار خشبتين ، ويجعلهما واحدة . فشقحطب : منحوت من (شق حطب) . فسأله عيسى أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ؛ ليعول في المعرفة عليه . فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٠ .

حفظه ، وسماها : (كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب .^(١)) فالكلام المنحوت الذي احتج به الظهير الفارسي وقال إنه وارد في كلام العرب ويسمى عندهم (المنحوت) ، وما هو بالقليل المسموع ، واستدل على ذلك بأن أملى الفارسي على عثمان بن عيسى ألفاظا منحوتة استغرقت مساحة ورقية في نحو عشرين ورقة من حفظه ، كما قال .

وأشار عباس حسن إلى قياسية المنحوت المسموع في العربية ، وأكد ذلك بقوله : " بل إن مذهب بعض اللغويين ، كابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في كتابه : (فقه اللغة) ، أنه قياسي ."^(٢) ، كما أكد عباس حسن أن العرب قد نحتت بعض المفردات والكلمات في لغتها من الجذور اللغوية لتلك المفردات والكلمات على نحو ذكره ابن فارس في كتابه فقه اللغة بقوله : " وأن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف منحوتة ؛ كقول العرب للرجل الشديد : (ضبطر) من (ضبط وضبر) و (صلدم) من (الصلد والصدم) ."^(٣)

ويرى عباس حسن رأيا واضحا في النحت إذ يقول : " وكل ما قالوه : إن العرب قد تلجأ إلى الاختصار فتصنع الكلمة الواحدة من الكلمتين أو الكلمات ؛ تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها ، وتدع بعضها آخر ، وتصوغ مما أخذته كلمة تستغني بها عن تينك الكلمتين أو

(١) الحموي ، ياقوت ، معجم الأدباء ، ١٩٣٦ م ، ج ٨ ، طبعة مصر ، ص ١٠٢ .

(٢) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ .

(٣) ابن فارس ، فقه اللغة ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

الكلمات . من ذلك قولهم (بسم الرجل) أي : قال (بسم الله) وحولق أو حوقل ، قال : (لا حول ولا قوة إلا بالله) . ^(١)

ويؤكد رأيه بقوله : " وقد تجدد البحث الآن حول إباحته أو منعه ، فرأى رجال الطب ، والصيدلة ، والعلوم الكيماوية ... وغيرها أن إباحته وسيلة من خير الوسائل التي تساعد على عند ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية ... وحجة المانعين محفوظة مرددة ؛ هي أن الوارد منه محدود ضئيل لا يسمح بالقياس . ويزيدون على ذلك أن المنحوت لا يظهر معناه إلا لطائفة قليلة أو دون القليل ، ودخوله في اللغة يؤدي بعد زمن طويل أو قصير إلى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى " ^(٢)

وبفضل عباس حسن عدم اللجوء إلى النحت ، إلا عندما تشتد الحاجة إليه ، إذ " الحكمة والحفاظ على الكيان اللغوي الأصيل يقضيان ألا نلجأ إلى النحت ما وجدنا عنه مندوحة ، فإن اشتدت الحاجة إليه استخدمناه - مضطرين - استخدام الدواء النحت سائغ مباح ، حينما تدعو إليه الحاجة الحافزة التي تقدرها الجامعات الرشيدة المتخصصة - لا الأفراد - وإن الوقوف في طريقه تشديد لا يجد له سندا من عقل ، أو نقل ، أو واقع . " ^(٣)

ويضيف قائلاً : " وقد اتخذ الجمع اللغوي القاهري في (النحت) قرارا سديدا فيه بعض القيود التي تقربه من الطرائق التي سلكها العرب قديما ، دون أن تقلل الانتفاع به ، ونصه : (

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٥٩ .

^(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٢ .

النحت ظاهرة لغوية ، احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا ، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات " ^(١)

قضية العامية والفصحى

كما بحث عباس حسن في موضوع ازدواجية اللغة وعد ذلك مشكلة قائمة بين اللغة العربية الفصحى واللغة العربية العامية ، وما لذلك من آثار على إعرابها ، ومهاراتها : قراءة وتحدثا واستماعا وكتابة وتفكيراً ، واصفا هذه المشكلة وداعيا إلى عدم إغفالها وإهمالها ، وضرورة الأخذ بالرأي الصائب فيها ، واتباع ما يجب اتباعه في الحفاظ على اللغة العربية الفصيحة السليمة الميسرة للمتعلم والمعلم والمبدع والناقد ، وكان اهتمامه دافعا لقول كلمة الإنصاف والحق في حل هذه المشكلة ومعالجتها ، إذ قال : " عادت مشكلة : (الفصحى والإعراب) - كما يسمونها - إلى الظهور وهم يريدون (بالفصحى) : اللغة السليمة من الخطأ في كلماتها ، وضبط حروفها ، أي : الصحيحة أبنية وشكلا ، ولا يريدون بها اللغة التي تحتل المكان الأعلى من سلم الفصاحة ، ودرجات البلاغة ، وإنما يريدون التي تقتصر على الحد الأدنى من السلامة والصحة . " ^(٢)

وقد عد عباس حسن التمسك بالعامية خطرا وضرا على اللغة العربية وعلى الأمة العربية وثقافتها وحضارتها وقوميتها ومقومات وجودها ، ودل على ذلك بقوله : " ولست أعرف دعوة

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٤ .

أثيمة أبعد من الحق ، وأجلب للخطر والضرر عن البلاد العربية ، من الدعوة إلى الإلحاد اللغوي ،
والمروق من حدود (الفصحى) والعبث بمقدساتها . " (١)

ولمزيد من بيان رأيه في هذا الأمر ، يتابع الحديث في أسباب هذه الدعوة ودوافع الداعيين
لها من الذين لم يتورعوا عن الترويج للعامية والابتعاد عن استعمال العربية الفصيحة في التأليف
والكتابة والحديث ، وكان ذلك منهم جهرة وعلى أعين الملأ وعلى أسماعهم ، دون خوف أو شعور
بقوميتهم ، وبخاصة أن دعوتهم الهدامة كانت على هيئة صححات لا داعي ولا مبرر لها ،
وفي هذا الصدد يقول عباس حسن : " وكانت صححات الأمس كصريحات اليوم ، مزججا
من أصوات جاهلة مدفوعة بعجز الوسائل وقصور الثقافة ، وأخرى نفتتها أهواء عنصرية مُردية ،
وحركتها أحقاد تاريخية دفيئة ... " (٢)

ويذكر عباس حسن العرب بعامة ودعاة استخدام اللهجات العامية بخاصة بمضار اللهجات
العامية ، ولعلنا نلمس تفشي هذه اللهجات العامية واستفحالتها وانتشارها عند العرب في مختلف
الأقطار العربية ، بله في القطر الواحد منها ، كما نلمس ما يترتب على استعمالها من مضار
وأضرار ثقافية وحضارية ، في هذا العصر ، إذ نرى أن المواقف والآراء والأحكام التي صدرت عن
عباس حسن وعن أمثاله من الغيورين على العربية والعروبة والعرب وعلى الإسلام والمسلمين ، لم
تجد الآذان الصاغية ولا العقول المفكرة بروية وتعمق ، ولا القلوب التي يهملها البقاء على ظاهر

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٥ .

وباطن الثقافة والحضارة العربية في إطار الثقافات الإنسانية المتعددة في هذا العالم من قبيل صراع الأجيال وصراع الحضارات ، ولذلك فإن له رأيا مضمونه الدعوة إلى التمسك باللغة العربية الفصيحة السليمة وترك اللهجات العامية جانبا ، إذ يقول : " لا جدال أن الداعين إلى العامية ناسون أو متناسون... وأن الانتفاع بها لا يتم إلا بضوابط كضوابط الفصحى ... وأنها لا تثبت على الزمان ، ولا تعمر طويلا ، فتتغير بتغير الأجيال . فهي كبيت مفتوح النوافذ والأبواب لا عائق يمنع داخله ، أو يصد قاصده ، فلا يلبث أن يمتلئ بالدخلاء والأخلاط ، لا تجمعهم جامعة ولا تؤلف بينهم رابطة ... ولا تلبث - بعد زمن يطول أو يقصر - أن تتحول إلى عامية جديدة ؛ تتطلب فهما جديدا ... وفي هذا ما فيه من عناء موصول متجدد ، وجفوه تاريخية بين حاضر الأبناء وأسلافهم ، وقطع الصلات الروحية والمادية بين أهل الأقاليم المختلفة في الأمة الواحدة ."^(١)

ويتساءل عباس حسن تساؤلات ذات أهمية ، ولا بد من الإجابة عليها ، ومن هذه التساؤلات الملحة التي تحتاج إلى إجابات ما جاء في قوله : " وشيء أخير: بماذا يشير دعاة العامية على الأجانب المقيمين في بلادنا ...؟ أنعلمهم لغتنا وديننا بالعامية؟ أم ماذا؟ وبأي العاميات؟ " ^(٢)

لقد دعا عباس حسن إلى رفض العامية ومقاومة استعمالها وانتشارها في جميع المجالات ، ومضمون دعوته وارد في قوله : " ولهذه المناسبة نهيى بالأمم العربية - شعوبا وحكومات - أن

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٧٢ .

يقاوموا بلاء العامية ، ويمنعوا تسربها إلى الصحف ، والمجلات ، والمسارح ... وسائر وسائل الإعلان والذيعوع .^(١) "ويا ليت أن هذه الدعوة الجريئة قد حظيت بال العناية والاهتمام والتطبيق والتنفيذ ، وما أوجبنا إلى ذلك في هذه الأيام .

ثم يعرض عباس حسن لرأين اقترحهما بعض العلماء لحل مشكلة الفصحى والإعراب ، " وأحد الرأين هو اصطناع العامية في كل ما يتصل بالتخاطب ، والتفاهم الشفهي والكتابي ، وسائر نواحي الحياة العلمية والأدبية ، والفنية . وثانيهما : الاستغناء عن الإعراب الذي هو أكبر خصيصة من خصائص الفصحى والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات . " ^(٢)

فيرد عباس حسن عليهم مفندا مزاعمهم ، ومرددا ما أورده علماء الاجتماع الأوروبيون والمستشرقون ، حين تساءلوا في الأمر وحين أدركوا قيمة كل لغة من اللغتين العامية والفصحى ، فكان مضمون تساؤلهم وأقوالهم ظاهرا في قولهم : " أمن الخير أن ترتفع اللغة العامية إلى مستوى الفصحى ، أم الخير في أن تنزل الفصحى إلى درك العامية ؟ جاءت الإجابة صريحة قاطعة في أن الخير كله في رفع العامية ، لا العكس . وحججهم في هذا ناصعة يعيننا منها قولهم : إن العامية لا ضوابط لها تحدها ، ولا قواعد تجمع شتاتها ، ولا مشتقات دقيقة منظمة تزيدها ثروة وغنى ، فلا سبيل للتأليف والتدوين والتعليم بها . هذا إلى أنها تختلف اختلافا واسعا بين أمة وأخرى تخالفها في عنصرها ، ولكنها تسايرها في لغتها - بل أنها تختلف في الأمة الواحدة ... وجاء في الإجابة

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٧ .

كذلك أن العامية لدى أمم الأرض قاطبة لا تصلح أداة طيعة للأدب الرفيع الذي يتفاوت

في درجاته بتفاوت المواهب والمناسبات ... " (١)

وقد أيد عباس حسن أولئك العلماء والمستشرقون فيما ذهبوا إليه ، ورأى رأيهم ، فقال

مثبتا ذلك في تساؤلات إجاباتها معروفة ، وهذه التساؤلات هي : "... فأى كسب في العامية إذا

حُرمت هذا كله ، وانتهت بنا إلى قطع الصلات والروابط بين بلادنا وشقيقاتها ، بل بين

أجزاء الوطن الواحد ، وبين حاضرننا وماضيها ؟ " (٢)

قضية استعمال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية

تنادى بعض أنصار التجديد باقتراح يتضمن استعمال الحروف اللاتينية في الكتابة العربية بدلا من

الحروف العربية التي نكتب عربيتنا بها ، فقال عباس حسن بفساد رأيهم واقتراحهم المتمثل في "

استبدال الحروف اللاتينية ، بالحروف العربية ، والاستغناء عن هذه بتلك ، تيسيرا للراغبين ،

وتخلصا من أثقال القواعد النحوية والإملائية وسواهما ... " (٣)

أما رده على هذا الاقتراح فإنه في مضمون قوله الذي جاء فيه : " يتضح أن الكتابة

اللاتينية كالكتابة العربية كلاهما يتألف من حروف أصلية ، ومن علامات ضابطة لتلك الحروف

الأصلية ، مميزة لها . بيد أن هذه العلامات في العربية رموز تستقل بنفسها ، وتنفصل عن حروفها ،

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦٩ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٨١ .

وتستقر فوقها أو تحتها ، وقد يمكن الاستغناء عنها أحيانا ، لكنها في اللاتينية لا تستقل ولا تنفصل ولا تحذف ، وإنما ترسم بصور حروف مشبوبة متماسكة ، وهذه هي ناحية الفرق ؛ وبفضلها يقرأ القارئ فلا يخطئ ، ولا يحتاج إلى تفكير قبل البدء . وتلك ميزة لا مرء فيها ، ولكنها ميزة لم تفقدها العربية ، ولم يغفل عنها السابقون من علمائنا العباقرة ؛ فهي ليست إلا صورة من صور (التشكيل) وضبط الحروف المعروف عندنا منذ عشرات القرون .^(١)

وبضيف قائلا : " وأرى لزما علي في هذا الموقف الفني الخالص أن أشير إلى أمرين هامين بعيدي الأثر ، لم ينتبه لهما دعاة التجديد . أما أولهما فهو : أن ترك الشكل في الكتابة العربية ليس أصلا من أصولها ، ولا ضرورة محتومة فيها ، بل ربما كان العكس هو الحق كما ينطق بذلك تاريخ الخط ، فالكاتب بالخط العربي حر في أن يضبط بالشكل الحروف كلها أو بعضها ، وفي أن يترك الحروف بلا ضبط حين يأمن اللبس ولا يخشى الزلل وهذه ميزة ليست للضبط اللاتيني الذي لا انفكاك عنه في أية حالة ، ولا خلاص من التزامه في كل المناسبات

وأما ثانيهما : فهو أن استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ليس إلا اقتراحا خداع المظهر ، وهمي الأثر ... فإن الهاتفين به يلوحون بفائدته التي أشرنا إليها آنفا ؛ وهي القراءة بغير خطأ ، وبغير حاجة إلى تفكير سابق ، مع أن هذه الفائدة متحققة في كتابتنا العربية المشكولة ونزيد هنا أن أولئك الهاتفين لم يفتنوا إلى طبيعة اللغة العربية فلغتنا لغة إعراب فأواخر كلماتها ليست

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

كغيرها ساكنة بل لا بد من تغيير تلك الأواخر بحسب وضعها الأساليب المختلفة ، وهذا

التغيير رهن بمعارف نحوية ولغوية متعددة .^(١)

الشعر الحر أو المرسل أو المنشور

نظر عباس حسن نظرة الناقد الموضوعي في بعض مؤلفات المحدثين ممن يدعون الإبداع والتحديث والتأليف في الفنون الأدبية المتنوعة وفي علوم العربية وفي مقدمتها علم النحو ، إذ خرج كثير من المحدثين عن أصول الإبداع في اللغة وفي فنونها وآدابها وعلومها ، مما أوجد حيرة عند عباس حسن في تعريف الأجناس الأدبية وتحديد مناهجها وأساليبها ومضامينها ، كالشعر الحر ، وكالتأليف في النحو العربي ، ولعل حيرته كانت أقوى عندما وقف على كثير من نصوص هذا النوع من الشعر ، والذي أطلق عليه بعض النقاد تسميات منها : المنشور أو المرسل أو الحر ، وتجلبت حيرته في خروج الشعراء على أصول القول ونظم شعر العرب والعربية وإبداعه مختصا بالخصائص الفنية والأدبية ، ومتسما بالسلمات اللغوية والإيقاعية والدلالية التي تفرده عن أي نوع من أنواع الشعر في اللغات الأخرى ، ولا نجد بدا من أن نؤيده في قوله : " فما عسى أن يكون المراد من ذلك (الشعر المنشور) ، أو : (المرسل) ، أو : (الحر) ، ... ؟ أيراد أنه منظوم وهو في الوقت نفسه منشور ... فكيف يكون الكلام منظوما ومنثورا معا ؟ كيف يمكن التفريق بينه وبين النشر إذا خلا من تلك الضوابط والقيود التي تميز الشعر من النشر ...؟؟ " ^(٢)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

فهو يأخذ القالب أو الشكل اللغوي الذي وسم بسمة الشعر كفن من الفنون الأدبية مقياسا من مقاييس اللغة التي تصلح لأن تكون شعرا أو نثرا ، ويرى أن أي خروج على معايير الشعر وخصائصه اللغوية ، أو أي خروج على معايير النثر الأدبي وخصائصه اللغوية ، يعد إساءة إلى اللغة العربية التي لحقت بها إساءات كثيرة بسبب يعود إلى من يستعملها وإلى أعدائها الذين وقفوا وما زالوا يقفون لها بالمرصاد وقفات عداء لم ولن تتوقف .

ويقول عباس حسن في مزية هذا النوع من الشعر المنشور أو المرسل أو الحر : " ... وأنهم بهذا لم يطلقوه إطلاقا يدخله في مجال الشعر الأصيل ، ولم يسموه نثرا خالصا فيندمج في طوايا النثر المعروف ، وأنهم أبعدوه عن دائرة هذين بقيد قيده به هو : (المنشور) أو (المرسل) أو (الحر) فلم يعتدوا على اصطلاح قائم ... فإنه بانضمامه إلى التسمية الخاطئة - تسمية هذا الكلام الجديد شعرا - قد أسدل عليها ستارا كثيفا من الغموض ، والإبهام ، والتناقض . " ^(١)

ويرى أن عيوبهم التي تبينت له كانت على أكثر من صعيد ، وأول تلك الصعد كان الصعيد المتعلق بنظم هذا الشعر ، فقال عباس حسن : " ولو كان عيب الدعاة إلى الشعر الجديد مقصورا على عجزهم الأكمل عن نظم الشعر المأثور ، أو عن إلمامهم بخصائصه لكان الكرب نوعا ما . ولكن تكشف لي من أمر هؤلاء الدعاة الأدعياء ما هالني وأزعجني ... وأفزعني أن رأيت كثيرا من زعمائهم لا يستطيعون في حفل أدبي الإبانة عما يريد بلغة صحيحة . " ^(٢) وهذا يعني أن اللغة التي

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٩٨ .

استخدمها الشعراء الذين نظموا الشعر الحر أو المرسل لم تكن اللغة العربية الصحيحة المؤدية إلى المعاني والدلالات بطريقة وبأسلوب يتناسب مع طبيعتها ومستوياتها التي كونت لها خصائصها على اعتبار أنها اللغة النامية المتطورة الحية ، فهذا الخلل يسيء إلى اللغة العربية وقارئها والمتكلم بها والمتعلم لها ولعلمها الذي يجد بعض المعوقات في سبيل تعليمها بقدر ما يجد المتعلم معوقات تعليمية أخرى . ولو أنهم استوعبوا لغتهم وفهموها وتعلموها جيدا ، ولو أنهم عرفوا خصائصها وعرفوا علومها وهضموها وعرفوا فنونها الأدبية وخصائص كل فن ، لما وقعوا في الضعف والخور اللغوي والأدبي والفني والإبداعي ، ولما جاء شعرهم أو نثرهم على هذه المستويات التي تنبئ عن ضعف وقلة حيلة ، وخير للمرء أن يكون ملما فاهما للغته ومستعملا لها أحسن الاستعمال في القول والكلام والإبداع ، على أن لا يخرج على أصول الاستعمال السليم الفصيح الصحيح لهذه اللغة ، فيقول الشعر ولا ينظمه ، ويسبك النثر ولا يرصفه ، " ولعل هذا هو الأحكم والأجدر اليوم بالترفضيل ؛ لخلوه من التشدد المعوق وكذلك من التهاون الذي يؤدي إلى البلبلة ، والاضطراب في التفاهم ، ويبعد عن اللغة أهم خصائصها ... " ^(١)

لقد تبينت مما سبق مشكلة لغوية أخرى نتجت عن الاستعمالات الأدبية للغة العربية في الشعر والنثر ، وهي تتعلق ببعض المسائل النحوية التي لا يتقن المحدثون والمتكلمون من العرب التعامل معها ، فلا يعرفون العامل في رفع الفاعل مثلا ولا العامل في نصب المفعول ، فينصبون

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

الفاعل ويرفعون المفعول ، وليت أنهم تعلموا نحو عربيتهم تعلما يسعفهم في البقاء في دائرة القول السليم الفصيح الخالي من اللحن والخطأ ، وليتهم تساءلوا كما تساءل النحاة من قبل عن حال العامل والمعمول به ، لكان خيرا لهم مما أوقعوا أنفسهم فيه .

وفي هذا الموضوع الطويل الشائك وما يدور في فلكه من موضوعات أخرى تنطلق من اللغة ، وتمسها ، وتعود إليها ، جدال كثير أشار عباس حسن إلى بعضه بقوله : " إن النحاة - لا يرضون هذا ، ولا يقفون عنده ، بل يتساءلون : لم رفع الفاعل ؟ ولم نصب المفعول ... ؟ ويجيبون عن كل سؤال واعتراض بإجابة ، وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض جديد ، وإجابة أخرى ... وتخلق الفروض والإشكالات ... وتحدث الحرب الجدلية ... " ^(١)

ويستنكر عباس حسن ما آلت إليه الأمور التي أضرت اللغة العربية الأصيلة ومستها في صلبها وفي جوهر علومها ، والسبب في ذلك يعود إلى تدني المستويات اللغوية والتفكير اللغوي لدى الكثير من المحدثين الذين يدعون الإبداع في اللغة وآدابها وعلومها ، وإلى تدني التفكير النحوي وتطبيقاته لديهم في أعمالهم الأدبية ، وقد عبر عباس حسن عن هذا الاستنكار بقوله : " ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية ... لقلنا : (خطب يسير) . ولكنه تعداها إلى صميم اللغة ، وأصولها ، وأساليبها ؛ فقد اتخذوا من تلك العلل المعتلة قيودا حديدية ، أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين : فإذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه : شاذ ، أو قليل ،

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

أو مؤول ... وإذا رأوا كلام المحدثين لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد ؛ وإن كان موافقاً
للكلام العربي الأصيل . "(١)

كما يبين نتيجة من نتائج تلك المشكلات المستحدثة التي ما زلنا نلمسها ونلمس
استمراريتها ، متسائلين : إلى متى سيبقى حال العرب وحال اللغة العربية يزداد سوءاً على سوء
بسبب المشكلات التي يصنعها بعض أبناء العربية والكثير من أعدائها وأعداء العرب ؟ وتجدر
الإشارة في هذا السياق إلى آراء النحاة وأحكامهم ، وإلى " تعرض الكلام قديمه وحديثه لقسوة
حكمهم ، ولاقى الشعراء والكتاب وغيرهم عننا في إرضائهم ... ، وكان من ثماره المرة التحكم
القاسي في صحة الألفاظ والأساليب ، وعدم صحتها ، أو تضيق مجال التعبير . "(٢) مما أدى إلى
ظهور نتاج أدبي رديء كثير .

كما تجدر الإشارة إلى أن أولئك " لم يقصروا سلطاتهم على كلام العرب والمستعربين ؛ بل
جاوزه إلى القرآن الكريم نفسه ، فطبقوا حكمهم عليه ، وتناولوه ، كما تناولوا
غيره ... "(٣) فالاضطراب والتلاعب والاختلاف وسوء الفهم والعلم بخصائص اللغة العربية ،
والتفكير بالأسلوب البعيد من الأسلوب العربي النابع من إقحام قضايا النحو ومسائله في استعمال
اللغة العربية الفصحى واستعمال قواعدها وتوظيف مستوياتها ، وادعاء الحداثة في البحث والتأليف

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٥ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٦ .

والأعمال الإبداعية ، تجتمع كلها لتجلي استحداث عوامل تتجاوز ما هي موضوعة له ، والأمثلة في الدراسات والأبحاث ، وفي المؤلفات ، وفي النتاجات الإبداعية ، كثيرة على ذلك و " لعل فيما أوردناه من الأمثلة ما ينهض دليلا على أن (العامل) قد تجاوز اختصاصه حين أخرجته النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في الألفاظ والتراكيب : ذلك التحكم الذي هو داعية الدهش بل السخط ، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة ، وتعسيرها على المتعلمين ، والراغبين فيها ، والناطقين بها . " (١)

الفصل الثالث

آراء عباس حسن النحوية

يعد عباس حسن من الأعلام المعاصرين الذين كان لهم دور كبير في علم النحو ، وقد قدم في هذا العلم الكثير من الجهود التي دفعت الكثيرين إلى العودة إلى علم النحو العربي وإجراء الدراسات في أصوله وفي مادته اللغوية ومادته التقعيدية التي تقعد للغة العربية وتقن لها ، فتجعلها ميسورة التعلم والتعليم وسهلة الاستخدام والتوظيف والاستعمال في الحياة اليومية وعلى الصعيدين ؛ الرسمي الكتابي والشفاهي الشعبي الحكائي والتداولي ، رغم تعدد لهجاتها في أقطار العربية ، بله في القطر العربي الواحد منها .

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ٢١٤ - ٢١٥

إن من يستعرض حياة عباس حسن العملية والعلمية يجد أنه قد خدم اللغة العربية وعلومها ، إذ تجلت تلك الخدمات في إبداء آرائه وأفكاره وتصوراته واعتقاداته وأحكامه في قضايا اللغة العربية ومسائلها ، وفي قضايا النحو العربي ومسائله ، فركز بحثه في ما ورد عن قدامى اللغويين والنحويين في مؤلفاتهم ومصنفاتهم ، وأخضعها للبحث المعمق وللدرس المستفيض ، فأيد بعض المسائل ، ورجح حكماً أو رأياً في بعضها الآخر ، واستغرب واستهجن بعض الأحكام والآراء ، وعارض أحكاماً وآراء لم يجد لها في رأيه مسوغاً منطقياً معقولاً ومقبولاً ، ولطالما كان يدرس المثال الحجة الذي احتج به النحوي الأول ، فيبين ما فيه من شوائب أو مغالطات أو أخطاء أو نقص في التحليل والاستنتاج ، ثم يبيد الرأي والحكم الذي يراه يناسب المادة اللغوية والمادة النحوية وما اشتملت عليه من القواعد والأصول التأسيسية لكلام عربي فصيح سليم خال من الخطأ واللحن ، معتبراً أن النحو والصرف الذي لا ينفصل عنه يعدّان " دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى ؛ منه تستمد العون ، وتستلهم القصد ، وترجع إليه في جليل مسائلها ، وفروع تشريعها . " (١)

فضل النحو ونشأته

يشير عباس حسن بعد ذلك إلى العلاقة بين علم النحو وعلوم اللغة العربية الأخرى ، فيجمل هذه العلاقة بقوله : " ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو ، أو عن معاونته ، أو يسير بغير نوره وهداه . " (٢)

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، ط ١ ، ٢٠٠٤ ، أوند داناش للطباعة والنشر والتوزيع ص ٥
(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٥ .

ويستند في ذلك إلى ما أوصلته إليه معرفته ودرايته وخبرته في النحو وفي علوم العربية ،
 وإلى ما استنتجه من قواعد وأحكام أفصح عنها بعد العلم والتعلم والتعليم في العربية وعلومها ،
 وبخاصة علم النحو ، وعلم الصرف الذي لا مسوغ لانفصاله عنه ، فوصف النحو وصفا موضوعيا
 شاملا دقيقا بقوله : " إنه النحو ؛ وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوي ، وعماد البلاغي ، وأداة
 المشرع ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعا ، فليس عجيبا أن يصفه الأعلام
 السابقون بأنه : (ميزان العربية ، والقانون الذي تحكم به في كل صورة
 من صورها) ^(٣) وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا يجمعون أصوله ، ويشبتون قواعده ، ويرفعون
 بنيانه شامخا ، ركينيا ، في إخلاص نادر ، وصبر لا ينفد . " ^(٤)

ويرى عباس حسن أن ما قاله (دي بور) في كتابه تاريخ الفلسفة في الإسلام ، يعبر تعبيرا
 واثقا واسعا واضحا عن النحو وقيمه بقوله ^(١) : " علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي ، بما
 له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق ، وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ،
 ويحق للعرب أن يفخروا به . " ^(٢)

لقد وصف عباس حسن النحو وصفا دقيقا يميل به إلى التقنين ، فكان له مكان يشبه
 القانون ، بل هو القانون نفسه الذي يقعد للغة ويعين علومها الأخرى ، فيكون له الفضل في رفدها

^(٣) القلقشندي ، أبو العباس ، صبح الأعشى ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مطابع كوستا توماس وشركاه ، ١٩٦٣ م .

^(٤) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٦ .

^(١) دي بور ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ، ترجمة الدكتور محمد أبو ريده ، ص ٤ .

^(٢) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٦ .

وإغنائها وتصويب مساراتها وتوجيهها الوجهات الصحيحة التي يجب أن تتجه إليها ، فقد التفت إلى المكانة الرفيعة التي مكنت للنحو أن يكون دستور اللغة وعلومها ، فقال : " إن منزلة النحو من العلوم اللسانية منزلة الدستور من القوانين الحديثة " (٣)

ويؤكد عباس حسن حاجة جميع العلوم إلى علم النحو ، إذ يقول : " وهذه العلوم النقلية - على عظيم شأنها ، وعميق أثرها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفوذ إلى أسرارها - بغير هذا العلم الخطير . " (٤)

لقد كان لعلم النحو بداية لها إرهادها لدى اللغويين عندما تحولوا بمناهجهم ومؤلفاتهم إلى أن يكونوا نحويين متخصصين ، فكان لهم الفضل في إيجاد علم النحو الذي نشأ فنما وتطور إلى أن استغرق كل مادة اللغة ، " فجاء سامق البناء ، وطيد الدعامة . مكين الأساس ، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التي يسمونها - عندنا - : (عصور النهضة) قويا ، ركيناً متيناً ، من فرط ما اعتنى به الأسلاف ... " (٥)

بدأ عباس حسن بحثه في المشكلات التي أصابت النحو منطلقاً من نشأة النحو والأسباب التي أدت إلى ذلك ، واستخلص أن البدايات الأولى لظهور النحو العربي كانت بعد مجيء الإسلام فقال : " لم يكن بد من أن يقع الاتصال بينهم وبين أهل تلك البلاد ، وأن يكون للاتصال أثره المحتوم في لغة الفريقين ، وأخلاقهما ، ومظاهير حياتهما ؛ فيتأثر كل بالآخر ، ويؤثر فيه ، ... فكان

(٣) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ص ٦٦ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٦٦ .

(٥) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

طبيعيا أن تتعرض لغة العرب للتأثر ؛ فتتسرب إليها كلمات أجنبية ، أو تتغير أبنية بعض الألفاظ أو يختل ضبط بعض حروفها ، أو تركيب جملها وأساليبها . " (٢)

ولذلك " فرع المسلمون حرصا على لغتهم ، ولغة كتابهم الكريم ، وبادروا إلى اتخاذ الوسائل لدفعه ، ودرء خطره ، وكان أول ما اتخذوه لذلك وضع (قواعد النحو) بمشورة الإمام (علي) - كرم الله وجهه - وتوجيهه ؛ فقد انتدب للمهمة أبا الأسود الدؤلي - على الرأي الراجح - وخط له منهجها.... " (٣)

ولعل الأعمال التي قام بها أبو الأسود الدؤلي كانت مبنية على أسس وقواعد منهجية تحقق أهداف المهمة التي أوكلت إليه ، مما شكل البدايات الأولى الصحيحة لوضع النحو وقواعد اللغة العربية ، وقد أسهم ذلك في بلورة مشروع ضخم كبير له خطته وإجراءاته وأهدافه ، ولا شك في أن الحفاظ على اللغة العربية كان من أسمى الأهداف وأهمها ، وهذا يؤكد أن " الشروع في صيانة اللغة بوضع أصول وضوابط نحوية لها قد بدأ في صدر الإسلام كذلك ، ولكنه خطا خطواته الأولى ونیدا خلال القرن الأول الهجري وصدر الثاني ... ثم نشط واتسع وظهر الأعلام المشتغلون به والمؤلفون فيه ، أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل الثالث . " (١)

ولما كانت نشأة النحو العربي وليدة الإحساس بالحاجة إلى ضبط قواعد اللغة الفصيحة ، سواء أكانت ملفوظة أم مكتوبة ، وعلى اعتبار أنها لم تعد مجرد أداة للتواصل الاجتماعي فحسب ،

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٧ - ١٨ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٨ .

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

وإنما أصبحت أيضا وعاء للنص القرآني المقدس وأداة لفهم العقيدة الإسلامية ، فقد كان للنحاة واللغويين الأوائل الريادة والسبق ، ولهم الفضل في أن أسلموا رايات هذا العلم الرفيع إلى من جاءوا من بعدهم ، فارتقى علم النحو واستوى على سوقه إلى حدود واسعة ، " ثم علا شأنه ، واشتهر أمره في القرن الخامس والقرون الأربعة التي تليها ، حيث ظهر من أئمه : الزمخشري ، وابن مالك ، وابن هشام ... وأضراب لهم . ثم تبعهم بالشرح ، والتعليق ، والإحاطة ، والاختصار من جاء بعدهم خلال القرون المتعاقبة إلى أيامنا هذه ، ولم نر من هؤلاء التابعين من أتى بجديد أصيل لم يكن مسبوqa إليه . " (٢)

إلا أن عباس حسن يرى أن جهود الأوائل من النحاة لم تستمر على وتيرتها عند المحدثين ، مما لفت انتباهه إلى أن هناك فتورا أو قصورا في إيلاء الاهتمام بالنحو وفي الوقوف على كنوزه وذخائره بما يضيف جهودا جديدة إلى جهود الأوائل ، فمر النحو في العصر الحديث بمحطات فيها نكوص وتراجع عن مكانته التي كان يحظى بها بين العلوم المختلفة ، وذلك لأن المحدثين " لم يمدوا نهضتهم إليه ، ولم يبسطوا سلطانهم عليه ، ولم يتناولوه بما تناولوا به غيره من تجديد يبعث الحياة في قديمه ، أو تنظيم يجمع ما تفرق منه . " (١)

العيوب والمشكلات النحوية

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٨ .

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٦٧ - ٦٨ .

إن عباس حسن لم يألُ جهداً في استخراج كثير من صور عيوب النحو وآفاته التي كان معظمها من صنع بعض النحاة أنفسهم بما فعلوه من مجادلات ومماحكات وخلافات في مسائل لغوية وفي مسائل نحوية حصرها ودرسها وحاول وضع المعالجات المناسبة لكل حالة منها ، فمكن غيره من دراسة المسائل النحوية دراسة تجعله يكون قادراً على فهم النحو وتعلمه أولاً وعلى تعليمه واستيعابه في إطار أساليب التدريس والتعليم المناسبة لكل مسألة منها ثانياً . لقد وضع عباس حسن جميع أبواب النحو في مؤلفاته النحوية ، ودرسها مسألة مسألة بدء من مسائل الكلام وما يتألف منه وانتهاءً بمسألة الإعلال بالحذف ، وما عدا مسائل الوقف والإمالة والإدغام .

توقف عباس حسن عند الشوائب والأدران التي وجدت في النحو نتيجة أسباب قديمة قدم النحو ، ولم تجد من يوقف امتدادها من النحاة ، فبقيت تتناقل من نحوي إلى آخر إلى هذا الوقت ، وحاول بجهوده الكشف عنها وعن أسبابها وظواهرها ، ومن ثم دراستها وإبداء الرأي فيها ، مؤكداً أنها اندست " بين الحقائق العلمية النقية بعمل طوائف مختلفة ؛ أهمها طائفتان : طائفة أحبت لغتها ، وأسرفت في الإخلاص لها ، وقصرت جهدها على اتخاذ الوسائل لصيانتها ، وهي لهذا جد مشكورة ، لكنها أخطأت الطريق القويم لذلك ؛ فزعمت التمسك بالقديم في غير تسمح ، والجمود عليه في غير ملائمة ، والوقوف عنده في غير تصرف واجتهاد ؛ وطائفة اتخذت الفلسفة شعاراً

لها . وتعلقت منذ قديم بالأساليب الكلامية ، وقضايا المنطق الجدلي ، واستخدمته في البحوث اللغوية وما يتفرع منها ، والتزمته في تأليفها ، ودراستها ، وسائر صلاتها العلمية^(١)

وفيما يلي أهم العيوب النحوية والمشكلات والشوائب التي أبدى فيها عباس حسن مواقف وآراءه ، وهي : -

اللغة والطريقة في التأليف النحوي

ولما كان علم النحو أحد علوم اللغة العربية المهمة ، فإنه أختص بلغة ذات مصطلحات ومفاهيم خاصة تميزه بمفردات وألفاظ وتعبيرات سياقية واصطلاحية من مفردات علوم اللغة العربية الأخرى ومصطلحاتها ، وربما تلتقي مع بعضها فيها ، إلا أنها تختلف في المقصد والدلالة ، ومن يبحث اليوم في مصنفات قدامى النحويين واللغويين ومؤلفاتهم يجد ذلك بوضوح ، وغالبا ما يعسر عليه الدخول إلى أكناه المؤلفات والوقوف على أسرارها ، وربما يصف اللغة ، التي صيغت بها المعاني والأفكار والصور الذهنية والوجدانية والدلالات والمقاصد ، بأنها لغة عسرة معسرة ، وربما يقول كما قال بعض الباحثين المحدثين : " إن اللغة الموجزة الكزة (لغة المتون وأشباهها) معيبة اليوم ، وكذلك اللغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية الدسمة . "^(١)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١١

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

ويضيف عباس حسن قائلا : " وأوضح مثال لهما : (كتاب سيبويه) الذي يمثل في كثير من نواحيه لغة الفارسي المستعرب ، في إيجازها وفي ازدحامها بالمعاني والأغراض ازدحاما يبلغ حد التخمّة مع التواء حيناً . " (٢)

لأنه في مثاله هذا يرى أن لغة سيبويه كانت اللغة التي تفهم في ذلك الوقت دون لبس أو غموض ، وكلما بعد زمانها كلما احتاج قارئها إلى معينات ومساعدات على التفسير والتحليل والإيضاح والتعليل والفهم والإدراك والاستيعاب ، لأنه " إذا كانت اللغة الكثرة - كلغة المتون معيبة ، وكذلك اللغة المتنوية والمضغوطة كلغة سيبويه ، فإن اللغة الفضفاضة بغیضة كذلك ؛ كلغة شرح المفصل - أحيانا - في أبواب متفرقة . وليس العيب مقصورا على الاختصار المخل ، أو على الالتواء أو على الإطالة ؛ وإنما يمتد إلى نواح أخرى بلاغية تتعلق باختيارهم الألفاظ مرددة - كاختيارهم الدائم في كل أمثلتهم زيدا ، عمرا ، بكرا - وتركيب الجمل معادة مبتذلة ، وبناء الأساليب بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة . " (١) متناسين في ذلك أن المتون عربية اللغة ، وأن النحو هو نحو العربية ذاتها ، وأن أساليب القول والكلام كانت قديما لها أنساقها وأساليبها وطرائق تركيبها وديباجاتها المألوفة في الغالب الأعم وغير المألوفة للقليل النادر من الطلبة والمريدين والأشياخ المعلمين وللعلماء الباحثين في الأزمنة الأولى من حياة اللغة وتطورها ونموها وازدهارها ، ولا غرابة في ذلك في الأصل ، إلا أن استغراب المحدثين لتوظيف تلك اللغة واستعمالها

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢٥ .

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

بمفرداتها ومصطلحاتها وتراكيبها ونحوها وصرفها وبأساليبها ، ليس في محله ، ومن ينظر في مناهج البحث والتأليف عندهم ، وما يتطلب ذلك من الأساليب والطرائق ، يجد أنها كانت متميزة في خصائصها وسماتها التي كانت مستساغة إلى حين قريب من حين العصر الحاضر .

وقد قال عباس حسن عن مناهج البحث والتأليف رأيه الذي يعالج فيه هذا الأمر ، في جزء منه ، قاصدا الدفاع عن السابقين بحجة ، وموضحا أن لكل عصر مزاياه من حيث الاستعمال اللغوي في شتى مناحي الحياة والتفكير والعلوم ، ولعل في ذلك دفعا لتهمة ألصقها بعض المحدثين بالقدماء وبما أبدعوه وألفوه ، فقال عباس حسن المعلم الحديث الذي اهتم بهذا الشأن قولا مفاده : " وكم رأينا مقبلا على النحو زهد فيه بسبب اللغة ، وطريقة التأليف ، وطالبا كبيرا شكا إلى الله ما يلقي منهما ، ونحن - معشر المعلمين - ندرك من صدق هذا ونشهد من آثاره في الطلاب وفيما - ما يجعلنا نقطع بضرورة هذا الإصلاح والمبادرة به ... في إخراج كتب نحوية جديدة ، في لغة وطريقة جديدة ."^(١)

وتوقف عباس حسن عند مشكلة عدم التجميع وسوء التوزيع ، ورأى أنه لا يوجد كتاب نحوي جامع شامل للنحو كله ، ولا لمسائله ، بحيث يكون موسوعة نحوية وافية ، يرجع إليها وفيها مادة النحو كلها بلا تشتيت ولا نقص .^(٢)

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، بتصرف .

ويرى عباس حسن أن هذه المشكلة تحتاج إلى حلول عاجلة شافية لأنها ذات آثار سيئة كثيرة على اللغة العربية وعلومها وآدابها وعلى النحو العربي ومسائله وعلى الباحثين والمتخصصين ، وعلى الأدب والأدباء ، وعلى وسائل الإعلام ، والأندية الأدبية والعلمية .

ثم يرى عباس حسن أن بعضاً من العلاج يمكن أن يتأتى من خلال " جمع هذا الشتات كله ، ثم غربلته بتؤدة ، وأناة ، ومهارة ؛ لاستخلاص (النحو الشارد) ثم وضعه مواضعه الأصلية من أبواب النحو ، وفصوله ، ثم إخراج (موسوعة) نحوية حديثة ."^(٣)

وألقى بالتبعة على من له القدرة على القيام بهذه المهمة بمهارة وإتقان ، لتنفيذ هذه الخطوة العلاجية لهذه المشكلة ، وتساءل فيما إذا كان الأفراد من ذوي الثقافة النحوية المتخصصة أو الهيئات العلمية الرسمية ؛ كالجامعات ووزارة التربية ومجامع اللغة ، أو المؤسسات غير الرسمية ، قادرة على تحمل أعباء هذه المسؤولية الكبيرة .

وبين عباس حسن آفة سوء التوزيع وكيفية حدوثها ووقوعها في مصنفات النحويين القدامى والحديثين ومؤلفاتهم في اللغة والنحو ، إذ بدا له ذلك في عدة مظاهر وأشكال وظواهر يمكن إن صدقت النوايا التغلب عليه ومعالجة أسبابه وظواهره ، ليكون حسن التوزيع بدلاً من سوءه ، وليعود الأمر في وضعه الصائب ، مسائل الباب الواحد تندرج تحت ذلك الباب ، وتتجمع فيه ،

^(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢٠

وتنحصر في داخله ، إذ لا يوجد كتاب نحوي يحوي المسائل والقواعد التي تتعلق

بفصل أو باب واحد مجمعة فيه غير متفرقة .^(١)

وأكد أن سوء التجميع وسوء التوزيع عيبان متصلان لا يخلو منهما أي كتاب من كتب النحو ، إذ " لا نجد كتابا واحدا في النحو يجمع أبوابه وقواعد كل باب ، جمعا لا قصور فيه ولا تقصير ، فإن العيب الثاني أننا لا نجد في النحو كتابا يحوي الباب منه كل مسائله مع فروعها احتواء شاملا يحصرها في دقة وتوفية بحيث يغني عن الرجوع إلى باب آخر . وهذا العيب عام في كتب النحو كلها . " ^(٢) وما كان من عباس حسن إلا أن حاول جاهدا التغلب على هذه المشكلة وما نتج عنها ، فجمع ما وسعه جمعه ، ووزع الأبواب النحوية وصنفها كما فعل ابن مالك في ألفيته ، ووجدناه يستحسن دائما إيراد القاعدة كاملة عند البحث في باب ما من أبواب النحو ، ويرى أن لا تجزأ القاعدة ضمانا لتحقيق الفائدة اللغوية والنحوية منها .

التعارض والتعدد في الآراء

تطرق عباس حسن إلى مشكلة التعارض ، التي نشأت على اعتبار أنها مشكلة نحوية أولا ثم لغوية ثانيا وأسلوبية بلاغية ثالثا ، وبين أنه لا مبرر لها لو كان النحاة قادرين على التعامل مع مفردات اللغة بعيدا من المجادلات والخلافات والأحكام التي نهت اللغويين إلى بعض العيوب النحوية التي أرغمتهم مثل ما أرغمت الشعراء والأدباء والكتاب والرواة على البحث عن أساليب

(١) بتصرف ، حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢١ .

تعبيرية تجنبهم الوقوع في الأخطاء التركيبية المؤدية إلى الأخطاء النحوية في رأي النحاة ، لأنه من المستحيل أن تتوقف قدرات اللغوي وقدرات العالم في علم من غير علوم اللغة أو في علوم الفلسفة والمنطق ، عن الاستمرار والتواصل مع واقعه الذي يعيشه اللغوي أو العامل ، وإلا لكانت أساليب التعبير متوقفة على مدى فهم القواعد النحوية واستعمالها قبل القواعد اللغوية ، ولجاءت جميع الأساليب على أنساق متقاربة لا تفاوت بينها ، ولتوقف الإبداع والتصنيف والتأليف عند حدود فهم المباني اللفظية دون اهتمام بالمعاني والدلالات ، ولكن الأمر كان مرتبطاً بالسليقة والطبيعة اللغوية عند العربي الأصل الذي حاول استبعاد اللغة الدخيلة والمعربة والمنقولة والمترجمة في بداية الأمر ، وفيما بعد استثمار هذه المفردات التي أراد العرب الأصلاء استعمالها بلكنة عربية لا تبتعد بهم عن لكنة لغتهم ولا عن معانيها ودلالاتها ولا عن نحوها وصرفها ، فطوعوها لصالح العرب والعربية ، وغضوا الطرف عما ينتج عن ذلك من مشكلات نحوية تجعلهم في خلاف ونقاش وأحكام فيها بعض التناقض أحيانا وفيها بعض التقارب أحيانا أخرى .^(١)

ولذلك توقف عباس حسن عند بعض المسائل النحوية وناقش أمثلة كثيرة فيها ، وحاول أن يجد منها التأويلات النحوية والتعارضات التي نشأت بين آراء النحويين والبلاغيين وأحكام الطرفين على اعتبار أن النحوي يقدم للبلاغي وللناقد الأدبي ، وهما يركانان إليه في تجويد الأساليب التعبيرية وتحسينها بعيداً عن المشكلات النحوية ، كما يعتمدان على ما توصل إليه النحاة من

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٤ ، بتصرف .

تعليلات لبعض التراكيب اللغوية وأساليب الكلام العربي من أجل أن لا يخرجوا عن النطاق النحوي الذي وضعه النحاة على الرغم من ما فيه من تأويلات وتعارضات وأحكام وآراء ، بحيث تبين أنهم لجأوا إلى أساليب لغوية نحوية أسلوبية لتجويد إبداعاتهم ومؤلفاتهم في الشعر والنثر ، وقد توقف عباس حسن عند دراسة المسائل النحوية وقفات بين فيها ما جاء به النحاة من تأويلات وتعارضات مع آراء البلاغيين والنقاد واللغويين .

وأورد أمثلة تجمع بين مسألتين نحويتين بينهما اتصال وتوافق في ما أصدره النحاة بشأن كل واحدة منهما من الآراء والأحكام التي فيها تقارب أحيانا وفيها خلاف وتناقض أحيانا أخرى ، وذلك ما قيل في النعت وما قيل في الحال ، إذ استعمل هذه الأمثلة محتجا بها ومستندا إليها في إثبات ما ذهب إليه ، فمثلا : " ما قيل في النعت قيل مثله في الحال . قال الأشموني في شرح بيت ابن مالك :

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة ؛ كبغته زيد طلع

ما نصه : (مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع) وجاء في حاشية الصبان ما نصه : (قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد ؛ فكذا ما في معناه . " ^(١)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

ورأى عباس حسن أن الأمر لم يتوقف عند هذا فحسب ، وإنما امتد إلى تداخل المشكلات مما أدى إلى خلق مشكلات أخرى من صنف ثالث وهي تعد مشكلات لغوية حيناً ومشكلات نحوية حيناً آخر، وذلك حسب طبيعة الموضوع الذي يخضع للبحث والدرس ، فإذا كان الموضوع ذا طبيعة لغوية فيعدها الباحث مشكلة لغوية ، وإذا كان الموضوع ذا طبيعة نحوية فيعدها الباحث مشكلة نحوية ، ورأى أن هذا الصنف من المشكلات يخلق نوعاً من التعارض بين اللغة والنحو وبين اللغة وعلومها الأخرى وبين علوم اللغة العربية وبقية العلوم الإنسانية التي اتخذت من العربية قوالب لفظية لها يمثل ما اتخذت العربية المعاني والأفكار والمعارف والخبرات والتصورات الذهنية والوجدانية من تلك العلوم .

التعليل والعامل

وعلى سبيل المثال نجده يبحث في مشكلة التعليل التي يرى أنها كبقية المشكلات النحوية الأخرى ، وأنها " لو اقتضت على الجدل اللفظي ، والتسابق إلى إظهار البراعة المنطقية من غير أن يكون لها أثر عملي في ضبط الكلم ، وتركيب الجمل ، والتحكم في صياغة الأساليب ، وصحة مفرداتها — لكان الخطب نوعاً ما ، وانحصر الضرر في تصديق الرؤوس بالشرثرة ، واحتمال الجهد فيما لا يستحق احتمالاً ، ولكن الأمر أخطر أثراً ، وأفدح ضرراً ، بما فيه من سيطرة عاتية طاغية تتناول المفردات والمركبات . بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها ، وتتحكم في المعاني تحكمها في الألفاظ وتفرض على المتكلم والكاتب قيوداً ثقيلة مرهقة ، لا مسوغ لها من عقل

سليم ، ولا نقل مسموع عن العرب أهل هذه اللغة ، وأصحاب الكلمة الأولى في شئونها . " (١)

ويعتقد عباس حسن بأن من أسباب هذه المشكلة الاختلاف في الفهم والتحليل والتخريج النحوي الذي كان كل نحوي يراه الأنسب في حل مسألة لغوية أو مسألة نحوية ، وعزا ذلك إلى نشأة التعليل في صورته المختلفة ، وحاول جاهدا أن يضع يده على كنه المشكلة وأسرارها ليتمكن من تجنب الأوهام النحوية التي اتصل بها التعليل ، وليحذر من مشكلة التعارض بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى . " (٢)

وكشف عن مشكلة إفساد الأساليب البيانية بالتحكم في فنون القول الأدبي تحكما ضارا ، ويعود ذلك إلى تعقيد النحو الناتج عن التعامل مع العامل المؤثر في الحركات الإعرابية للمفردات وألفاظ النص الأدبي . وعزا ذلك إلى ما يحدث من تنازع في العلل وما ينتج عن العوامل المؤثرة في التراكيب اللغوية التي تبني سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي بعيدا عن محاكاة الصور البيانية وأساليب التعبير ذات التراكيب القبيحة والمعاني الغامضة والصياغة الخاطئة .

وبين علل النحو التي توقف عندها النحاة كثيرا في مؤلفاتهم ، إلا أنها كانت وقفات مشيرة للجدل والخلاف النحوي الذي استند إلى ما احتج به كل نحوي من كلام العرب بحسب ما بلغ إليه علمه وما هداه إليه اجتهاده ، أو استند إلى ما احتج به سابقوه من كلام العرب .

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ١٦٧ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ١٨٤ - ١٨٥ .

ثم وضح أوجه الجدل والخلاف في العلل بين فريق نحاة البصرة وفريق نحاة الكوفة ، وحاول الخروج ببعض الآراء والأحكام التي تزيل الوهم والخلاف بين الفريقين ، إلا أنه لم يتجاوز حدود التحليل والشرح والتفصيل ، إلى أن قاده البحث إلى الكشف عن وجود فريق ثالث من النحويين من غير نحاة البصرة ونحاة الكوفة ، إذ وجد أن لهم وقفات من نوع آخر تركزت على الأخذ من الفريقين والاحتجاج بما احتج به الفريقان ، مع إضافة بعض التحليلات والتعليقات باجتهاد ورؤية منهم ، إذ كان في هذا الأمر حسم لخلاف ما في موقف ما في موضوع ما ، أو كان فيه توسعة للخلاف ومن غير اتفاق على حل وسط ، ومن الأمثلة على هذا الفريق الثالث من النحويين نجد الزجاجي الذي تعرض لمسألة العلل والتعليل والتعلة ، فقال رأيه قاصدا بيان هذه المسألة بأسلوب لا يثير الخلاف فيها ، وذلك في قوله : "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية ."^(١)

أما عباس حسن فقد اهتم بهذه المسألة واعتبرها مشكلة من مشكلات النحو العربي ، واقترح حلا لها يوصل إلى أحكام واضحة ، سهلة ، سليمة اللغة ، مشابة للكلام البليغ ، ومتناسقة مع الأحكام النحوية الأخرى ، وذلك بأن تكون الأحكام مقصورة على آراء ومذاهب بعض النحاة التي تضمنتها كتبهم المتداولة . لأنه يرى أن السبب يعود إلى تنازع العلل واختلاف النحاة فيها الشيء الذي تأثر به النص الأدبي ومبدعه ، ورأى أن اقتصار أحكام التنازع على أمور

(١) الزجاجي ، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، ١٩٥٩ م ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، مصر ، ص ٦٤ - ٦٥ .

بعينها في أبواب النحو ومسائله يحل المشكلة ويضيّقها ، وبمرور الزمن وبالدربة والمراس والتداول والاستخدام الأمثل للغة يجعل النص الأدبي أكثر طواعية وفنية وجمالا أدبيا وبلاغة وبيانا . وقد أورد عباس حسن أمثلة فيها دلالات على ما للتنازع في العلل من آثار تسيء إلى اللغة العربية الأدبية لفظا وكتابة ، وجميع تلك الأمثلة فيها " ما يصلح رمزا دالا على نظائرها الكثيرة المتفرقة في أبواب النحو وكلها يؤيد رأينا ، وينطق بأوضح بيان بما أصاب اللغة (ضبطا ، ومبنى ، وأسلوبا) في صميمها من إساءات بالغة بسبب إخضاعها للعلل (والتعلات) ، وإزاحتها عن صدرها بعد أن أوسعت الخلاف ، وعددت الآراء ، توسيعا وتعيدا ليس مصدرهما لهجات العرب التي سبق الكلام عليها ، وإنما مصدره المجادلات الزائفة ، والمماحكات اللفظية ؛ فاشتد بها الداء . اللهم إلا (التعليقات التنظيرية) السديدة " ^(١)

لقد استند في آرائه السابقة إلى ما اتفق عليه النحاة في عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد ، إلا إذا كان العمل لجموعهما كما في (زيد وعمرو قائمان) . وأيد بعض النحاة في تسمية التنازع في العمل بالأعمال الذي يعني : " ما يشتمل على فعلين — غالبا — متصرفين مذكورين ، أو على اسمين يشبهان في العمل ، أو على فعل و اسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين . " ^(٢) وهذا يعني عند عباس حسن " أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زيادة

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

^(٢) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

المعمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط في كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على المعمولات في الكلام لكي ينشأ التنازع . " (٣)

ويرى ضرورة التنبيه إلى أثر كل عامل في المعمول انطلاقاً من جواز تعدد العوامل وبقاء المعمول واحداً غير متعدد ، إذا ارتضى هذا المذهب ونقله عن النحاة ومذاهبهم " (٤) وخلص إلى أن العوامل ومعمولاتها موضوع أثار جدلاً ونقاشاً وخلافاً عند أئمة النحاة وعند تابعيهم ، فذكر أن العوامل ؛ تكون اثنين أو أكثر . وكذلك المعمولات ، وربما لا تتعدد ، ويشترط فيها عند تعددها أن تكون أقل عدداً من عواملها المتنازعة . وذكر أيضاً أنه يجوز اختيار عامل واحد للعمل في المعمول المذكور في الكلام ولا ترجيح من هذه الناحية لعامل على آخر . وبين أن المعمول المرفوع الظاهر في الكلام يكون لأحدها ، ولكل عامل آخر مرفوع يكون ضميراً عائداً على الاسم المرفوع .

وأشار إلى جواز اختيار أحد العوامل للعمل في معمول غير مرفوع فبقى العوامل الأخرى من غير عمل لا في ضمير المعمول ، ولا في اسم ظاهر ينوب عنه ، " لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل من اسم ظاهر ، جائز في الأساليب الفصيحة الخالية من التنازع . " (١)

ويرى أن الأمر يحتاج من اللغويين والنحويين إلى قرارات وإجراءات تكون على مستوى التنظير وعلى مستوى التطبيق العملي التداولي للغة ، كما يحتاج إلى التركيز على الجانب التطبيقي

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٤

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٧ .

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

والتعمق في مجالاته وقضاياها ومسائله ، انطلاقاً من تعريفه عند القدامى وانتهاء بما انتهى إليه المعاصرون من التحليل والمناقشة وإبداء الآراء والأحكام ، فأخذ القياس عند البصريين والكوفيين ، وعارض وأيد ، حتى انجلت المسائل واتضحت معالمها في ذهنه وعقله ، ليصدر في أحكامه وآرائه بكل أمانة وتجرد وموضوعية .

أهمية القياس وعلاقته بنشأة اللغة

أشار عباس حسن إلى أن جمع اللغة كان وفقاً على السماع من أفواه العرب المنتشرين في البوادي العربية ، فقد احتمل اللغويون المتاعب والعناء في سبيل التقاط الكلمات العربية من الأفواه ، إذ ثبت لهم سلامة سليقة العربي الحضري ، وأن لسانه ما يزال عربياً خالصاً ، وأكد أن القرآن الكريم كان في مقدمة ما رجعوا إليه واعتمدوا عليه في جمع اللغة العربية وتدوينها .^(١)

واستدل عباس حسن بما أورده السيوطي في مزهره^(٢) نقلاً عن ابن فارس في كتابه (فقه اللغة) في باب القول في مأخذ اللغة ، ليثبت أن تعلم اللغة واكتسابها يأتي من السمع والسماع والتعلم والتعليم ، وهي " تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه أو غيرهما ؛ فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات ، وتؤخذ تلقناً من ملقن ، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي

(١) حسن، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، بتصرف .

(٢) السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، المزهر ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

الصدق والأمانة ، ويتقن المظنون . " ^(٣) ويقتضي القياس المشار إليه سابقا تحقق أمرين ، يرى عباس

حسن ضرورة تحققهما ، وهذان الأمران هما :

(أ) معرفة العرب الذين نحاكهم دون غيرهم ونستشهد بكلامهم أي : بيان العربي الذي نقتدي به في اللغة دون سواه .

(ب) معرفة اللغة التي يقاس عليها ، ومبلغ صلاحها لذلك ، أتساوى لغات العرب ولهجاتهم

جميعا أمام القياس ولا يقع بينها تفاوت - على الرغم من تعدد قبائلهم ولهجاتهم - أم

تختلف ؟ وإذا تفاوتت فبأي اللغات نأخذ وعلى أيها نقيس أو ما سبب الإيثار ؟ " ^(١)

لقد أراد عباس حسن أن يؤكد أيضا أن القياس يعتمد على اللغة العربية التي احتجوا بها في

فترة عصور الاحتجاج ، وهذا ما اتفق عليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ولم يعارضه عباس حسن ،

وإنما أيده وذهب في ذلك إلى ما ذهبوا إليه من حيث " إن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد

بكلامهم - هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن

الرابع . " ^(٢)

أكد أبو البركات الأنباري أهمية القياس وقيمته في اللغة والنحو وبفضله عليهما وعلى

العربي أينما وجد ، ولذلك وجدناه يقول : " أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو

كله قياس ، ولهذا قيل في حده : (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن

^(٣) ابن فارس ، أبي الحسن أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ٣٤ .

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

^(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ .

أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة ، والبراهين الساطعة ، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ... " (٣)

تحديد مفهوم القياس والسماع

حاول عباس حسن تحديد مفهوم القياس وتحديد عناصره وضرورته ، نظرا لحاجة اللغة بالدرجة الأولى إلى القياس والسماع لتنمو ولتتدرج في تلبية احتياجات الإنسان للتعبير عن حاجاته بواسطة تلك الأصوات والتراكيب والألفاظ والتعبيرات ،^(١) بأساليب لغوية كلامية فيها الصحة والسلامة ، دون لحن أو تحريف أو تصحيف ، وبقواعد سليمة توافق العقل والمنطق ، ومن نظرية اصطلاحية اللغة لا نظرية توقيفيتها . فجاءت وقفات عباس حسن في باب القياس مبنية على ما كان محفوظا في التراث من لغة العرب وما ينضوي تحت تلك اللغة من لهجات عربية تعددت بتعدد القبائل العربية.

حاول عباس حسن جاهدا أن يلم بجميع جوانب موضوع القياس والسماع عند العرب قديما وحديثا ، إذ لملم أشتات هذا الموضوع من عدد كبير من المصنفات والمؤلفات والمراجع .

(٣) الأتباري ، أبو البركات عبد الرحمن ، الإغراب في جدل الأعراب ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(١) ابن جني ، أبي الفتح عثمان ، الخصائص ، ج ١ ، ط ١ ، ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ٨٧ بتصرف .

فأحاط بموضوعات القياس والسماع إحاطة تأخذ بالاعتبار أصل القياس والحاجة إليه وتطوره وعلاقته بنشأة اللغة ثم بنشأة النحو. فقد تفحص عباس حسن آراء النحويين وتعريفاتهم للقياس ووقف عليها وحللها وقارن بينها ، ليجد أنها تنبع من اللغة وتعود إليها ، واستند إلى عناصرها ليصل إلى رأيه الخاص في القياس ، فجاء " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم ، في صوغ أصول المادة، وفروعها ، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات . " ^(١) ويتبع ذلك الإعلال والإبدال والإدغام والحذف والزيادة . وليس هذا ببعيد عن تعريفات قدامى النحاة ، وإنما هو خلاصة تعريفاتهم وجوهرها ، فمثلا القياس عند أبي البركات الأنباري يعني : " وضع اللسان بمعنى التقدير ، ومنه المقياس أي المقدار . " ^(٢) و " هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : (هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع) وقيل : (هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع) ... " ^(٣) وهذا يعني أن للقياس عناصر ذكرها الأنباري بقوله : " ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم . " ^(٤)

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢٢ .

(٢) الأنباري ، أبي البركات عبد الرحمن ، الإغراب في جدل الأعراب ، مطبعة الجامعة السورية ، ط ١ ، ١٩٥٧ م ، ص ٩٣ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٩٣ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٩٣ .

ويرى عباس حسن في ضوء آراء النحاة وأحكامهم ، أن " القياس بهذا المعنى واضح الغاية ، سهل الفهم ؛ يغنينا عن التفصيل ، والتشعيب ، والالتواء والتعقيد الذي سلكه كثير من القدماء والمحدثين " (٥)

أسباب الخلاف والاضطراب والجدل في القياس والسماع

أثار موضوع القياس والسماع منذ القدم جدلاً واسعاً بين النحويين واللغويين إلى أن امتد ذلك الجدل إلى القرآن الكريم كما يشير عباس حسن إلى ذلك ، إذ قال : " ولعل السبب في امتداد الجدل إلى القرآن الكريم وغيره من فصح الكلام القديم ، بل السبب في كثرة الآراء النحوية المختلفة ما تباين منها أو تقارب ، أمران " (١) ثم ذكر هذين الأمرين ، وهما :

١ (الغموض الذي غشي القياسي والشاذ ، ولم يكشفه رأي صائب واضح ، يبين حقيقته ويجمع الباحثون عنده في كل مسألة تعرض عليهم ، فلا يأخذ فريق بالقياس وآخر بالسماع وثالث بالأمرين معاً . وهذا سبب متعلق بتفسير القرآن الكريم وتأويل آياته .

٢ (تعويل اللغويين الأوائل في جمع المادة اللغوية على القبائل الضاربة وسط شبه الجزيرة العربية والنقل عنها ، وأخذ القليل من اللغة من بقية القبائل العربية الأخرى ، وفاتهم من غير تقصير شيء لم

(٥) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

يصلوا إليه ، ثم خلطوا جل ما نقلوا وأرسلوا بعضه في بعض ، وهذه القبائل وتلك يقع الخلاف بينها في كثير من الألفاظ والأساليب الكلامية والظواهر اللغوية ، مع أن لغتها الأم هي العربية .^(٢)

وجد عباس حسن أن كثيرا من النحاة قد أسهم في الخلاف والاضطراب بقصد ، ولعل لذلك أسبابه وعمله ، ولكن ما يعيننا في هذا المقام أن لأي خلاف في الآراء والأحكام ، ولأي اضطراب مهما كانت أسبابه ، آثارا على اللغة وعلى النحو على حد سواء ، ومن ثم فإن الآراء والأحكام التي صدرت في القياسي أو السماعي لم تكن في بعضها آراء وأحكاما موضوعية ، مع أنها ربما تكون صحيحة ، لأن سعة اللغة العربية وتعدد لهجاتها ونزول القرآن الكريم بها ووجود السنة النبوية المتمثلة في الحديث النبوي الشريف بها ، تجعل الأمر صعبا على الحصر والتحديد ، وبخاصة في ما هو قياسي أو سماعي وفيما هو قلة في القياس ، وفيما هو كثرة ، ويصف عباس حسن ذلك بأنه قد أضفى الغموض على هذه المسألة ، وعلى غيرها من المسائل ، ولكن مسألة القلة والكثرة كانت من أهم المسائل اللغوية والنحوية في باب القياس على مستوى اللفظ وعلى مستوى التركيب وعلى مستوى الأسلوب الكلامي والأداء .

فالخلاف في الكثرة والقلة في القياسي والسماعي وما نتج عنه من الغموض كان يمكن أن لا يحدث لولا تعدد المذاهب والآراء التي جاء بها النحاة ، ولذلك تعجب عباس حسن من عدم وجود محاولة للكشف عن هذا الأمر بإزالة الغموض في الكثرة والقلة والذاتي والنسبي ، وحاول

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١١٤ .

إيجاد تفسير لذلك ، ولكنه لم يتمكن إلا من التحليل وبسط المذاهب والآراء فحسب ، ولم يجد التفسير المنطقي المناسب لهذه الظاهرة اللغوية والنحوية .

نقد النحاة بسبب الخلط بين القياس في اللغة والقياس في العلوم الأخرى

أحاط عباس حسن بمقتضيات القياس والسماع التي كانت سببا في اتفاق النحاة على رأي أو حكم أو كانت سببا في اختلافهم مستندا في ذلك إلى تفاوت العرب في لهجاتهم العربية وإلى صحة القول الوارد عنهم وفصاحته وإلى سعة اللغة العربية التي لم تمنع العربي من ابتكار الألفاظ والمفردات وابتداعها بما يناسب المعنى والسياق والأسلوب الكلامي .

لذلك وجه عباس حسن النقد إلى النحاة بسبب ما فعلوه في باب القياس ، على اعتبار أن القياس في اللغة يختلف عنه في العلوم الأخرى ، وأشار إلى الخلط الذي وقع فيه النحاة واللغويون عندما قاسوا القياس في اللغة على القياس في العلوم الأخرى كعلم أصول الفقه مثلا . فكان نقده منصبا على الإجراءات التي اتخذها النحاة ، وبخاصة عندما وقع الخلط عندهم بين القياسين وعندها " فتحوا بسببه أبوابا من المشكلات ، تكدر العقل ، وترهق الفكر ، وعقدوا بينه وبين القياس في علم (أصول الفقه) روابط وأشباها رتبوا عليها أحكاما عجيبية ، لغوية وشرعية ، وأسرفوا في التفصيل ، والتفريع ، والاستدلال إسرافا جاوز حد الإبانة ، وإيضاح الحقائق ، واستحال ألغازا ومعميات ، يضيق بها الصدر . " ^(١)

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

ولعل عباس حسن رأى رأي السيوطي ونحا منحاه ليفصل بين القياس في اللغة وما فيه من عناصر وما يستلزم من إجراءات عملية تطبيقية ، وبين القياس في العلوم الأخرى ، ولا شك في أن حجة الذين فصلوا بين القياسين قوية . يقول السيوطي : " فليس القياس الشرعي كالقياس اللغوي في المعنى ، وإن تمسكوا بأن القياس يجري في المصادر ؛ نحو ضرب يضرب ضربا ، وأكل يأكل أكلا ، فلسنا نسلم أن (اللغة) تثبت بالقياس ، وإنما تثبت نقلا عن العرب . " ^(٢) أي أن اللغة تؤخذ بالسماع أولا ثم بالقياس على المسموع الثابت أو الحجة ثانيا .

القياسي والسماعي ولواحقهما (المطرد والشاذ) وفروعهما

بين عباس حسن أن النحاة قد وقعوا في تناقض واضطراب كان لهما آثار سيئة على اللغة العربية وعلومها ، ولا سيما عندما كثرت آراؤهم النحوية وأحكامهم في ما سموه بالقياسي وما سموه بالسماعي ، والاضطراب كان حادثا في ما أحقوه بالقياسي وما أحقوه بالسماعي ، فأطلقوا تسميات على تلك اللواحق ، منها ما سموه بالمطرد ، وما سموه بالشاذ ، وما سموه بالنادر ، ولم يتفقوا على ما يقاس عليه وما لا يصح القياس عليه ، وذلك لاختلاف لهجات العرب ، واختلاف الكلام المنقول عن العرب ليحتج به من لغات القبائل العربية ، واتسع نطاق الجدل في ما هو القياسي وما هو السماعي ، فصار " يتردد على ألسنة النحاة وفي كتبهم كلمتا : (القياسي والسماعي) : يريدون بالقياسي هنا : ما جرى على كثير مما نطقت به العرب ، وسائر

^(٢) السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، المزهري ، ج ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ص ٦١ - ٦٢ .

الشائع من لغتهم ، ولو لم يكن الناطق به عربيا أصيلا ، ويجعلون حكمه حكم الكلام العربي الأصيل في كل ما يختص به . ويريدون بالسماعي أيضا : ما ورد من كلام العرب الخالص مخالفا للكثرة في بعض النواحي ، ويحكمون عليه بأنه (يحفظ ولا يقاس عليه) فكلا النوعين : (المقيس عليه ، والمسموع) كلام عربي أصيل ، غير أن الأول فاز بالشيوع والكثرة ، ... وحرّم الثاني تلك الخصيصة ... فالكثرة هي سبب الخلف الواسع . " ^(١)

حاول عباس حسن أن يجد تفسيراً للتناقض والاضطراب في القياسي وحدوده والسماعي وحدوده ، وما لحق بهما من المطرد والشاذ والنادر ، وفروعها ، وكثرة القياسي وقلته ، وعرض أمثلة مما ورد عند النحاة ، على اعتبار أنها أدلة يستدل بها على تفسير بعض الظواهر في القياسي وفي السماعي ولواحقهما ، وأبلغه بحثه إلى أن في القياس شاذاً متداولاً ومستعملاً ، ولكنه - كما يرى - لا يجوز القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ومن أمثلة ذلك تتميم مفعول فيما عينه واو ، نحو: ثوب مصوون ، ومسك مدووف ... مع أن هذا التتميم لغة عند تميم حيث جعلته في (الواوي العين) . وفي (اليائي العين) ، مستندا في ذلك إلى ما قرره ابن جني وغيره من حيث (إن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير

^(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

مخطيء^(١) وفي هذا رأى عباس حسن أن كلام ابن جني السابق مناقض لما سبق أن قرره في موضع آخر^(٢).

مناقشة عباس حسن رأي ابن جني في القياس والسماع

كان عباس حسن في كثير من الأحوال يعتمد على السماع والمسموع عن العرب إذ كان يقوم المسموعات في إطار معايير وضوابط معينة حتى ولو كانت قلة ثم يعرض آراء النحاة فيها على قلتها ، فيحاول استنباط أحكام جديدة معتمداً في ذلك على بعض القياس الذي يؤيد السماع أو بعض المسموع الذي يؤيد القياس على القلة ، أما القياس على الكثرة فلم يرهقه بمثل ما أرهقه القياس على القلة في أبسط الأحكام والآراء .

قدر عباس حسن الآراء والأحكام في القياس ، ورأى أن الرأي السديد يأتي بعد إجمالة الفكر في أنواع القياس الأربعة التي عرضها ابن جني ومن تبعه من النحويين ودراسة كل نوع بفكر نحوي وفكر لغوي يقودان إلى الدقة والصواب في التمييز بين أنواع القياس ، وأهميتها ، وأفضلية الواحد منها على الآخر

أما في مجال البحث في التوفيق بين آراء النحاة ، فقد حاول عباس حسن الخروج بحكم يناسب باب الاطراد والشدوذ في القياس ، فعرض لآراء النحاة ، ونقلها وقابلها بعضها ببعض ، ليرى مبلغ التوفيق في محاولاتهم ، ومن هؤلاء النحاة الذين زعموا أنهم تناقلوا الآراء وحلوا عقدة

(١) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ج ١ ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص ٤٠٠ .

(٢) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص ٥٩ .

القياس في المطرد والشاذ منه ، ذكر عباس حسن ^(١) ابن جني الذي عقد فصلا للمطرد والشاذ في كتابه الخصائص ^(٢) وذكر أن الاطراد والشذوذ قد جاء على أربعة أضرب هي :

الأول : مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المثوبة ...

الثاني : مطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من (يذر ويدع) وكذلك قولهم (مكان مقل) هذا هو القياس ، ولكن الأكثر في السماع : (باقل) والأول مسموع أيضا .

والثالث : المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم : أخوص الرمث ، واستصوبت الشيء ولا يقال : استصبت الشيء ، ومنه استحوذ ، وأغيلت المرأة واستنوق الجمل ...

والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعا ، وهو كتميم صيغة (مفعول) فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصوون ، مسك مدووف ، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يجوز القياس عليه ولا رد غيره إليه . " ^(٣)

ويرى عباس حسن رأي ابن جني في أن الشيء إذا اطراد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فإنه لا بد من اتباع السماع الوارد به ، ولا يتخذ أصلا يقاس عليه . والشذوذ كما قسمه ابن السراج في الأصول جاء على ثلاثة أضرب " منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ٥٢ .

(٢) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ج ١ ، ص ١٣٨ .

(٣) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٥٤ .

العرب له نحو : استحوذ ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي

يدع ، ... ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه . " ^(١)

إذ وجد عباس حسن نوعين منها ليسا موضع اختلاف ، وإنما هما موضع الاتفاق التام

بينه وبين ابن جني وتابعه ، وهذان النوعان هما : المطّرد في القياس والاستعمال معا ، والمخالف

للقياس والاستعمال معا ، فبين جواز محاكاة الأول واستعماله ، ومنع محاكاة الثاني واستعماله . كما

وجد النوعين الآخرين اللذين فيهما يقع الخلاف بينه وبين ابن جني وتابعيه وهذان النوعان يحتاجان

إلى تقييد وحسن تصرف فيهما ليكون في ذلك توسعة وتجديد وتيسير يفيد اللغة وطلاهما . ^(٢)

ولكن عباس حسن يرى الغموض والتناقض عند ابن جني في ما ذهب إليه ، وبحث في

الأسباب التي أدت إلى ذلك ، فقال : " فأما الغموض فمردّه إلى اعتماده في الاطراد ، والقياس على

الشيوع والكثرة من غير أن يبين مداهما ولا حدودهما ... ولقد سرد أمثلة ستة للمطرد في

الاستعمال ، الشاذ في القياس هي : (أخوص ، استصوب ، استحوذ ، أغيل ، استنوق ،

استتيس) وقطع بعدم القياس عليها ومعنى ذلك : أن ورود ست نظائر لا يكفي للمحاكاة ، وأنها

قلة لا تبيح القياس ، فما الكثرة التي تبيحه إذا ؟ " ^(٣) وبين عباس حسن أن ابن جني " حين سرد

الستة ترك كثيرا غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس ... وإذا ضم إلى سابقه بلغ العدد واحدا

^(١) اليعقوبي ، محمد بن سهل بن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق ، عبد الحسين الفتلي ، ج ١ ، مؤسسة الرسالة ، ص ٥٧ .

^(٢) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص ٥٩ - ٦٢ .

^(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٥٦ - ٥٧ .

وعشرين^(١) "وتساءل مستنكرا ما صدر عن ابن جني من حكم في هذا الباب فقال " ترى ، أمثل ذلك لا يعرفه ابن جني ، وهو اللغوي العليم ، أم أنه خبير ؟ وإذا كان خبيرا به أفيقول بأن هذا القدر لا يكفي لينسج على منواله ، ويقاس عليه ، أم يكفي ؟ " ^(٢)

وأما التناقض عند ابن جني ففي قوله : (إن الشاذ في القياس والاستعمال معا لا يجوز القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ومن أمثلة ذلك تتميم مفعول فيما عينه واو ، نحو: ثوب مصوون ، ومسك مدووف ... مع أن هذا التتميم لغة عند تميم حيث جعلته في (الواوي العين) . وفي (اليائي العين) ، وقد قرر ابن جني وغيره (أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ^(٣) وفي هذا رأى عباس حسن أن كلام ابن جني السابق مناقض لما سبق أن قرره في موضع آخر .

بعض الأمثلة على القياس والسماع عند عباس حسن

إن الأمثلة على القياسي والسماعي كثيرة عند عباس حسن ، ويمكن الاستدلال ببعضها على ما يراه فيها ، سواء أكان مؤيدا لما جاء به النحاة أم مخالفا لهم في آرائهم وأحكامهم ، أم محايدا لا يرى رأيا قطعيا في المسألة النحوية في باب من أبواب النحو كباب القياس الذي كثر فيه الجدل والخلاف الذي أثار التفكير اللغوي والتفكير النحوي عند عباس حسن وجعله يستعرض القضايا

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٥٧ .

(٣) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، ج ١ ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص ٤٠٠ .

القياسية والسماعية في النحو العربي استعراضا فيه شيء من التفصيل لعله يصل إلى غاياته وأهدافه من بسط البحث في مثل تلك المسائل ولا سيما أنه كان يدعو إلى تجديد النحو وإصلاحه ، بمثل ما كان يدعو إلى تيسير تعليمه وتعلمه .

وفي باب القياس أيضا بين عباس حسن أن استخدام المصدر القياسي مع وجود المصدر السماعي هو كاستخدام الألفاظ والكلمات التي تجري عليها الرفع أو النصب أو الجزم في أساليب الكلام الخاصة التي نؤلفها تأليفا مبتكرا ولم تنطق بمثلها العرب نصا في السابق ، وهي لا تخرج في هيئتها وتراكيبها ومادة كلماتها وضبط حروفها وترتيبها على النسق الوارد عندهم ولا يتعدى حدودهم العامة ، وهي في الوقت نفسه أساليب عربية صحيحة تجري على النظام العربي الأصيل في مفرداتها ، ولا مسوغ إذن لمنع استخدام المصدر القياسي مع وجود السماعي المعروف قياسا على ما سبق ذكره .^(١)

كما بين عباس حسن أن الحكم الصحيح على المصادر السماعية أنه يجوز استعمال المصدر السماعي مقصورا على فعله الخاص ، ولا يجوز استخدام وزنه في إيجاد صيغة كصيغته لفعل آخر غير فعله المعين ، كما يجوز استعمال المصدر القياسي لفعله . ولا مانع من استعمال المصدرين ، ومن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء . ورأى عباس حسن أن هذا يجري على كل فعل له مصدران ؛ مقيس ومسموع ، وأن استعمال أحدهما مباح ، وإلا فإننا نكلف جمهرة الناس ما لا

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٣ ، بتصرف ، ص ١٥١ .

تطبق ، إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكل قياسي ، والاقتصار على هذا المسموع وحده ، وفي هذا تعطيل للقياس وتعجيز وضرر على العربي والعربية .

كما بحث عباس حسن أيضا في قياسية وسماعية الصيغ الكثيرة الواردة لاسم المكان والصيغ القليلة الواردة لاسم الزمان ، وهي صيغ وردت مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة ، مثال : (المَزَلَة (لموضع الزلل) — المَظَنَة (لمكان الظن)) وبين أن قدماء النحاة قد اختلفوا في الرأي ، إذ أجاز قليلهم القياس عليها ، ومال أكثرهم إلى منع القياس لتوهمه أن هذا المسموع قليل لا يكفي للقياس عليه ، ورأى عباس حسن أن الحق هو الرأي الذي يبيح القياس عليه وأنه رأي سديد وموفق ، رغم أن ذلك الوارد فيه قد وصف بالقلّة ، ولكنها قلة نسبية ، وهي على هذا الوجه تبيح القياس العام وتحيّز المحاكاة من غير تقييد ، لأن اختلاف الدرجة في القوة والفصاحة لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة .

كما رأى أن من الأنسب إباحة القياس في صيغة (مفعلة) ، مع الاقتصار في القياس عليها على اسم المكان ، لأن الأمثلة الواردة هي التي بلغت في الكثرة حدا يبيح القياس عليها .^(١) ويرى عباس حسن في هذا الأمر أن من " الأفضل اليوم — بل الواجب — عدم الأخذ برأي سيبويه هنا إلا في (مفعلة) التي نحن بصددّها . أما غيرها فيقتصر فيه على ما سمع وورد فيه نص

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج٣ ، بتصرف ، ص ٢٥٤ — ٢٥٥ .

خاص باستعماله ، دون إطلاق هذا الحكم وتعميمه . فالواجب تقييده بما سلف ، منعاً لإفساد

البيان اللغوي ، وحرصاً على سلامة اللغة .^(١)

وكشف عباس حسن أيضاً عن مسألة دخول (أل) على المضاف في الإضافة

المحضة ، مثال : (قرأت الأحد عشر كتاباً) ، وبين رأي الكوفيين فيها ، إذ أجازوا دخولها بشرط

أن يكون المضاف اسم عدد والمضاف إليه هو المعدود ، وحجتهم في ذلك السماع عن العرب ،

والأمثلة الصحيحة التي تكفي عندهم للقياس عليها ، كما بين رأي البصريين في هذه المسألة ، وقال

إنهم لم يجزوا ذلك ومنعوه ، بحجة أن العدد مع المعدود ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها

دخول (أل) على المضاف ، حملاً للنظير على نظيره ، وقياساً للشيء على ما هو بابه .^(٢) ويرى

عباس حسن في هذه المسألة أن حجة الكوفيين هي الأقوى ؛ لاعتمادها على السماع الثابت ،

ولكنه أشار إلى أن المذهب البصري أكثر شهرة ، وأوسع شيوعاً ، ورأى الاكتفاء بمحاكاته ،

والاقتصار عليه عند الكلام .^(٣)

بحث عباس حسن في قياسية الإضافات الملحقة بغير المحضة وعدم قياسيتها ، بشيء من

التفصيل ، ليصل إلى أن كثرة النحاة تقصرها على المسموع ولا تبيح فيها القياس ، وأن الكوفيين

يبيحون القياس على المسموع بحجة أن الوارد من تلك الإضافات كثيرة كثيرة تكفي للقياس

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج٣ ، بتصرف ، ص ٢٥٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤-١٥ .

(٣) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج١ ، مرجع سابق ، ص ٣٩٩ ، بتصرف .

عليه ، وأن الحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ، ورأى أن رأي الكوفيين سديد مفيد ، ومن المستحسن الأخذ به إذا دعت الحاجة إليه .

ولم يغب عن عباس حسن القياس والسماع في الجمل ، وبحث في آراء النحويين وأحكامهم التي تناولت إعراب الجمل ، والأساليب الكلامية التي وردت فيها نصا أو سماعا ، ومن الأمثلة على ذلك نورد ما مثل به هو في باب الجملة الواقعة نعتا لنكرة ، واعتمد في ذلك على رأي الكوفيين ، فقال : " يقول الكوفيون : إذا وقع بعد الجملة الواقعة نعتا لنكرة ، جملة أخرى مضارعية ، مترتبة على الجملة النعتية كترتب جواب الشرط على الجملة الشرطية - إذا وقع هذا صح في المضارع الجزم جوابا للنعت مع جملته ؛ حملا له على المضارع المجزوم في الجملة الواقعة جوابا للشرط . ففي مثل : (كل رجل يعمل الخير يرتفع شأنه ... يميزون جزم المضارع : يرتفع) . " ^(١) ولكنه أشار إلى ضعف رأيهم هذا بحجة أنه " لا تؤيده الشواهد القوية الكثيرة ، التي تسوغ القياس عليه . " ^(٢) ورأى أنه من الأحسن إهماله والاقتصار فيه على المسموع .

لقد طالت جهود عباس حسن النحوية كثيرا من المسائل الصرفية والنحوية وأجال فكره النحوي فيها ، ليكشف عن القياسي فيها والسماعي ، ومن تلك الصيغ التي دارت في الاستعمال ، نذكر صيغة (فعّال) التي كثر استعمالها في الأساليب الفصيحة المسموعة ، وبخاصة

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٣ ، ص ٤٠ - ٤٢ ، ص ٣٧٤ ، بتصرف .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٧٤ .

للدلالة على النسب ، وكانت كثرة استعمالها ترد في التعبير عند النسب إلى الحرف أو إلى الصناعة . ورأى عباس حسن أن الأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياسية ذلك في النسب إلى الحرف والصناعة ، لكثرة الواردة التي تكفي للقياس عليها .

كما يمكن أن نذكر أسلوب التعجب الذي عرفه العرب بصيغ محددة ، وضع لها النحاة شروطاً لا بد من تحققها في كل صيغة من صيغه ، ففي صيغة (ما أفعله !) " زاد بعض النحاة شرطاً آخر خالف به الأكثرين ؛ هو : ألا يستغني عن الصياغة منه بصيغة أخرى مسموعة ؛ فلا يصح : ما أقيله !! في التعجب من قيلولته لأنهم استغنوا عنها بقولهم : ما أكثر قائلته . " ^(١) ورأى عباس حسن " أن هذا الشرط غير مقبول ؛ إذ يقتضينا أن نرهق أنفسنا بالبحث المضني في جميع المظان لمعرفة ما استغنوا به عن الصيغة القياسية ؛ وهذا تكليف لا يطاق ، ولا يمكن تخفيفه ، وفيه تعويق للتعبير ، وتعطيل للقاعدة ، وتحويل للقياس عن معناه السديد . " ^(٢)

ونذكر أيضاً أن عباس حسن قد تنبه إلى صيغ التفضيل ، وبين ما هو قياسي فيها وما هو مسموع ، ولما وقف على المسموع في الألوان وجد أن مثل قولهم (أسود من حلك الغراب) أو قولهم (أبيض من اللبن) ، هو من الشاذ عندهم ؛ يحفظ ولا يقاس عليه . وبين أن هذا الحكم غير مفهوم ما دامت الكلمة نفسها قد استعملت صيغتها نصاً في المفاضلة اللونية . ^(٣)

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٧٢ .

^(٣) المرجع السابق نفسه ، بتصرف ، ص ٣٠٩ .

وأنه لا داعي لمنع التفضيل بمثل هذه الصيغة ، ولا سيما بعد ورود السماع به ، واشتداد الحاجة إلى القياس على الوارد منه .

كما يهمننا أن نقف على آراء النحاة وعلى رأي عباس حسن أيضا في مسألة تشيئة جمع التكسير وجمعه ، من حيث قياسية تشيئته أو سماعيتها ، إذ تبين أن عباس حسن يفضل الأخذ برأي القائلين بأن الحاجة قد تدعو أحيانا إلى جمع الجمع المكسر وإلى تشيئته ، ولم يأخذ برأي الفريق من النحويين الذين قالوا بأن جمعه مقصور على السماع وأن القياس يأبى تشيئته ، لأن الغرض من الجمع هو الدلالة على الكثرة العددية ، والغرض من التشيئة هو الدلالة على القلة .

كما لم يأخذ عباس حسن برأي فريق آخر من النحاة الذين مالوا إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة دون الدلالة على الكثرة . ومن ذلك نستنتج أن عباس حسن يريد ترك الأمر إلى المتكلم وما يريد من كلامه الذي يعبر به عن المعاني والدلالات والمقاصد التي يريد الإنابة عنها .^(١)

وفي باب المفاعيل ، نذكر مسألة المفعول لأجله التي أثارها عباس حسن في قياسية المفعول ، إذ بين أن أقسام المفعول لأجله الثلاث تعد عند النحاة قياسية ، وهذه الأقسام ترد على الأول منها فيكون المفعول لأجله مجردا من أل والإضافة ، وترد على الثاني منها فيكون المفعول لأجله فيها مضافا ، وترد على الثالث فيكون المفعول لأجله فيها مقترنا بأل ، وأشار عباس حسن

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ، بتصرف .

إلى أن هذا القسم الثالث دقيق في استعماله وفهمه وهو قليل التداول ، ولكنه قياسي عند النحاة واستحسن عباس حسن التخفيف من استعماله لقلته في التداول قديما وحديثا .

هذه بعض من الأمثلة التي درسها عباس حسن ، ودعا فيها إلى ضرورة الإفادة من المقيس والمسموع بنفس الدرجة لتوجيه اللغة العربية الفصحى الحاضرة والمستقبلية ، بمثل ما دعا فيها إلى الابتعاد عن التعقيدات والمعوقات التي تقف أمام معلمها ومتعلمها والمتكلم بها على حد سواء ، ولعل هذه الدعوة لا تعني التفريط بقواعد اللغة العربية أو بأصولها ، كما لا تعني ترك الفصحى وتداول العامية والحكية واستعمالها على غرار أن للعرب لهجات تنتمي إلى لغتهم ، ولكنها رغم تعددها لا تخرجهم عن استعمال اللغة الفصيحة السليمة عند الكلام أو القراءة أو الكتابة والتعبير .

الفصل الخامس

دعوته إلى تيسير النحو العربي

سارت الدراسات النحوية في اتجاهين متميزين " اتّجاه يهدف إلى التعمق في علم النحو من حيث هو علم ، ومن حيث هو مهنة يجعلها عالم النحو معاشا له ، واتّجاه آخر يهدف إلى تيسير النحو وتسهيله لتحقيق أغراض المخاطبة الصحيحة ، وتوفير ما يحتاج إليه الإنسان في قراءة الكتب وفهمها . " (١)

ولا شك في أن هذين الاتجاهين لم يتوقف أحدهما عند صعوبة أو عقبة أو معضلة ، وبقيا متلازمين إلى هذا العصر ، فحدث الاتصال بين أساليب القدامى وأساليب المحدثين ، وانطلقت الجماعات من العلماء ومجامع اللغة العربية من شعورها بوجوب التخفيف عن المتعلمين بوضع خطة جديدة في البحث النحوي وتعليمه . وبدأت محاولات تظهر من خلال أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي ألّف اللجان المختصة التي التقت مع اللجان التي ألّفتها وزارة التربية والتعليم المصرية لوضع خطة تهدف إلى تيسير النحو وتعليمه في أجود صورته وأبسطها وأيسرها ، وتوجّت تلك الجهود بظهور عدد من المحاولات في هذا الاتجاه نذكر منها :

(١) خليفة ، عبد الكريم ، تيسير العربية بين القديم والحديث ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ، مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان ، الأردن ، ص ٧٨ .

- أ- محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) .
- ب- محاولة الأستاذ عبد الحميد حسن في صدر كتابه (القواعد النحوية مادتها وطريقتها) .
- ت- محاولة الأستاذ أمين الخولي في بحث ألقاه على مؤتمر المستشرقين وعنوانه (الاجتهاد في النحو العربي) وبحث آخر بعنوان (هذا النحو) .
- ث- محاولة الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي .
- وفي كتابه (تجديد النحو) .^(١)
- وغيرها من المحاولات التي كانت على المستوى الفردي أكثر منها على المستوى الجمعي ، ولكن أبرز هذه المحاولات جميعا وأظهرها محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى . إذ تعد " الشعلة التي أنارت السبيل لكل من فكر في محاولة جديدة لتيسير النحو " .^(٢)
- وقد رأى كثير من علماء العربية ، ومن يعملون في قطاع تدريسها وتعليمها في المدارس والمعاهد والجامعات أن موضوع التيسير والإصلاح في النحو العربي ضرورة لازمة لا بد منها ، إذ " إن تيسير النحو أو تجديده أو إحياءه عمل ضخم ، يلزم له قبل كل شيء تجديد معنى النحو وفهمه وإحاطته بتقديمه إحاطة تنفذ إلى صحيحه أو تغوص في أعماق معانيه ، ثم يتلو ذلك تجديده مما شابه من شوائب لا مكان لها في نحو اللغة ، ولا طائل من ورائها في إتقان التعبير " .^(٣)

(١) بتصرف ، شلبي ، عبد الفتاح ، الاتجاهات الحديثة في النحو ، ط ١ ، ١٩٥٨ م ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ص ٦١ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٦١ .

(٣) الجواري ، أحمد عبد الستار ، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، مطبعة الجمع العلمي العراقي ، بغداد ، العراق ، ص ٢٤ .

وتأخذ دعوة عباس حسن إلى تيسير النحو وإصلاحه مكانتها بين دعوات علماء اللغة العربية والنحو العربي ودعوات المعلمين ، فجاءت مبنية على أسس ومبادئ نابعة من فلسفة عباس حسن ومن تفكيره اللغوي وتفكيره النحوي ، ومن ممارسته لمهنة التعليم ، وجعلته يضع الأبحاث اللغوية والنحوية ، ومنها كتابه (النحو الوافي) وكتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ، وانفسح المجال أمامه ليقف على الهنات والشوائب والأدران والآفات والتعقيدات التي أصابت النحو منذ نشأته إلى عصرنا الحاضر ، فكان أن درس النحو دراسة وافية استطاع بها أن يحدد تلك المسائل النحوية التي يمكن تسهيلها وتيسيرها للمتعلمين والمعلمين والدارسين دون عناء أو معيقات تقف أمامهم وأمام تطور النحو وتقدمه وملاءمته للغة التي يوظفها الناس في الوقت الحاضر وفي المستقبل ، ولا سيما أن النقلات الحضارية والتكنولوجية قد أخذت أدوارها الكبيرة في حياة الإنسان العربي وبصورة متسارعة ومتنوعة ومتداخلة .

القضايا والمسائل النحوية التي بحث في إصلاحها وتيسيرها

الأوهام النحوية

وقد كان لعباس حسن منهجه في دراسة النحو بعامة وفي معالجة المشكلات والآفات والعيوب بخاصة ، إذ حاول جمع المراجع السابقة ، وفصل المشكلات النحوية ، واستقصى أسبابها ، وحاول فهمها واقتراح الدواء الناجع لها بعيدا عن الأوهام النحوية التي تبين له أنها كانت تشكل آفة من آفات النحو عند القدماء والمحدثين على حد سواء ، وبين أنه " مهما يكن من شيء فلا مجال للتردد اليوم في أنه من آفات النحو ، وشائبة من شوائبه يجب البدار إلى القضاء عليها في غير تردد ولا تريث ، وتحرير عقل المتعلمين من شرورها ، والاحتفاظ بالوقت والجهد في غير هذا الوهم

المثبت في ثنايا المراجع النحوية المطولة ومن أمثلته ... (الجر على الوهم) والجر (بالمجاورة)

وهما من أوضح الصور الذهنية الفاسدة . " (١)

فدعا إلى نبذ الأوهام النحوية وما ترتب عليها في هذا المجال ليكون التعارض في التعليل والعلل بعيدا غير فاعل ، وليظل النحو العربي سهل التعلم ميسر المتناول . لأن " النحو في كثير من مسائله لا يخضع لهذا القانون الطبيعي السليم ، بل تراه يخرج عليه - بسبب التعليل الزائف ولواحقه - في كثير من قواعده خروجا عنيفا لا مسوغ له ، ولا خير فيه . " (٢)

تعدد الآراء والأحكام النحوية في المسألة الواحدة

بحث عباس حسن في صلب المشكلة النحوية التي كانت بسبب تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة ، واختلاف الأحكام فيها ، إذ " تصل المذاهب في المسألة الواحدة إلى عشرة أو تزيد " (٣) مما أدى إلى ظهور الخلاف النحوي ، والتفرق في القواعد النحوية مما أدى إلى ظهور بعض عيوب النحو بسببه ، ووجدت بعض العقبات في تحصيلها ، فأراد عباس حسن ومن سبقه وبعض من عاصره حصر مثل هذه العيوب والآفات والمشكلات والعقبات لغايات إزالة الشوائب ومعالجة الأخطاء والخلافات في الآراء ، إذ بذلك يتهيأ التيسير وإصلاح النحو كما يجب أن يكون عليه . (٤) وهذا الخلاف والتفرق في كثير من القواعد النحوية كان أظهر العيوب فيها ،

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٧٢ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٧٣ ، بتصرف .

وأكبر العقبات في تحصيلها ، والوصول إلى ضوابط محدودة سليمة ؛ يسهل استخدامها ، والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجه محكم دقيق ؛ لا فوضى فيه ولا اضطراب ؛ شأن العلوم القاعدية المضبوطة التي تأخذ بيد صاحبها إلى غايتها ، وتنهض به في يسر وسهولة ودقة إلى حيث ينبغي منها . " (١)

وفي ضوء ذلك يرى عباس حسن أن تعدد الآراء والجدل في المسألة من غير داع يثير الشكوى لدى المتعلم ، " أما تعدد الآراء واتساع الجدل فيما يجدي (كتييسير ، أو تحديد حكم ، واستنباط آخر ، أو ...) فمرغوب فيه ؛ بل هو هدف أساسي من أهداف المتخصص المتجرد لمهمته يصل منه إلى كشف غايات حميدة واستنباط نتائج نافعة ... " (٢)

لذلك كله يرى عباس حسن أن واجب الحيلة يقتضي من النحاة اللجوء إلى إحدى طريقتين هما : الأولى : وضع نحو خاص لكل قبيلة يساير لغتها ولهجتها ، ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل . الثانية : اختيار مثل لغوي بلاغي أسمى ؛ ليكون وحده المرجع الذي تستنبط منه قواعد النحو الموحدة . (٣)

ومن الأمثلة على تعدد القواعد النحوية بتعدد الآراء والعلل ما أورده ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك ، في مسألة التمييز وتقديمه ، إذ " اختلف النحويون في جواز الجمع بين

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٢) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٣) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٧ ، بتصرف .

التمييز والفاعل الظاهر في (نعم) وأخواتها ؛ فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيويه ؛
فلا نقول : (نعم الرجل رجلا زيد) ، وذهب قوم إلى الجواز . " (١) ، واحتجوا
بقول الشاعر :

والتغليون بنس الفحل فحلهم فحلا ، وأمهم زلاء منطق

وفصل بعضهم الأمر ، فقال : " إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع
بينهما ، نحو : (نعم الرجل فارسا زيد) وإلا فلا ، نحو : (نعم الرجل رجلا زيد) .
فإن كان الفاعل مضمرا ، جاز الجمع بينه وبين التمييز ؛ اتفاقا ، نحو : (نعم
رجلا زيد) . " (٢)

التعارض والخلاف بين الأحكام النحوية والعلل

ورأى أن ما نتج من مشكلات أخرى ناتجة عن الأوهام النحوية التي ترتبت على العامل
النحوي قد أوجدت مشكلة تتعلق بالتعارض والخلاف بين الأحكام النحوية والعلل والآراء التي لا
مسوغ للخلاف فيها ، ولا منطق يبررها ، فدعا إلى نبذ الأوهام النحوية وما ترتب عليها في هذا
المجال ليكون التعارض في التعليل والعلل بعيدا غير فاعل ، وليظل النحو العربي سهل التعلم ميسر
المتناول .

(١) ابن عقيل ، بماء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل ، مج ٢ ، ج ٣ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .
(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٥ .

وغالبا ما يدعم عباس حسن رأيه بالأمثلة الكثيرة التي تنصص بها كتب النحو. ومن الأمثلة على ما تبين له من تعارض وخلاف بين الأحكام النحوية والعلل عند النحاة أورد المثال الذي يؤكد ما ذهب إليه ، إذ يقول : " ومثل هذا يقولونه في المصدر الواقع صفة ؛ كجاء رجل عدل حيث يتأولونه على حذف مضاف (أي : ذو عدل) ، أو : على الوصف ؛ فيكون (عدل) بمعنى (عادل) ؛ لأن النعت عندهم لا يكون جامدا في هذه الصورة ومن عجب أن يقول البلاغيون : إن (جاء رجل عدل) وأشباهاها مما وقع فيه النعت مصدرا - أبلغ وأقوى في أداء المعنى من (جاء رجل عادل) ونحوه مما وقع فيه النعت مشتقا ... " ^(١) وليس هذا فحسب ، وإنما يعجب من أن المصدر يقع حالا ونعتا باعتراف النحاة ، إذ يقول : " وأعجب من هذا أن يعترف النحاة في صراحة ووضوح أن وقوع المصدر حالا ونعتا كثير في كلام العرب ، وأنه - على كثرته - مقصور على السماع ؛ لا يقاس عليه عند جمهورهم ، وقاسه ابن مالك وابنه في الحال في ثلاث مسائل ، وقاسه المبرد بشرط ... " ^(٢) وكأنه لم يقف على رأي ابن يعيش في شرح المفصل ، وموقفه من هذه المسألة ، ليرى صحة رأي النحاة في جواز وقوع المصدر نعتا أو حالا ، وقول ابن يعيش خير دليل على ذلك ، إذ يقول : " قد (يوصف بالمصادر) كما يوصف بالمشتقات فيقال رجل فضل (ورجل عدل) كما يقال رجل فاضل وعادل ... فهذه المصادر كلها كما وصف بها

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٥٤ .

للمبالغة ... وقالوا رجل عدل ورضى وفضل كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل ، ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا . " ^(١)

تعدد العلل واختلاف النحاة في التعليل .

واتضح له أن بعض آراء النحاة وأحكامهم كانت وراء تعدد العلل التي أسهمت وبشكل كبير في صنع تلك الأوهام النحوية التي أنبأت عن قصور في فهم بعض المسائل النحوية وعن عدم تعمق في فلسفة النحو العربي وعلاقته بالنص اللغوي العربي الذي لا يكون نصا لغويا سليما بغير نحو ودون قواعد تنتظمه وتجعله فصيحاً سليماً بليغاً ذا معنى وتأثير وجمال . ولذلك وجدناه يقدم بعض الآراء التي تسعفه في التوصل إلى ما يسهم في الانطلاق في فهم النحو انطلاقاً فيه فلسفة وفكر معمق مبني على التعلم والحاجة والتحليل الصائب والتعليل غير الجدلي والعلّة القريبة التفسير والحمل على البيان والتوضيح والإعراب السائغ . ومن تلك الآراء نجده يقدم رأي ابن مضاء القرطبي الذي يقول فيه " لا يصل أحد من (علم النحو) إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه " ^(٢)

كما وجدناه ^(٣) يورد قولاً الفارسي في الرماني المولع بالتعليل الجدلي والعلّة النحوية : " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله

^(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٣ ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

^(٢) القرطبي ، ابن مضاء ، مقدمة كتاب الرد على النحاة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ص ٨٢ — ٨٣ .

^(٣) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

فليس معه شيء ... " (١)، ثم يقتدي عباس حسن بآبن مضاء القرطبي ويأمل أن تكون آراؤه حافزا إلى تدارك الداء ، والمبادرة إلى علاجه بوضع النحو الموحد المصفى ، " ثم تنقيته من العلل الشوائب ، والثالث ، وما يليها ؛ فلا نستبقي من العلل إلا الأوائل ، وما يشبهها ؛ مما لا يدعو إلى تأويل ، أو تحل ؛ أو تعدد في الوجوه الإعرابية ... مهملين ما عداها من العلل التي أعلت النحو ، وأضاعت الجهد والوقت في عبث لفظي ، لا غناء فيه ... " (٢)

وعندما اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا نحو : (تصبب زيد عرقا) ، ذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز . واحتج الكوفيون على جواز التقديم بالنقل وبالقياس .

واحتج البصريون بقولهم : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (تصبب زيد عرقا) أن المتصبب هو العرق ، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا .

أما القياس فإنه يجوز تقديم التمييز على العامل لأن التمييز في المعنى فاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، وإذا جاز ترك جواز التقديم هناك لدليل ، جاز تركه هاهنا لدليل . وهذا ما

(١) السيوطي ، جلال الدين ، بغية الوعاة ، ص ٣٤٤ .

(٢) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ١٩٥ - ١٩٦ .

ذهب إليه بعض الكوفيين ومن معهم من البصريين ، وهو عند ابن الأنباري صحيح في كتابه (الإنصاف)^(١) ، إذ بين عباس حسن أن مثل هذه المسائل وتعدد العلل فيها يبعث على تعقيد النحو وقواعده وتعلمه وتعليمه .

العلل النحوية:

العامل ونوعه وهيئته وموضعه

وأوائل العلل أو ما يشبهها يتوقف على العامل ونوعه وهيئته وبنيته ، مع الأخذ بعين الاعتبار أي موضعه الواجب هو أم جاء متقدما أم إنه متأخر عن معموله ؟ لأن " وجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما ، وكأن هذا العامل أمانة قاطعة على المطلوب ، ورائد لا يضل . أما العامل (المتكلم) فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها ، وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربيا أصيلا ؛ ينطق اللغة العربية بفطرتة ... " ^(٢) ويرى عباس حسن في هذين الأمرين أنهما إن توافرا سيسهمان في إصلاح النحو وتيسيره في المسائل المتعلقة بالعامل وما ينشأ عنها من مشكلات أو معيقات تقف حائلا أمام تعلمه وتطبيقه وفهمه . إذ يرى أنه لا مفر من تطهير النحو العربي من تعدد العوامل للمعمول الواحد إن اتجهت الإرادة نحو إصلاح اللغة العربية والنحو العربي وتيسيرهما .

(١) الأنباري ، كمال الدين أبي البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ١١٣ - ١١٦ .

(٢) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

وفي هذا لم يفرق النحاة بين العامل اللفظي الذي يتضمن معنى الفعل بحروف الفعل ، والعامل المعنوي " الذي يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كألفاظ الإشارة ، والاستفهام وأحرف التمني والتشبيه " ^(١)

وأشار عباس حسن إلى أن بعض النحاة " يستثني من العامل الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه ، شبه الجملة بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) " ^(٢) وأورد مسألة من مسائل النحو للاستدلال بها على وجه التيسير الذي أراده ، فأخذ برأي النحاة الذين أجازوا مثل هذا العامل وأجازوا تأثيره في معموله ، سواء أتقدم العامل على المعمول أو تأخر ، ومثال ذلك عندما أجاز النحاة تقدم الحال على العامل الظرف أو تأخره عنه ، أو عندما أجازوا تقدم الحال أو تأخره على الجار ومجروره أو تأخره عنهما ، نحو : (الحارس عند الباب واقفا) .

الحذف والتأويل والتخريج والتقدير

ويرى عباس حسن أن لا مفر من تطهير النحو العربي من تعدد العوامل للمعمول الواحد إن اتجهت الإرادة نحو إصلاح اللغة العربية والنحو العربي وتيسيرهما . " والوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كل تأويل ، وتخريج ... ، وأن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة الصادرة عمن يصح الاحتجاج والاستشهاد بكلامه ، كما رويت ونقلت إلينا ، ونبيح القياس عليها ومحاکمتها ، ونغير من أصول القواعد النحوية ما يحرم هذا أو يعارضه ؛

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٢٩ .

فتسلم الألفاظ والأساليب القديمة بغير حاجة إلى تخيل وتوهم ، ويتسع مجال التعبير أمامنا لحاكتها من غير كلفة ، ولا معاناة ، ولا طول دراسة صناعية للمشكلات الجدلية النحوية ...^(١)

كما دعا عباس حسن إلى تفحص التأويلات والتقديرات والتعليقات التي أصدرها النحاة للوصول إلى الإعراب الذي يروونه مناسباً ، إلى أن بلغ به الأمر أن ينظر في الآراء المختلفة ليبين عن العسير منها ، بغية وضع البديل اليسير محله . ومثال ذلك ما ورد في باب العطف ومسألة العطف بالواو التي يرى الكوفيون أن من خصائصها أنها تقع زائدة ، كالواو الواردة في قوله تعالى : (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم) .^(٢)

في الحين الذي يرى فيه البصريون هذه الواو بأنها عاطفة أصلية وجواب (إذا) و (لما) محذوف . وهذا تأويل غير مقبول ، ولكن التأويل العسير ، فإنه في قول الشاعر :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يغبني

فالأصل في النص الذي لا يحتمل التأويل أن يقول الشاعر : (فإذا أنت ...) فالعسر ناتج عن هذه التأويلات التي يرى عباس حسن أنه لا داعي لها ، وبذلك فإن " مذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفاً ، والأخذ به هنا أيسر ، لكن الأفضل التخفف من الزائدة قدر الاستطاعة ، والبعد عن استعمالها ؛ فرارا من اللبس ، ومن التأويل بغير داع ."^(٣)

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ٢١٥-٢١٦

(٢) القرآن الكريم ، سورة الزمر ، آية ٧٣ .

(٣) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٣ ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

طرائق الإعراب وتعددده

وقف عباس حسن على نوعي الإعراب في النحو العربي ، وأبدى آراءه في تيسير كل منهما

على متعلم النحو والعربية ، وهذان النوعان هما : -

١ - الإعراب التقديري : أما الإعراب التقديري ، فإنه مسألة مهمة تضع بعض متعلمي العربية والنحو العربي في اضطراب عند إعراب بعض الكلمات مما يؤدي إلى إشكال الإعراب وعدم وضوحه لدى المتعلم ، والأصل أن " تقدر الحركات الثلاثة جوازا على الحرف الأخير من الكلمة ، إذا سكن للتخفيف : كتسكين الحروف الآتية في الكلام ، نشره ونظمه ، وفي بعض القراءات القرآنية . فقد سكنت الهمزة المكسورة في قوله تعالى : (فتوبوا إلى بارئكم) ... وسكنت السين المضمومة في قوله تعالى : (قالت لهم رسلهم وسكنت الراء المضمومة في قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ... ومن التيسير أن نقول في كل كلمة من الكلمات السابقة وأشباهها : إنها مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مجرورة ، بالعلامة الأصلية وسكنت للتخفيف . "(١)

وفي السياق نفسه ، يرى عباس حسن أنه لا داعي للتقديرات في بناء الفعل الماضي على

السكون في آخره إذا اتصلت به التاء المتحركة أو نون النسوة ، أو في بنائه على الضم في آخره إذا

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

اتصلت به واو الجماعة ، إذ التيسير في تعليم هذه المسألة يكون بالأخذ بالرأي القائل بأنه مبني على

السكون مباشرة في الحالة الأولى ، وعلى الضم في الحالة الثانية .^(١)

ودعا عباس حسن إلى إعراب فعل الأمر الذي اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشراً ،

نحو : أشكرون من أحسن إليك ، بأنه فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وذلك أيسر

وأوضح وأوجز من إعرابه بأنه فعل أمر مبني على السكون المقدرة التي منع من ظهورها الفتحة

الآتية لمناسبة النون .^(٢)

وقبل ذلك كان الدكتور شوقي ضيف الذي استضاء بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه

(الرد على النحاة) قد دعا في كتابه (تجديد النحو) " إلى إلغاء الإعراب التقديري في المفردات

مقصورة ومنقوصة ومضافة إلى ياء المتكلم ومبنية . ورأى أيضا " إلغاء الإعراب المحلي في الجمل

بحيث لا يقال مثلا : الجملة خبر محلها الرفع بل يُكتفى بالقول إن الجملة خبر ومثلها جملة النعت

وجملة الحال وجملة الصلة وجملة جواب الشرط ."^(٣)

٢ - الإعراب التفصيلي : وتحقيقا للتيسير والتخفيف والاختصار على متعلم اللغة والنحو يرى

عباس حسن أن هناك إمكانية للتعرف على الأوجه الإعرابية بجملتها دون احتمال العناء في

الإعراب التفصيلي لكل حالة ، وأنه يكفي الأخذ بالإعراب الأسهل والأبسط ، إذ الغرض من

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٩٣ ، بتصرف .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٩ ، بتصرف .

^(٣) ضيف ، شوقي ، تجديد النحو ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٢ ، ص ٤ .

الإعراب التفصيلي هو سلامة النطق ، وصحة الضبط المؤدي إلى صحة المعنى المراد ، وهذا لا يتحقق إلا بمعرفة القواعد الإجمالية والاقتصار عليها .^(١)

البناء والإعراب

أما في المسائل النحوية التي تلمس النحاة فيها أسبابا للبناء وأسبابا للإعراب ، فقد وجد عباس حسن أن أكثرها غير مقبول في رأيه فدعا إلى نبذها ، كقولهم في علة بناء الفعل ، وفي علة بنائه مع نون التوكيد أو نون النسوة ، إذ هما من خصائص الأفعال ، وإذا وجدت إحداهما في الفعل أبعدته عن مشابهة الاسم المقتضية للإعراب .^(٢) فالمشكلة التي يريد علاجها تتمثل في خلق النحاة عللا يحاولون بها إثبات أصل أو عدول عن أصل بسبب أو لأسباب لا جدوى منها وما هي إلا من قبيل الجدل الذي يبعث على التردد وعدم الاقتناع أحيانا بما يذهبون إليه وبما يرونه ويحكمون به على العلة والمعلول ، كما فعلوا في علل البناء والإعراب التي لم يعرف العرب لها مبررا . ويرى أن التيسير على دارسي النحو لا يتأتى إلا بالرجوع إلى القياس الصحيح الشائع وإلى " السماع عن العرب الأوائل واتباع طريقهم التي نقلت عنهم دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل ، التي لا تثبت على التمهيص . " ^(٣) وهذا يوجب إهمال بعض ما قاله النحاة وعدم الإشارة إليه في تعليم وتعلم النحو العربي .

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣ ، بتصرف .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٨١ - ٨٢ ، بتصرف .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٨٦ .

ولما وجد عباس حسن في مسألة الضمائر ومسألة أسماء الإشارة وغيرهما من الأسماء مثل : (يا كيف .. ، يا هؤلاء ... ، يا كم ... ، يا هذا ...) أن بعض النحاة قد صرحوا بأنها أعلام تنادى بحروف النداء ، وتعرب بضممة ظاهرة أو ما ينوب عنها ، ورأى أن في هذا الإعراب توسعة وتيسيرا محمودين ، " لأنه يجعل حكم المنادى المفرد العلم مطردا ؛ يعم ويشمل صورا كثيرة بغير تفرقة ولا بتشتيت . ومن ثم كان الأخذ به أفضل " ^(١) مع أن الشائع عند أكثر النحاة والحققين يدعو إلى واجب إعراب الكلمة المبنية إذا نقلت وجعلت علما لغير ذلك اللفظ ، وبذلك يكون الواجب اعتبارها معربة بعد النقل وقبل مناداتها ، وتناسي البناء السابق ، مع مراعاة هذا الاعتبار عند ندائها ، وذلك لأنها تعامل بموجبه معاملة الأسماء المعربة الأصلية الإعراب .

ورأى عباس حسن أن في هذا توضيحا وتعقيدا ، فدعا إلى التيسير والتوسعة ، بإعرابها مبنية ، ويقصد بذلك " البناء على الضمة أو ما ينوب عنها ، من غير تفرقة بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم ، مبني أو غير مبني ، لأن إدراك هذه التفرقة والوصول إلى معرفتها اليوم عسير كل العسر على جمهرة الناس ففي الاستغناء عنها راحة بغير ضرر . " ^(٢)

الصرف والمنع من الصرف :

وفي مسألة الاسم المعرب الممنوع من الصرف ، توقف عباس حسن وقفات تحليلية تناول فيها التعليقات الطويلة في عدم تنوينه ، وبين أن تلك التعليقات يرفضها التأمل وتستحق الإهمال في

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٤ ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٥ .

هذا الوقت ، وأشار إلى أن ملخص كلام النحاة خيالي ومدفوع بمراعاة القواعد العلمية وتطبيق الأسس الفلسفية المنطقية ، وأثبت بأن السبب الحق في تنوين بعض الاسماء وعدم تنوين بعضها الآخر هو أن العرب الفصحاء نطقوا بهذا منونا ، وبذلك غير منون ، وما فعلت ذلك إلا بفطرتها وطبيعتها .^(١)

إن اختلاف النحاة في مسألة العلم الموازن صيغة منتهى الجموع — مثال : (كُشاجم ، مكارم) — جعل عباس حسن ينظر في الصواب وفي الأيسر في هذه المسألة ، إذ وجد أن رأي سيبويه ومن معه من النحويين ببقاء العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ممنوعاً من الصرف إذا طرأ عليه ما يقتضي تنكيره ، وزوال علميته ، ليبقى على صورة الجمعية وشكلها . وعلى ذلك تكون " صيغة منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، في جميع حالاتها . حتى الحالة التي تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته . " ^(٢) في حين أن فريقاً آخر من النحاة يقولون بأنه " لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة وقد زالت علميته . " ^(٣)

ويقول في مسألة مخالفة العلم للطريقة السائدة : " أما مخالفة العلم للطريقة السائدة في الفعل فتظهر في كلمة مثل : ألب فإفها على وزن المضارع : أنصر ، أو : اكتب . فإذا صارت علماً فإفها لا تمنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولامه الإدغام

^(١) بتصرف ، حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

^(٢) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٤ ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

^(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٦ .

إذا كانا من نوع واحد ، مثل : (أعد وأصد) ؛ فأصلهما : أعدد ، وأصدد ، ثم وقع الإدغام . وإذا صار (الب) وما شابهه علما لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل في الإدغام . وهذا رأي فريق من النحاة .^(١) ويبدو أنه لا يميل إلى إتباع هذا الرأي وإنما يميل إلى رأي سيبويه الذي رأى منع العلم المخالف للطريقة السائدة في الفعل في مثل الصيغ الواردة آنفا من الصرف " لأن الفك (عدم الإدغام) قد يدخل الفعل لزوما كما في التعجب مثل ؛ أشدد بفلان ، وجوازا في مثل : اردد ، ولم يردد ، وفي بعض ألفاظ مسموعة ..."^(٢) ورأى أن الأفضل والأنسب والأيسر الاختصار على رأي سيبويه .^(٣)

التعذر والاستثقال

وتوقف عباس حسن أيضا عند مسألة حذف حروف من كلمة وإحلال التنوين محل الحرف المحذوف ، مثل حذف حرف من الحروف الأصلية في بعض الأفعال الثلاثية عند اشتقاق المشتقات الأخرى كاسم الفاعل أو جمع التكسير ، فبين إن الحذف لا يكون إلا لداع قوي ، ومثل لذلك بالأفعال (بقي ، مضى ، ...) ، وقال إن التنوين المشاهد في (باق ، ماض ، باك) ما هو إلا تعويض عن الحرف الأصلي المحذوف ، فتكون الكلمة مرفوعة بالضممة على الياء المحذوفة ، ومجرورة بفتحة نائبة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة ، ودعا إلى تيسير هذه المسألة بغض النظر عما قاله النحاة لما في قولهم من التواء وصعوبة وتعقيد ، ورأى أن سبب الحذف في (فواعل) وأشباهاها هو من "

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٤ ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢١٥ .

(٣) بتصرف ، المرجع السابق نفسه ، ص ٢١٥ .

استعمال العرب ليس غير . فهم يحذفون تلك الياء ؛ رفعا ، وجرا ، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع - وما أشبهها - من غير أن يفكروا في قليل أو كثير مما نقلناه عن النحاة ، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئا . فلا علينا إن تركنا ذلك المنقول ، واكتفينا بما ذكرنا ؛ مسaire للعقل ، وتجنبنا للوعر الذي لا خير فيه ، بل الخير في استبعاده ونبذه . " (١)

هذا بالإضافة إلى حالة قلب الياء ألفا على الوجه السالف ، وحذف الألف وترك الفتحة قبلها دليلا عليها ، نحو : يا فرح ، وفيها يكون المنادى منصوبا مضافا وياء المتكلم المنقلبة ألفا ، المحذوفة ، هي المضاف إليه ، وكذلك حالة مجيئها بلغة سادسة هي أضعف نظائرها ولا تكاد تخلو من لبس في تبين نوعها ، ومن اضطراب في إعرابها ، وأوجب عباس حسن إهمالها اليوم متبعاً في ذلك من أهملها من النحاة القدماء ، ثم أشار إلى حالة مجيئها بلغة بقائها على الفتح بعد فتح ما قبلها ثم قلبها ألفا إذ إن الأيسر والأفصح إعراب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم منصوبا بالفتحة الظاهرة " للفرار مما يتكلفه بعض العربيين حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً . وحجتهم أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطالة . " (٢)

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٢) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٤ ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

العلل الصرفية

وفي مسألة أخرى رأى عباس حسن أن بعض العلل الصرفية تؤثر على بناء بعض الاسماء ، وبخاصة الاسماء المقصورة ذات الألف اللازمة التي لا تفارقها في أية حالة من حالات إعرابها الثلاثة ، ويكون ذلك التأثير بحذف الألف اللازمة لفظاً واعتبارها موجودة تقديراً ، وذلك " لأن الحذوف لعلة كالثابت ؛ وذلك كحذفها عند التنوين في مثل : فتى ، علا ، رضا ؛ فإنها موجودة تقديراً ؛ وهذا معنى قولهم : إن الألف المقصورة موجودة دائماً ، إما لفظاً وإما تقديراً . وعند الوقف يحذف التنوين - في الشائع - فترجع الألف ، ويكون الإعراب مقدراً عليها . وهذا هو الشائع في الإعراب اليوم ، ولا بأس به بل فيه تيسير " ^(١)

إنابة الحروف عن الحركات الأصلية

استقر رأي النحاة على " أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي أثر لمؤثر أوجدها ، ولا يتصور العقل وجودها بغيره . متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية ، ومجادلات (علم الكلام) ؛ من أن لكل حادث محدثاً ، ولكل موجود موجد . ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق ... " ^(٢)

ونظر عباس حسن في إنابة الحروف عن الحركات الإعرابية الأصلية ، وعد ذلك من اللهجات الضعيفة التي لا يحسن العمل بها اليوم ، كإعراب المقصور الذي تنقلب ألفه ياء عند

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

^(٢) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

إضافته إلى ياء المتكلم ، فيكون معربا بالياء بدل حركات الإعراب التي كانت مقدرة على

الألف ، مثال ذلك : (هدى عند إضافتها إلى ياء المتكلم تصبح هديً) .^(١)

وليس هذا فحسب ، وإنما هناك أمثلة عديدة في مسائل النحو العربي تدعو إلى الأخذ بدعوة

عباس حسن إلى التيسير والإيضاح ، كاستعمال اسم الإشارة (ذا) الذي هو

الأشهر ويحسن الاقتصار عليه . وكإعراب اسم الإشارة (ذا) واسم

الإشارة (تان) إعراب المثنى " بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني قبل تثنيته ، والمبني

لا يثنى ولا يجمع . " ^(٢)

" وأما ذا وتان ، واللذان واللتان ، فقليل إنما صيغ وضعت للمثنى ، وليست

من المثنى الحقيقي ، ونسب للمحققين ، وعليه ابن الحاجب وأبو حيان .

وقيل : إنما مشاة حقيقة ، وأنها لما ثبتت أعربت ، وهو رأي ابن مالك . " ^(٣)

ووجه التيسير في إعرابهما يتجلى في هذا الرأي الذي يستند فيه النحويون إلى أن " العرب

الفصحاء أدخلت عليهما علامتين الداليتين على التثنية ؛ والإعراب : (وهما : الألف والنون ،

والياء والنون) فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعا ، وعلى الياء نصبا

^(١) بتصرف ، حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ٣٠٦ .

^(٣) السيوطي ، جلال الدين ، همع الهوامع ، ت عبد السلام هارون ، ١٩٧٥ م ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ص ١٤٠

وجرا ، كما يرى فريق آخر من النحاة ؛ لأن الأخذ برأيه يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسبنا اليوم ... " ^(١)

ولما ورد عند العرب العلم المختوم بالياء والنون ، مثل (محمد بن) ، فالأحسن إعرابه إعراب المفرد ، والاقتصار على لفظه بالحركات في الرفع والنصب والجر ، " ليسره ومطابقته للواقع الحقيقي ... وهناك سبب هام يقتضي الاقتصار على هذا الرأي في العلم المختوم بالياء والنون هو : (المعاملات الرسمية) الجارية في عصرنا على الوجه المبين عند الكلام على التسمية بالثنى ... والقصد من سرد الآراء التي تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها ، دون أن نبیح اليوم استعمالها ؛ ومن الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة والاضطراب فيما ننشئه من كلام ، وإلى التعسير من غير داع ، فيما نمارسه من شؤون الحياة . " ^(٢)

الإضمار والإظهار

تناول عباس حسن ثلاثة أنواع من الضمائر التي لا بد من التيسير والتسهيل في استعمالها

وتعلمها في اللغة والنحو العربي، وهي: -

أ- الضمير المنفصل المستتر

ب- الضمير المنفصل الظاهر

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٤-١٤٥ .

ت- الضمير المتصل الظاهر

ورأى أن الأوضح والأيسر في تحقيق مهمة الضمير في الكلام العربي الذي يحتاج إلى نوع من الضمير يوجب اختيار الضمير المتصل ، وتفضيله على المنفصل الذي يفيد فائدته ويدل دلالته ؛ لأن المتصل أكثر اختصاراً في تكوينه وصيغته ، لما في ذلك من الفوائد في سهولة التركيب ، ووضوح التعبير ، ولأن النحاة متفقون على أن " الأصل العام الذي يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو : اختيار المتصل وتفضيله ما دام ذلك في الاستطاعة ، ولا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا لسبب ."^(١)

ومن باب التيسير والتخفيف ، يرى عباس حسن أن مراعاة الأمر الواقع واعتبار الضمير (هاء) الغائب بنوعيه المذكر والمؤنث ، والضمائر التي لا تقتصر على نفسها وفي آخرها زيادة لازمة ، مثل : (إياك ، إياكما ...) كلا متكاملًا غير مجزأة فيعرب الواحد منها إعراباً واحداً وكأنه كلمة واحدة ، وبذلك يتحقق الاختصار في الإعراب ، وتجنب اللغة ما يسيء إلى سلامتها وفصاحتها .^(٢)

وبحثاً عن تيسير إعراب ضمير الفصل ، فقد أشار عباس حسن إلى أن أيسر إعراب وأنسبه أن لا يعتبر ضمير الفصل ضميراً ، وإنما يعتبر (حرف الفصل) ولا عمل له ، أو أن يعرب الاسم الذي بعده على حسب حاجة ما قبله دون النظر والاعتبار إلى حرف الفصل الموجود ، فيجري

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

^(٢) بتصرف ، المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢١- ٢٢٢ .

الإعراب على ما قبل حرف الفصل وما بعده من غير التفات إليه . وذلك للتخلص من التقسيم

المرهق والتفصيل العنيف الذي يردده أصحاب الآراء الجدلية .^(١)

وفي صورة أخرى بين أن " الأحسن اعتبار (إيا) ومعها علامة الخطاب التي بعدها ، هما

الضمير المنصوب ، ولا داعي لاعتبار الضمير هو (إيا) واعتبار ما بعده حرف

خطاب . " ^(٢)

اللبس والغموض في التعبير

ولما تعمق عباس حسن في المشكلات التي أدت إلى تعقيد النحو ، تبين له أن ذلك التعقيد

قد تجاوز المسائل النحوية إلى الأساليب البيانية فأفسدها ، لما يحمله ذلك التعقيد من خطورة التحكم

الضار في فنون القول الأدبي ، ويعزو ذلك التعقيد إلى تعدد الآراء والأحكام في العامل النحوي

الذي تعدد في بعض صور القول أو حذف منها ، وفي الحاليين كان عرضة للتأويل ، إذ " تعرض

الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ؛ ولاقى الشعراء والكتاب وغيرهم عنتا في إرضائهم ، وإنقاذ

الألفاظ والأساليب من تجريحهم . فلم يكن الأمر - إذا - مجرد تعليل أجوف . بل امتد أثره إلى

النواحي العملية الواقعية ، وكان من ثماره المرة التحكم القاسي في صحة الألفاظ والأساليب وعدم

صحتها ، وتضييق مجال التعبير . " ^(٣) فرأى عباس حسن أن التيسير ينبع في هذا الحال من فلسفة

ومن ضرورة تناسب المتعلمين في العصر الحاضر ، مستفيدين من أيسر الآراء والأحكام التي جاء بها

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

^(٢) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٤ ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

^(٣) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

النحاة وهم يستندون فيها إلى تحكيم المنطق والعقل في نظم القول على القواعد النحوية الميسرة التي

لا تعرف التعقيد بقدر ما تجعل ذلك القول واضحا ومفهوما ومعبرا

وبين عباس حسن أن الشواهد والأدلة كثيرة وتنطق " بأوضح بيان بما أصاب

اللغة (ضبطا ، ومبنى ، وأسلوبا) في صميمها من إساءات بالغة بسبب إخضاعها للعلل

والتعلات ، واستبداد هذه بتلك ، ولا شفاء لها مما أصابها إلا بإهدار (التعليقات) وإزاحتها عن

صدرها بعد أن أوسعت الخلاف وعددت الآراء ، توسيعا وتعديدا ليس مصدرهما لهجات العرب

التي سبق الكلام عليها ، وإنما مصدره المجادلات الزائفة ، والمماحكات اللفظية ، فاشتد بها الداء .

اللهم إلا التعليقات النظرية . " (١)

لقد كانت دعوة عباس حسن إلى التيسير تستند إلى الحجة والبرهان في كل مسألة من هذه

المسائل النحوية ، لعله يساهم في تيسير النحو وتوضيحه وإصلاح معوجه وبسطه بين يدي المتعلمين

بأبسط الصور وأسهلها ، لتستقيم عندهم اللغة تحدثا ولفظا واستماعا وقراءة وكتابة وتفكيراً . ولما

تبينت له تفصيلات هذا الموضوع وفي كل جوانبه ، دعا إلى إعادة درس النحو ، والعمل على

معالجة مشكلات النحو وآفاته ونقاط الضعف والتعقيد فيه . ليكون الكلام الملفوظ أو المكتوب

متوافرا على المزايا والخصائص اللغوية والنحوية والأدبية التالية :-

أ- صحة التركيب اللغوي وسلامته وفصاحته .

(١) حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

ب _ صحة التعبير اللغوي وسلامته وبيانه وبلاغته .

ج _ صحة المستوى النحوي والصرفي في التعبير اللغوي .

د - صحة المعنى واتساق اللفظ مع المعنى .

فقد أراد عباس حسن أن يكون النص القرآني هو المصدر اللغوي الأقوى والأسمى في مراجعة النحو وأحكامه وقواعده ، لوضعه بما فيه المناسبة والتسهيل والتيسير ، وفيما بعد يأتي المصدر الثاني وهو الكلام العربي الذي جمعه اللغويون والنحاة ودونوه ليحتجوا به وليتخذوه مصدرا ملهما وفاقها لهذا العلم الجديد علم النحو العربي .

وبعد ، فإن عباس حسن قد انطلق في دعوته إلى تيسير النحو وإصلاحه من معنى التيسير الدال على التبسيط والتجديد بأساليب تسهل على متعلم اللغة والنحو وتبسط أمامه السبل لامتلاك المهارات اللغوية التي تتماشى مع قواعد وأحكام لا تعقيد فيها ولا صعوبات تحول دون فهم محتوياتها ومسوغاتها على جميع المستويات اللغوية وعلى جميع مستويات القواعد والأحكام .

وبناء عليه ، فإنه يمكن القول إن عباس حسن كان يستخدم في تحقيق تلك الغايات والأهداف عدة أساليب وطرائق كان من أهمها الأسلوب التعليمي الذي يعرض به الموضوع أو الباب النحوي وما ينضوي تحته من مسائل لغوية ونحوية وصرفية ، فيأخذها مسألة مسألة ، ثم يجزئ المسألة إلى وحدات صغيرة ، فيعرض الآراء في إعراب مفردات التعبير والتراكيب اللغوية رأيا رأيا ، ويبين أحكام النحاة فيها ، وكأنه يبحث عن الرأي السديد والحكم الأنسب فيناقشه ويبيدي رأيه فيه مستعينا بعلوم اللغة الأخرى ويعلم الصرف الذي لا يفترق عن ملازمة علم النحو في جميع أبواب النحو وموضوعاته ، ومستعينا بكلام العرب القديم والحديث ليأخذه حجة يحتج بها ودليلا

يستدل به على صواب رأي أو صدق حكم ، أو بيان خطأ رأي أو فساد حكم ، بحيث يستطيع من ذلك الخلوصل إلى موازنة بين الآراء أو بين الأحكام ، تقوده إلى التوصل إلى الحالة السهلة البسيطة الميسرة في تلك المسألة النحوية ، وإن اشتملت على نادر أو شاذ ، مسموع أو يمكن القياس عليه ، ولطالما اعتمد عباس حسن على المقيس إن وجد دون عناء ، وعلى المسموع من كلام العرب على اعتبار أن المسموع يؤخذ به دون النظر إلى القياس على اللغة السابقة فيه ، ومع النظر إلى القياس على اللغة الحاضرة المتداولة على الألسنة والأقلام في الوقت الحاضر .

ولذلك وجدنا أن عباس حسن يدعو إلى التحرر من كثير من الآراء والأحكام وبخاصة تلك التي لا يستريح العقل لها ولا تبعث على قبول العلة أو المسوغ المبني على التحليل المضطرب ، أو تبعث على الخلاف بين الأحكام والآراء وإثارة الجدل الذي لا نفع فيه ولا فائدة ، إذ غالباً ما وجدناه يناقش الإعراب السابق بالاستناد إلى القاعدة النحوية ويحاول إعادة صياغتها بما يتناسب مع الأفهام والعقول الحاضرة ، باحثاً في آراء جبهة النحاة وأحكامهم ، أو في آراء الكوفيين وأحكامهم ، أو آراء البصريين وأحكامهم ليجري المقابلة بين الآراء والأحكام ، فيخرج بعدئذ برأي مقنع يسير سهل لا يستعصي على الأفهام والعقول في مختلف المراحل العمرية للمتعلم أو الباحث في باب من أبواب النحو العربي .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان يميل إلى التحليل والشرح المبني على الأمثلة ذات التراكيب البسيطة غير المعقدة ، وسواء أكانت واردة في مصنفات ومؤلفات النحاة أم كانت من نسجه واختياره وتركيبه ، ليتمكن من الاحتجاج بها والاستدلال بها على ما فيه تسهيل وتيسير واستحسان .

ولا بد من القول في المحصلة بأن عباس حسن لم يتعصب لرأي أو حكم لأحد من النحاة أو لفريق منهم ، كما لم يتشبث أو يتعصب لرأي من آرائه هو أو لحكم صدر به في شأن قاعدة أو مثل أو مسألة نحوية كانت أو لغوية أو صرفية ، مما يقودنا إلى القول بأنه كان موضوعي البحث والدرس لا يهدف إلا إلى إظهار النحو العربي بأفضل الصور وأيسرها ، وإلى تهذيب النحو وإصلاحه وتخليصه من الشوائب والأدران والآفات ومواطن الضعف التي تجعله صعب الفهم والإدراك وعسير التطبيق والتوظيف وبعيد المنال في تعلمه وتعليمه ، ولذلك كانت دعوته مبنية على فكر لغوي وفكر نحوي وفلسفة تربوية اجتماعية يقصد من ورائها حماية اللغة العربية في نحوها وصرفها وفي تعليمها وتعلمها على كافة المستويات الاستعمالية التداولية في التراث والثقافة والحضارة العربية والإسلامية ، وكأنني به يحمل رسالة في هذا الموضوع مثل الرسائل التي حملها علماء العرب والعربية ممن سبقوه أو ممن عاصروه ، ليرثها من سيأتي من بعده ، فيسيروا على الدرب الذي سار عليه الأوائل وتبقى العربية التي حفظ القرآن الكريم بها وحفظت به فامتلكت القداسة من قداسته ، وحماها باقون بقاءها وبقاء القرآن الكريم .

الفصل السادس

منهجه في التأليف النحوي والبحث اللغوي

اضطلع عباس حسن بمهمة شاقة في رأي البعض ، وسهلة في رأي بعض آخر ، وهذه المهمة تتعلق باللغة العربية وعلومها ، وكان اضطلاعها بها منذ أن كان طالبا على مقاعد الدراسة ، وتزايد الأمر عندما صار معلما ومن بعد أستاذا ورئيسا لقسم اللغة العربية في المعاهد والجامعات ، وتجلى هذا الاضطلاع بهذه المهمة في توجهه نحو البحث والدرس اللغوي والنحوي في العربية وعلومها ، إلى أن أوجد على أرض الواقع أبحاثا ومؤلفات وضعها بين يدي المتعلم والمعلم والباحث ، فوصفه من تحدثوا عنه بأنه ذو شخصية تفردت بالبحث النحوي واللغوي تدريسا وتأليفا ، ووصفوه أيضا بأنه الأستاذ النحوي الضليع ، الذي ألف في النحو تأليفا محبا إلى النفوس ، فكان لطيف الإبانة ، قوي الإقناع ، فصيح الحجة ، جنب النحو الشوائب والعيوب والأدران والأوهام والعلل الزائفة ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فتميز بطبع الباحث اللغوي النحوي ، البعيد عن التطبع والتكلف في البحث والدراسة ، مما جعل نهجه يتصف بهذه الصفات من اللطف والقوة والنصاعة .^(١)

ودعاه عمله في البحث والتأليف إلى أن يكون سائرا على نهج واضح مبين ، تحقيقا لأهدافه ، وتيسيرا على المتعلمين وتسهيلا عليهم في تعلم اللغة والنحو بمنهج يساهم في تحقيق غاياتهم

(١) عمار ، أحمد ، . كلمة بعنوان (الأستاذ عباس حسن) . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . مج ٤ (٢٢٤) : ص ١٦٨ .

المنشودة ، فجاء منهجه مبنيًا على أهداف يراود تحقيقها ، وعلى خطة ذات خطوات وإجراءات متتابعة منتظمة متواصلة.

ولطالما تداخلت الأهداف عنده مع إجراءات الخطة وخطواتها ، مما صور الأهداف وكأنها من أسس خطته أو كأنها من خطواتها وإجراءاتها ، ومن ذلك ما قام به من أعمال تذلل اللغة ، أو تختصر قاعدة ، أو توضح طريقة تدريس من طرائق تدريس اللغة والنحو والبلاغة والبيان ، أو تساعده على التخلص من علة زائفة أو خلاف ضار بالنحو ، أو تجمع مزايا أحكام أو آراء مقبولة صحيحة . وما كان ذلك إلا محاولات اتسمت بالهادفة القوية المؤدية إلى ما لمسناه وما تبين لنا من نتائج تمخضت عنها أبحاثه ودراساته.

لقد كان لعباس حسن منهج عام في الدراسات النحوية واللغوية والنقدية والتأليف فيها ، ومنهج خاص مشتق من المنهج العام ، سار عليه في كل بحث من أبحاثه ، ومن ذلك منهجه الخاص في كتابه (النحو الوافي) الذي أشار في جزء من إجراءات تأليفه إلى العملية المنهجية بشقيها النظري والتطبيقي ، إذ قال : " وأطلت الوقوف عند هذه وتلك أديم النظر وأجبل الفكر واعتصر أطيب ما فيهما حتى انتهيت إلى خطة جديدة تجمع مزاياهما وتسلم من شوائبهما ، وقمت على تحقيقها في هذا الكتاب متأنياً صبوراً ، ولا أدري مبلغ توفيقي ولكن الذي أدريه أنني لم أدخر جهداً ولا إخلالاً . " (١)

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٨ .

وقد تميز منهجه بمميزات تفرد بها عن غيره من اللغويين والنحاة المعاصرين ، ولعل أولى مميزات منهجه وخصائصه ميزة المنهج المعتمد على نظرية البحث والتأليف ، تلك النظرية التي تجمع بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي للمنهج ، ولذلك وجدناه يضع خطة البحث والتأليف أولا ، ثم يقوم بتجميع مادة النحو كله وما يتصل به من الصرف ، أو تجميع مادة اللغة والدراسات والمؤلفات المتعلقة بموضوعه ، لتكون المادة المعرفية والعلمية متوافرة بين يديه لتبويبها وتصنيفها وترتيبها وتحليلها ووصفها وإصدار الحكم أو الرأي الذي يراه في شأنها . كما تميز منهجه التكاملي الذي يجمع بين عناصر متعددة من مناهج البحث المختلفة كالمنهج الوصفي أو منهج تحليل المحتوى أو المنهج الاستقصائي أو المنهج الاستقرائي أو المنهج التاريخي ... إلخ ، ولذلك ، كان يجمع كل ما يتعلق بالمسألة الواحدة ، ويرتب ما جمعه ويصنفه ، ومن ثم يقسم كل مسألة قسمين :

١ - قسم موجز دقيق يناسب طلاب الجامعات من تخصصات الدراسات اللغوية، ويلي احتياجاتهم السليمة بصورة منهجية. ويتركز هذا القسم على بيان أول المسألة وصدرها .

٢ - قسم يأتي بعد كل مسألة بعنوان مستقل هو (زيادة وتفصيل) وهذا مخصص للأساتذة والمختصين... يتعلق ببداية المسألة وتقديم المادة النحوية أو الصرفية الصالحة للطالب أولا ، والموائمة لقدرته ومنهجه ولدرجته في التحصيل والفهم مع توخي الدقة والإحكام فيما يقدم له نوعا ومقدارا ثانيا.

وفي كلا القسمين يعرض جوانب المسألة بتفصيل ودقة، إلا أن القسم الأول منهما كان يضمه السهل اليسير من المعارف والمعلومات والقواعد والآراء والأحكام، بالإضافة إلى بيان

الشواذب والأوهام والعلل الزائفة والخلافات بين النحويين ، وتسجيل سمات المسألة تسجيلاً يكفل شرحها وتوضيحها والوقوف على جزئياتها .

أما في القسم الثاني منهما ، فيورد ما تعقد من جوانب المسألة اللغوية أو النقدية ، فيعيد وصفها بأسلوب ينم عن أوجه التعقيد بمثل ما ينم عن أوجه العلو في مستواها المعرفي والعلمي ، فيضيف إلى ما سبق من القواعد والآراء والأحكام والتحليل والتفسير ما فيه زيادة وتفصيل مفيد للخاصة من المتعلمين أو الباحثين .

وتتميز منهج عباس حسن أيضاً بالتركيز على اللغة المستعملة في المرجع القديم والكتاب الحديث لبني لغة مؤلفاته معتنياً بها أكمل العناية من حيث الوضوح ، وصدق الأحكام والبسط والاسترسال دون تعقيد أو غموض أو حشو أو فضول ، مع عدم الاعتراض أو المخالفة إلا بعد الاحتراز والحذر والحرص على الإبقاء على ما ورد في الشواهد والأدلة بأساليب القدامى وتعبيراتهم ، وقد تجلّى ذلك في خطوتين منهجيتين ، هما :

١ - العناية باللغة في مؤلفاته تعبيرا وتركيبا وأسلوبا .

٢ - عدم التفكير في تغيير الاصطلاحات العلمية المأثورة .

ولقد قادته أعماله إلى الاقتناع بمؤلفات القدماء بما فيها من مادة لغوية تشتمل على الاصطلاحات العلمية التي يتم تركيبها بإجماع المختصين والمشتغلين بها ، إذ اشترط المؤلفون السابقون شروطا لتغيير المصطلح أو تركيبه ، فأفاد منها عباس حسن ، مما دعا إلى وضع مؤلفاته بلغة أكثر تيسيرا ووضوحا وبيانا من أولئك القدامى .

وعليه، فقد كان عباس حسن يستخدم المصطلحات النحوية كما وردت عند النحاة دون تغيير أو تعديل مع إيضاح المقصود بالمصطلح العلمي إذا استدعى الأمر ذلك . وكذلك الشأن بالنسبة للقاعدة النحوية التي يرى صحتها وصوابها وتطابقها مع المصطلح العلمي والقاعدة النحوية .

وتطلب منهجه الوقوف على الأمثلة والنماذج، واختيار الأمثلة الواضحة التي تسعفه في بيان القاعدة ، أو فائدة الشاهد ، وكشف الأمثلة الغامضة منها ، وتوضيحها بقصد تيسيرها . فكانت إشارات إلى النافع المفيد ، وكانت إشارات إلى الغث منه بتجنبه وعدم استعماله ، وقد جاء ذلك عنده في عدة مظاهر ، نذكر منها :

- ١- دراسة المثل أو النموذج لغة واستعمالا .
- ٢- تبسيط المعقد من النماذج والأمثلة
- ٣- دعوة المعلمين إلى اللجوء إلى التطبيق النحوي باستعمال الشواهد والأمثلة المناسبة للعصر والمناسبة للبحث .
- ٤- مقابلة الشواهد والأمثلة القديمة بما يوازنها من الشواهد الحديثة التي تحقق الهدف وتيسره تجنباً لخطورة الشواهد القديمة المعقدة ، وتقريباً للهجاء العربية ، فيقرب بذلك فهم النصوص القديمة ، ويقرب صوغ أدب حديث فيه من البيان والروعة والأسلوب ما يجعل اللغة العربية محبة إلى النفوس وسهلة في تناولها ودرسها وتطبيق قواعدها .

لقد اعتمد عباس حسن على كثير من الآراء النحوية التي أبدتها النحاة باتفاق أو بخلاف ، وفي الغالب كان يميل إلى الرأي الأوفى ، وهو رأي جمهرة النحاة ، كاعتماده في الاسماء الستة على آراء الجمهرة من النحاة .

وغالبا ما سعى عباس حسن إلى الوقوف على العلل النحوية الزائفة التي تعلل بها النحاة وتركت عليها آراؤهم ، فجاءت في معظمها ضارة معقدة للمسألة اللغوية ، محاولا بعد البيان تجنبها والدعوة إلى إهمالها وإغفالها مبينا الأسباب الداعية إلى فراره منها ، نحو اهتمامه بالنطق العربي المسموع والمقيس الذي اتخذ منه قاعدة في معالجة الشواهد والأمثلة الواردة ، ومراعي ما يمكن أن يستعمل منها دون أن يكون للعلل عيب أو فساد في وضع اللغة وقواعدها على منهج صحيح يجعلها تُبقي على فصاحتها وصحتها كما يجعلها تأتي بأساليب بعيدة عن التأويل أو التعقيد ، فكان دوره يتركز على الأخذ بالآراء والعلل المستحسنة المبنية على الاتفاق بين النحاة نابذاً بذلك أي خلاف كان بينهم . فلم يتعصب لرأي ، ولم يهمل مسألة بلا تعليل ، ولم يغفل مسألة كثرت التعليقات فيها ، أو كان خلاف النحويين فيها كثيرا أو موسعا ، فجاء موقفه في المسألة الواحدة فرد الوجه أو متعدد الوجوه ، كما جاء فيه تركيز على الميل نحو التفسير والتحليل قبل التعليل وإصدار الحكم مما أسهم في توسعه في جوانب المسألة اللغوية .

ونظرا لتداخل العلل النحوية وتشابكها ، فقد سار في منهجه إلى فصل كل علة على حدة ، وتلمس آثارها ونتائجها ، وجمع ما رآه النحاة في شأنها ، وعكف على تحليلها وتفسير ظواهرها محاولا أن يكون التحليل والتفسير وافيا شافيا ، ومن ثم يستقصي الأسباب الداعية إلى وجود تلك

العلة ، ليضع الدواء الناجع لها في صورة اقتراح مستفيدا مما وضعه النحاة السابقون من معالجات لبعض العلل .

ونحنا عباس حسن في منهجه منحى الإيجاز واللمح أحيانا ، أو منحى الإطالة والتفصيل والزيادة أحيانا أخرى ، وكان ذلك حسب ما يتطلبه المقام وطبيعة المسألة . وإن من اللافت للنظر أنه لم يوفق في بعض المسائل وبعض العلل ، وأن أدويته المقترحة لم تنل إلا القليل من المسائل ولم تعالج إلا القليل من تلك العلل .

لقد تأثر منهج عباس حسن في التأليف اللغوي بفكره ووجدانه معا ، فظهر في عدة مظاهر تضمنت إشارات إلى أنه كان وجداني الطبع انفعاليا عند البحث في المسائل النحوية ، ولعل ذلك من حبه للعربية ومن غيرته عليها فجاءت آراؤه منبئة عن بعض الأحاسيس والمشاعر الوجدانية التي تولدت لديه أثناء إعمال العقل والتفكير في بحث المسألة أو القاعدة النحوية ، ومن أمثلة تأثره بوجدانياته يمكن الاستدلال بقوله : " لا ترتاح النفس للتعليلات ولا سيما التعليل بخوف اللبس ... " ^(١)

أو قوله : " قد تضيق بهذه الأفعال وأحكامها ونفـر - أحيانا - من جرسها بعد تحويلها المدح أو الذم وما يصحبهما ... " ^(٢) و مثال ذلك ما جرى له عندما بحث موضوع الأفعال الجامدة التي تجري مجرى (نعم) و (بنس) ، لما ظهر من خلاف بين النحاة في شأنها ، إذ وصف

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٣ ، ص ٢٧١ .

^(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٩٨ .

ذلك الخلاف بأنه خلاف مرهق ، ووصف تفريعاتهم بأنها تفريعات شاقة تطلبت إليه الجهد الكبير للبحث عن الدواعي ، كما تطلبت إليه الجهد الأكبر لتصفية الأحكام والآراء والفروع وتنقيتها جهد الاستطاعة ، وهذا لما يستحسن عند بعض الباحثين ، ويستقبح عند آخرين ، ويستساغ أو يقبل عند غيرهم . وهذه خصيصة من خصائص المنهج المتكامل الذي يجعل السائر في منحاها يتناول الجانبين معا ؛ جانب العقل ، وجانب الوجدان ، عند البحث والتأليف ومعالجة موضوعاته بدقة وعناية ، وهي من حسنات النهج الذي اختطه عباس حسن لنفسه ، وذلك لأنه من الصعب الفصل بين عقل المرء وقلبه عند دراسة أمر أو موضوع يهمه ويهم أمته وقومه ولغته وعقيدته .

تعرض نهج عباس حسن للتحليل والنقد وانصب ذلك على آرائه وأحكامه التي أصدرها مبنية على آراء النحاة وأحكامهم أو التي أصدرها باجتهاد منه ، فجاء بعضها مضطربا وفيه خلل ، كذلك الخلل وذلك الاضطراب اللذين أشار إليهما جميل علوش في آراء عباس حسن وأحكامه في مسألة النداء التعجبي ، إذ كان يستند فيها إلى إحدى نظريات النحاة التي أسهمت في وجود الخلل والاضطراب في آرائه رغم ما بذله من جهود لكي يخرج برأي سليم من غمرة آراء النحاة المتضاربة وتصوراتهم البعيدة ، ولكنه بعد ذلك الجهد وقع فيما كان يحذره من الاستحالة والتناقض بسبب تشبثه بنظرية النحاة المشار إليها وبسبب تمسكه بها ، ولم يتوقف عن المحاولة في تطبيق ما لم

يتمكن الحذاق والجهايزة من النحاة من تطبيقه في باب النداء وبالذات في مسألة النداء التعجبي .^(١)

ورأى جميل علوش أنه ليس هناك موجب يفرض على عباس حسن الأخذ برأي ضعيف أو مخالف لبعض قواعد النحاة ، وأنه لا جدوى من المفاضلة بين مخالفة في رأي في جانب من جوانب المسألة ومخالفة أخرى في الجانب نفسه .^(٢) وعد ذلك من المآخذ التي أخذها على نهجه في التأليف النحوي ، ودعا إلى تجنب الأخذ بمثل هذه النظريات التي توقع في الخلل والاضطراب في الآراء والأحكام دون داع أو موجب .^(٣)

ويقول جميل علوش رأيا في منهج عباس حسن يفيد بأنه كان " كلما اقترب من الحقيقة ارتد عنها وابتعد ، فقد لمسها لمسات صائبة ولكنه كان ما يلبث بعد ذلك أن يخطئ الهدف . والسبب في ذلك تمسكه بنظرية مهتزة . فمن هذه اللمسات الصائبة قوله بأن الاسم المعرب لا يمكن أن يكون له محلان من الإعراب إلا إذا كان مجرورا بحرف الجر الزائد ."^(٤)

إن اهتمام عباس حسن بتحقيق النهج الذي نهجه في البحث والتأليف في اللغة والنحو قد جعله يسعى إلى البحث عن الحقائق لاستجلائها وتسجيلها وعن الأوهام والعلل الزائفة للكشف

(١) علوش ، جميل ، التعجب صيغه وأبنيته ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، أزمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص ٩٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، بتصرف ، ص ٩٦ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ٩٦ .

عنها وإزالتها ، إذ وجد أن بعض المسائل قد تطلب البحث فيها والرجوع إلى بعض المصادر والمراجع ، فعمل على تدوين أسماء تلك المصادر أو المراجع وأسماء أصحابها ، فجاء منهجه متصفا بالمرجعية والموثوقية اللتين أسهمتا في تميز منهجه بميزة المنهج العلمي في البحث والدرس وحسب ما يقتضيه تحصيل العلم وتحقيق مسأله . ومن الأمثلة على ذلك قوله : " وقد كنت أرجع في أثناء كتابة هذه العجالة إلى شرح الإمام موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي النحوي ، المتوفى سنة ٦٤٣هـ ، لفصل الزمخشري - ورجعت أيضا إلى شرح كتاب سيويه للإمام أبي سعيد الحسن ابن عبد الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨هـ ، " ^(١)

وانماز منهج عباس حسن بعدم اعتماده في التأليف في اللغة والنحو والنقد على طريقة واحدة ، وإنما كان يعتمد على عدد من الطرائق وبخاصة في التأليف الهادف إلى التدريس ، فاعتمد الطريقة الاستنباطية ، والطريقة الإلقائية والطريقة المعتمدة على الحوار والمناقشة ، والمهم هو ملائمة الموضوع للأسلوب التعليمي وتقريب المعرفة والخبرة الصادقتين باليسر والسهولة . وتجدر الإشارة إلى أن عباس حسن قد خص تأليفه في النحو بترتيب نحاه فيه منحى ابن مالك في ألفيته المشهورة ، وذلك لشيوع ترتيبه وملاءمته لأبواب النحو ولتسلسل الموضوعات تسلسلا منطقيا يسهل تعليم اللغة والنحو ، ويوفر الجهد في التحصيل والدراسة .

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٢ ، مرجع سابق نفسه ، ص ٤٧٦ .

وقد علق علي النجدي ناصف على منهج عباس حسن فقال : " ويدور البحث في الكتاب على ألفية الإمام محمد بن مالك، ويعتمد في الشرح على أمثلة محدثة. وقلمما يستشهد بشواهد النحو من الشعر، لأنهما - فيما يقول - مليئة بالألفاظ اللغوية الصعبة، والمعاني البعيدة. وشواهد النحو هي مصدر أحكامه وحجج النحاة فيما يقررون منها ، وإذا صح أن يحول ما في بعضها من صعوبة المفردات وبعد المعاني دون ذكرها في نحو الطلاب ، فما بالها لم تتبوأ أماكنها في نحو العلماء وليس عدلا أن يؤخذ الكثير الخالص المبرأ بعيب القليل المشوب ."(١)

ورأى علي النجدي أن عباس حسن قد فُهم في علم النحو فهضة واسعة عندما ألف كتابه (النحو الوافي) ، وأنه حاول اعتماد الدقة التي توخاها ابن مالك وتجنب الصعوبة التي نتجت عن عمل ابن مالك (٢)

فعمل على دراسة كل بيت من أبيات ألفية ابن مالك ، لاستخراج القواعد النحوية فيها ، وتبويبها حسب المسائل النحوية التي درسها ، ونجترئ من أمثلة تعامل عباس حسن مع نصوص ابن مالك المثال الآتي : يقول ابن مالك في باب الإضافة :

واضمم بناءً (غيراً) أن عَدِمَتْ ما	له أضيف ناويا ما عُدما
قبل كغيرُ بعدُ حسبُ أولُ	ودونُ والجهاتُ أيضا وعلُ

(١) النجدي ناصف ، علي ، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ، ج ٤٥ ، ١٩٨٠ م ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٣ .

وأعربوا نصباً إذا ما نُكِّرا قبلاً ، وما من بعده قد ذُكِّرا ^(١)

وتعليقا على هذه الأبيات بين عباس حسن الحكم الإعرابي في المضاف إذا كان أحد الألفاظ التي ذكرها وهي : (غير ، أول ، بعد ، حسب ، دون ، عل ، شرق ، غرب ، شمال ، جنوب ، قبل) إذ يعرب بعضها ، ويبني بعضها الآخر ، ويعرب ويبني بعض منها حسب موقعه من السياق التركيبي للتعبير المقصود به معنى يريده المتكلم ، وتعامل عباس حسن مع هذا الباب ومسائله بطريقة تشتق بعد الشرح والتحليل الأحكام النحوية التي جاء بها النحاة ، ويعلقها بآرائهم التفسيرية والتعليلية ، كما يعلقها بالقواعد النحوية التي يمكن اشتقاقها ، ليخلص بعدئذ إلى رأيه أو حكمه الذي يراه ، وربما يكون أنسب أو أحسن أو أيسر من آراء النحاة وأحكامهم .

ولكنه في بعض الأحيان لا يأخذ جميع الآراء في المسألة الواحدة أو في الشاهد الواحد مرة واحدة ، وإنما يأتي ببعض الآراء فيحلله في ضوء الشاهد الذي احتج به النحاة ، ثم يبحث عن العلل بحسب العامل والمعمول ، وأخيرا يوضح القاعدة النحوية التي بنى النحاة حكمهم عليها ، ومن ثم يلخص هذه الآراء في ملخص موجز يتضمن ما هو الأنسب أو ما هو الأحسن ، وهكذا .

لقد كان اعتماد عباس حسن على ألفية ابن مالك في تبويب النحو لا يخدم أغراض تأليفه في النحو ، علما أنه كان يأخذ عليه أن أبيات الموضوع أو الباب ليست مرتبة ترتيبا مرغوبا فيه وجامعا لأجزاء المسألة جمعا ييسر الخروج بالقواعد النحوية ، ويفصل ما يجب الوصول إليه ، وفي

^(١) ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ط ٤ ، ١٩٩٠ م . مؤسسة علوم القرآن ، عجمان ، الإمارات العربية المتحدة . ص ٣٧

أحد المواضع أشار إلى هذا المعنى بقوله : " أبيات ابن مالك - كما وردت في هذا الباب من ألفيته - لا تسير تسلسل المسائل ، ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارتضيناه . لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعدة التي يناسبها ، ويتصل بها اتصالا منطقيا . وفي الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقما يميزه ، ويدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها ابن مالك ."^(١)

وفي موضع آخر أراد عباس حسن أن يبين ما جاءت عليه أبيات ابن مالك ، من حيث ما يؤدي إليه ترتيبها من خلط في الأحكام وصعوبة في الكشف عن القواعد النحوية التي تتضمنها ، إذ قال : " ... كما أنه ذكر بعض الأحكام ، وترك بعضا آخر هاما ، وتفصيلات ضرورية . وقد تداركنا ذلك كله ."^(٢)

ولكنّ عباس حسن لم يتقيد بأسلوب ابن مالك إذ وجدته لا يناسب معالجة مسائل النحو في الوقت الحاضر لعوامل كثيرة تتعلق بتطور اللغة العربية بتعليمها وتعلمها ، وبالتكلم بها مهما كانت درجته وخصوصيته ومن الأمثلة على ذلك حكم توابع المنادى ، إذ لخص عباس حسن الحالات التي يرد فيها تابع المنادى ويكون حكمه فيها صحة النصب الذي قد يكون واجبا في مواضع وجائزا في مواضع أخرى ، وهو في الحالتين صحيح ، إلا في حالات لم يجد عباس حسن بدا من بيانها وتوضيحها ، وهذه الحالات هي :ـ

(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٢ ، ص ٣١٣ .

(٢) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٣ ، ص ١٢٢ .

١- أن يكون المتبوع _ المنادى _ هو لفظ (أي) أو (آية) أو اسم إشارة . فيجب في

حركة نعتها مشابقتها لحركة المتبوع مشابهة صورية فقط (أو نقول بالعبارة التي فيها

التسمح : يجب رفع النعت في المظهر الشكلي ، بقصد مماثلة حركته لحركة المنادى ...

نحو يا أيتها الفتاة ، من كثر كلامه كثر خطؤه . ومثل : يا هذا الغلام لا تنس شكر من

أحسن إليك .

٢- أن يكون المتبوع - المنادى - مبنياً على الضم والتابع بدلاً ، أو عطف نسق مجرداً من

(ال) ؛ فحكمها حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاة . أما غيرهم فيجيز

النصب - وهو الأنسب ؛ ليكون حكم النصب عاماً شاملاً نحو جزيت خيراً يا عائشة

زوج الرسول

٣- أن يكون المنادى مجروراً باللام في الاستغاثة وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع ، وهذا

هو المشهور - أو نصبه ، نحو : يا للغي المتلى للجائع ، ويا للقادر القوي للعاجز. ^(١)

ومن جهة أخرى ، فإن من مميزات منهج عباس حسن أنه لم يكن منهجاً تقليدياً يقلد فيه

السابقين في التأليف النحوي ، إذ تبين لنا أنه قد خرج على مناهج الأوائل ، وعلى الفصل في

القواعد النحوية وما يرتبط بها من أحكام ، إذ قال عند البحث في باب الاشتغال ما قاله بأسلوب

آخر في مواضع أخرى ، ليكون لآرائه الصدى الدال على استحداثه منهجاً مبتكراً يطرح من خلاله

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٤ ، ص ٥٠- ٥١ .

علم النحو المستعين باللغة وعلومها ، يقول : " أبيات ابن مالك في هذا الباب ليست مرتبة ترتيباً متماسكا يسائر المعاني ويؤلف بعضه بعضاً ، فقد يذكر بيتاً أو بيتين في أول الباب يشرح بهما قاعدة معينة ، ثم يأتي بيت أو أكثر يشرح قاعدة ثانية ، فثالثة ... ثم يذكر بيتاً آخر يتمم القاعدة الأولى ، فآخر يتمم الثالثة ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعدة الواحدة في بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر . فلم يكن بد من استيفاء كل قاعدة على حدة استيفاء كاملاً . ثم الإشارة في الهامش إلى أبيات ابن مالك المتعلقة بتلك القاعدة ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعدة وتكاملها ، لا على حسب ورودها في ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعدة مفككة ، متناثرة هنا وهناك متداخلة في غيرها . على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقمه الخاص به الذي يدل على ترتيبه الحقيقي بين أبيات هذا الباب كما وردت في ألفيته . " ^(١)

وخص أيضاً عباس حسن تأليفه النحوي بخطوة غالباً ما كانت تتكرر وهي الإشارة إلى مسألة سبق بحثها في باب من أبواب النحو ، أو الإشارة إلى مصدر سبق ذكره أو لحق ، . أو الإشارة إلى انتهاء النص المأخوذ من غيره من النحاة السابقين بحرف هجائي دال على نهاية النص أو الإشارة إلى اختصار النص أو التصرف فيه بحرف هجائي هو الحرف (م) ، عدا عن الإشارة إلى صفحات المصادر السابقة بالحرف الهجائي (ص) ويذكر بعده رقم الصفحة ، ثم يشير إلى جزء المصدر أو المرجع المذكور بالحرف الهجائي (ج) ويذكر بعده رقم ذلك الجزء منه ، ليجعل منهجه

^(١) حسن ، عباس ، النحو الوافي ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

يتحلى بالمرجعية والموثوقية والموضوعية وبالأمانة العلمية الواجب الأخذ بها في عرف العلم والعلماء والبحث والتأليف .

ومما لحظناه بوضوح في منهج عباس حسن أنه كان يتبع التنظيم والترتيب والتفصيل في مؤلفاته ، إذ يقدم لكتابه بمقدمة يشرح فيها ماهية الموضوع وطبيعته ، ويبين مسوغات التأليف فيه والفوائد التي يرمي إليها ، وخطته في التأليف ، وأنواع المراجع والمصادر التي رجع إليها وفهل من معينها وأحيانا يذكر أسماء أصحابها ، ويبين عناوانات الموضوع الذي يبحث فيه ، فيذكر العنوان العام ليكون دالا على فصل في البحث ثم يذكر العناوانات الجزئية التي تجمع بينها الروابط المتعلقة بموضوع الفصل الواحد ، وغالبا ما كان يختم الفصل بما يعلقه بالفصل السابق عليه ، أو بالفصل اللاحق به ليصنع الوشائج التي تجعل موضوع الكتاب موضوعا فيه ترتيب وتسلسل في جوانبه وقضاياه ومسائله يقتضيها أصل الموضوع نفسه ، ويتطلبها منهج البحث فيه .

ومما أضفى على منهج عباس حسن سمة المنهج العلمي الواضح ، وسمة المنهج الرصين ، وسمة المنهج الموضوعي ، أن لغة عباس حسن الفنية في التأليف في اللغة والنحو والنقد كانت تتركب في جزء من متون مؤلفاته من المصطلحات والتعابير السياقية والاصطلاحية ، إذ استعملها عباس حسن في لغته النحوية عند التعليق على رأي أو الفصل في رأي أو حكم أو استحسان أحدهما أو تفضيله أو الدعوة إلى الاختصار على أحدهما أو على قاعدة نحوية ما ، ومن هذه التعبيرات السياقية والاصطلاحية نذكر : (من المستحسن جدا) ، (الاختصار على) ، (... أحسن) ، (يجوز ...) ، (لا بأس بـ ...) ، (... أنسب ...) ، (المناسب لنا اليوم) ، (... فالحير ألا ...) ، (الحير أن ...) ، (من المستحسن ...) ، (من التيسير ...) ، (اختصارا) ، (

غالبا) ، (يحسن الاقتصار عليه) ، (الأكثر والأشهر) ، (والمستحسن) ، (والأخذ ...) ، (فإن الأنسب اليوم) ، (وهذا الرأي الأحسن) ، (فخير ما ...) ، (فهذا أيسر وأوضح ..) ، (أنسب الآراء وأيسرها) ، (من الأنسب ..) ، (لا يحسن ..) ، (اتباع ذلك الرأي الأنسب والأيسر) ، (الأحسن ...) ، (هذا صحيح) ، (يحسن ...) ، (وهذا إيجاز حسن مقبول) ، (أمر سائغ مقبول) ، (من غير وجوب ولا تحميم) ، (هذا أيسر الآراء وأوضحها) ، (ليس مما يناسبنا اليوم) ، (في الرأي الأرجح) ، (لا خير في الأخذ بالرأي القائل ...) ، (بالرغم من أنه الأغلب) ، (لا داعي ...) ، (غير مستحسن) ، (والرأي السمع الذي يرتضيه ...) ، (رأينا يسائر ...) ، (نرى من الميسور) ، (وغاية القول) ، (الأحسن إغفال ما قالوه ...) .

وليس غريبا أن يتميز منهج عباس حسن بأنه المنهج المساعد على الابتكار والتجديد في التأليف اللغوي والنحوي ، وليس غريبا في هذا الصدد أن يقال : إن عباس حسن " قد بلغ في باب التأليف المبتكر الأصيل مرتبة النسق الأعلى من أحكام التصنيف وانتظام التبويب واتساق الترتيب ، ورونق العرض ، وغزارة المادة ، ورصانة الأسلوب ، وتأصيل الأصول ، وحذف الفضول ، مما بعث في النحو دفء الحياة . وجدد له شبابه وإهابه ، وأعاد له بهاءه وصفاءه . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ."^(١)

^(١) عمار ، أحمد ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ع ٢٢ ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

وقد غلب على منهجه العام في البحث والتأليف التزعة الدينية التي تجلت في عدة مظاهر جعلت من منهجه منهجا ذا أسس ترتكز فيما ترتكز عليه على الطابع الديني في الغوص في أعماق اللغة العربية وقواعدها بحيث يبلغه ذلك إلى الحفاظ على اللغة العربية بما يكفل لها قداستها التي تقدست بها من قداسة القرآن الكريم الذي نزل بها كما يكفل لها قداسة تمثلت فيها من قداسة السنة النبوية الشريفة ، ولذلك وجدناه ينحو بمنهجه نحو الاستدلال والاحتجاج بآيات من القرآن الكريم وبأدلة من السنة النبوية الشريفة ليقوي بها رأيا أو ليوضح قاعدة أو ليثبت لغة قرأت وكتبت في ضوء وجودها عند العرب ولا سيما لهجة قريش التي سادت اللهجات العربية جميعها بدليل أن القرآن الكريم قد نزل بها . هذا بالإضافة إلى الوازع الديني والعقدي الذي أسهم فيه رجوعه إلى ما وجدته من فقه وتفسير . فأباح لنفسه أن يضطلع بمهمة الوصول إلى التفقه في الدين والدنيا من خلال عقيدته الإسلامية التي بناها على التفسير الصحيح للقرآن الكريم والتفقه في سنة النبي الشريفة .

وحسبنا في هذا المقام أن وقفنا على مميزات منهج عباس حسن وخصائصه التي اختص بها فتميز من غيره من مناهج النحاة السابقين والمعاصرين في بعض الخطوات والإجراءات ، وفي بعض الاستعمالات اللغوية والاصطلاحية ، والخصائص الأسلوبية ، وربما يتراءى للباحث في مؤلفات عباس حسن للمرة الأولى أنه قد أوفى منهجه ما يتطلبه ، إلا أنه وقع في هفوات ، وما ذلك بغريب لأن البحث في اللغة وعلومها ، يفرض على الباحث فيهما أن يسعى إلى تنفيذ خطته البحثية بكل الدقة والتسلسل والترتيب ، إلا أنه قد يقع فيما يكون قد حذر منه دون شعور أو قصد إذ يحدث معه ما حدث مع غيره ، فتجده ينحي باللائمة عليهم ويذكر أنهم حادوا عن طريق خططهم ،

ويكون هو مجبرا على الزلل عن الطريق كما يكون آخذاً بالضعيف في اللحظة التي يجب عليه فيها أن يأخذ بالقوي ، أو يأخذ بالقوي في اللحظة التي كان عليه فيها أن يأخذ بالضعيف ليقويه .

وتبين أيضا أن عباس حين كان يغفل أو يهمل ذكر صاحب المصدر وذكر الصفحة سواء في المتن أو في الهوامش ، مما أدى إلى تكليف الطالب أو الباحث جهدا يبحث به عن تلك المراجع والمصادر ليتحقق مما أورده عباس حسن على ألسنة الغير وهذا الأمر تكرر بصورة كلية عندما لم يجعل في آخر مؤلفاته ثبنا أو فهرسا يضمنه أو يسرد فيه مراجعه ومصادره وهوامش تابعة لتلك المراجع والمصادر سواء أكان ذلك في نهاية كل فصل من فصول الكتاب عنده أو في نهاية الكتاب كله بصورة عامة .

ونلاحظ على عباس حسن أنه لم يتقيد بنسبة الآراء والأفكار إلى أصحابها في كثير من المواقع في كتبه .

ويؤخذ على عباس حسن أنه قد وقع في تفسير بعض المسائل النحوية دون اللغوية عند الحديث فيها أو عند طرح آراء الآخرين وأحكامهم فيها أو عند إبداء الرأي فيها ، وأحيانا عند تحليلها ومناقشة الأمثلة والنماذج السماعية والقياسية .

الختام

يعد عباس حسن من الذين يستحقون التكريم والذكر الطيب والبحث في نتاجاته ، ووصفه الكثيرون بأنه الأستاذ العلامة في اللغة والنحو .

فقد ترك تركة وفيرة من المؤلفات والأبحاث في اللغة والنحو والنقد الأدبي، وهي تعد إسهامات كثيرة وكبيرة قدمها للعرب وللعرية.

كان من أهم ما قدمه عباس حسن من دراسات وأبحاث ومؤلفات يصب في مجال علم النحو العربي إذ توصل في تفكيره النحوي وبعد دراسته النحو العربي كاملا إلى ضرورة تيسير النحو العربي وإصلاحه وتبسيطه للمعلم وللمتعلم وللباحث في العرية وعلومها .

تبين للباحثة أن الجهود النحوية واللغوية التي قدمها عباس حسن تكشف عن الدراسات المعمقة للنحو العربي كما تكشف عما لديه من الآراء والأفكار والمعارف اللغوية والنحوية التي ميزته من غيره من لغويي العصر ونحاته .

كما تبين أن هناك علاقة قوية بين قيم التفكير اللغوي والتفكير النحوي من جهة والتفكير التربوي عند عباس حسن من جهة أخرى .

وتوصلت الدراسة إلى استناده في آرائه وأحكامه النحوية إلى آراء النحاة السابقين وأحكامهم سواء أكانوا فيها على اتفاق أم كانوا على خلاف ، إذ كان في آرائه النحوية إما مؤيدا وإما معارضا وإما مستغربا وإما مستحسنا للرأي أو الحكم وإما مبديا رأيا يرى فيه إصلاحا أو تبسيطا أو تيسيرا .

كما توصلت إلى اعتماده على الشواهد اللغوية في بيان القواعد النحوية التي تبين له - كما تبينت للباحثة - أنها لم تشهد الاستقرار نظريا وتطبيقيا في آن واحد معا عند النحاة وعند اللغويين وعند متداولي اللغة العربية على مر العصور .

اهتم عباس حسن بالنحو العربي فانحاز له وعدّه دستور اللغة العربية بل وعدّه دستورا لا يستغنى عنه للعلوم الأخرى ، ولذلك كان بحثه في المسائل النحوية والقضايا اللغوية يهتم بجميع الجزئيات والتفصيلات ، وكان يحاول دائما إيجاد علاقات وروابط بينها ليقف بكل دقة على جميع الآراء والأحكام والقواعد التي قالها النحاة ودونوها في مؤلفاتهم كي يتمكن من التعمق في البحث والوصول إلى رأي أو حكم يراه سديدا أو حسنا أو صالحا ، أو يراه خاطئا غير مقبول ، ليثبت رأيه الذي يراه صوابا أو رأي غيره الذي يرححه أو يحلله أو يدعمه بالشاهد أو الحجة أو الدليل .

جاءت جهود عباس حسن النحوية متنوعة ومتوالية ومتعددة ، إذ انصبت على العرض والتفصيل وعلى التحليل والوصف وعلى التفسير والتعليل وعلى التساؤل والمناقشة ليضفي على بحثه في المسألة اللغوية أو المسألة النحوية طابعا يتطابق مع طبيعة اللغة العربية ووظائفها ودلالاتها ، ويضفي على طبيعة النحو العربي - بما اشتمل عليه من الأحكام والقواعد - طابعا يجعل النحو العربي قابلا للتوظيف والتطبيق ، وقابلا للتطوير والتبسيط والتيسير .

لم يتمكن عباس حسن من التخلص من الخلط والاضطراب في بعض المسائل النحوية ، إذ وقع فيما وقع فيه بعض النحاة السابقين ، علما أنه كان يحذر في كثير من المواقف من الوقوع في الخلط والاضطراب ، وربما يرجع ذلك إلى أسباب تلازم النحو العربي في جميع مراحلها التي مر بها وعند جميع النحاة القدامى والحديثين .

حاول عباس حسن التخلص من كثير من عيوب النحو وآفاته وشوائبه ، إلا أنه لم يتمكن من معالجة تلك الشوائب والآفات والعيوب بالدرجة التي يبدو للباحثة أنه كان يأملها ، ولعله لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف لعوامل وأسباب لا مجال لذكرها هاهنا .

عمل عباس حسن على حسن تجميع قواعد النحو وحسن توزيع أبوابه متبعاً في ذلك الترتيب والتبويب الذي عمل بموجبه ابن مالك في ألفيته ، إلا أنه لم يحقق ما أراده في هذا الموضوع برغم محاولاته المتكررة ومعالجته المتعددة لسوء التجميع وسوء التوزيع في قواعد النحو العربي وأبوابه ، إذ وقع فيما وقع فيه النحاة من قبل ، وربما استعصى عليه الأمر ، ولم يتمكن من تحقيق هذه الغاية في حياته ، تاركاً الأمر لمن يتولى منهجه ودعوته في البحث في النحو العربي وفي اللغة العربية لتطويرهما بما يتناسب مع حاضر الأمة العربية ومستقبلها .

اتخذ عباس حسن من القياسي والسماعي في اللغة العربية أصولاً وقواعد يمكن الانطلاق منها إلى إغناء اللغة العربية وتوسيع نطاق استعمالها وتوظيفها وتداولها بألفاظ ومفردات ومصطلحات تنسجم وتتوالف في تراكيب لغوية سليمة فصيحة ، وفي عبارات ذات معان ودلالات ومقاصد ، وبأساليب بلاغية تضيء على اللغة العربية قوتها في السبك والمعنى والدلالة والفصاحة والبيان ، ودون خروج على قواعدها ونحوها الميسر الصالح للتعليم والتعلم والتطبيق محادثة وكتابة .

لم تكن دعوة عباس حسن إلى تيسير النحو وإصلاحه دعوة آتية من فراغ وإنما كانت دعوة لها أسبابها ودوافعها ولها أهدافها وغاياتها ، وقد جاءت دعوته هذه بمنهج علمي مناسب حاول من خلاله تجنب المعلم والمتعلم والباحث التعقيد والصعوبة في النحو وقواعده وعسر التعلم والتعليم في الجانب التربوي منه .

وعليه ، فقد اتضح لنا الأثر الذي تركه عباس حسن وتركته مؤلفاته وأبحاثه في الدراسات اللغوية والنحوية في العصر الحاضر ، والإسهامات التي قدمها وقدمتها دراساته في مجال تيسير النحو العربي وإصلاحه ، وفي مجال تبسيطه للمتعلم والباحث على حد سواء .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن جني ، أبي الفتح عثمان ، ٢٠٠١م ، الخصائص ، مج ٣ ، ط ١ ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية .
- ابن السراج البغدادي ، أبي بكر محمد بن سهيل ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة .
- ابن عقيل ، بهاد الدين عبد الله ، ١٩٨٥م ، شرح ابن عقيل ، مج ٢ ، ج ٣ ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ابن فارس ، أبي الحسن أحمد ، ١٩٩٧م ، الصحاح في فقه اللغة ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية .
- ابن مالك ، محمد بن عبد الله ، ١٩٩٠م ، ألفية ابن مالك ، ط ٤ ، عجمان ، الإمارات العربية المتحدة ، مؤسسة علوم القرآن .
- ابن يعيش ، موفق الدين ، شرح المفصل ، ج ٣ ، بيروت ، لبنان ، عالم الكتب .
- الأنباري ، أبي البركات عبد الرحمن ، ١٩٥٧م ، الأعراب في جدل الأعراب ، دمشق ، سوريا ، مطبعة الجامعة السورية .
- _____ ، ١٩٩٨م ، الأنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج ٢ ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية .
- الأنصاري ، ابن هشام ، ١٩٩١م ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج ٢ ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر .
- الجوارى ، أحمد عبد الستار ، ١٩٨٤م ، نحو التيسير ؛ دراسة ونقد منهجي ، ط ١ ، بغداد ، العراق ، مطبعة المجمع العلمي العراقي .
- حسن ، عباس ، ١٩٧١م ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ط ٢ ، القاهرة ، مصر ، دار المعارف .

- _____ ، ٢٠٠٤م ، النحو الوافي ، ج ١ ، ط ١ ، آوند داناش للطباعة والنشر والتوزيع .
- _____ ، النحو الوافي ، ج ٢ ، ط ١ ، آوند داناش للطباعة والنشر والتوزيع .
- _____ ، النحو الوافي ، ج ٣ ، ط ١ ، آوند داناش للطباعة والنشر والتوزيع .
- _____ ، النحو الوافي ، ج ٤ ، ط ١ ، آوند داناش للطباعة والنشر والتوزيع .
- _____ ، ١٩٥١م ، المتنبي وشوقي ؛ دراسة ونقد وموازنة ، ط ١ ، القاهرة ، مصر ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- الحموي ، ياقوت ، ١٩٣٦م ، معجم الأدباء ، ج ٨ ، القاهرة ، مصر .
- الخفاجي ، شهاب الدين ، ١٢٨٤ هـ ، طراز المجالس ، القاهرة ، مصر ، المطبعة الوهبية المصرية .
- خليفة ، عبد الكريم ، ١٩٨٦م ، تيسير العربية بين القديم والحديث ، ط ١ ، عمان ، الأردن ، مجمع اللغة العربية .
- دي بور ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ، ترجمة الدكتور أحمد أبو ريذة .
- الزجاجي ، أبو القاسم ، ١٩٧٩م ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : مازن المبارك ، ط ٣ ، بيروت ، لبنان ، دار النفائس .
- السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين ، ١٩٨٦م ، الزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج ١ ، ط ١ ، بيروت ، لبنان ، المكتبة العصرية .
- _____ ، ١٣٦٠ هـ ، الأشباه والنظائر ، دائرة المعارف العامة .
- _____ ، بغية الوعاة .
- _____ ، ١٩٧٥م ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج ١ ، الكويت ، دار البحوث العلمية .
- شبلي ، عبد الفتاح ، ١٩٥٨م ، الاتجاهات الحديثة في النحو ، ط ١ ، القاهرة ، مصر ، دار المعارف .
- ضيف ، شوقي ، ١٩٨٢م ، تجديد النحو ، ط ١ ، القاهرة ، مصر ، دار المعارف .

- علوش ، جميل ، ٢٠٠٠م ، **التعجب صيغته وأبنيته** ، ط١ ، عمان ، الأردن ، أزمنة للنشر والتوزيع .
- القرطبي ، ابن مضاء ، **الرد على النحاة** ، القاهرة ، مصر ، دار المعارف .
- القلقشندي ، أبو العباس ، ١٩٦٣م ، **صبح الأعشى** ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مطابع كوستا توماس وشركاه .

الدوريات

- حسن ، عباس ، ١٩٧١م ، كلمة الأستاذ عباس حسن في حفل استقبال الأعضاء الجدد ، **مجلة مجمع اللغة العربية** ، (٣٠ع) ، ص ٢٣٤ .
- الطويل توفيق ، ١٩٨٢م ، كلمة د توفيق الطويل في حفل استقبال عباس حسن عضوا جديدا في المجمع ، **مجلة مجمع اللغة العربية** ، (ع ٤٩) ، ٢١٧-٢٢٤ .
- **مجلة مجمع اللغة العربية** ، ١٩٦٩م ، كتاب في أصول النحو .
- علام ، محمد مهدي ، ١٩٨٦م ، عباس حسن ، **المجمعون في خمسين عاما** ، ٣٥١-١٣٦ .
- عمار ، أحمد ، ١٩٦٧م ، كلمة الدكتور أحمد عمار في جلسة استقبال الأعضاء الجدد ، **مجلة مجمع اللغة العربية** ، (ع ٢٢) ، ص ١٦٧-١٧١ .
- ناصف ، علي النجدي ، ١٩٨٠م ، كلمذة الأستاذ علي النجدي ناصف ، **مجلة مجمع اللغة العربية** ، (ع ٤٥) ، ١٧٨-١٨٤ .

THE GRAMMATICAL EFFORTS OF ABBAS HASSAN

by

Elham Abd - Alraheem Al-Jdoua

supervisor

Dr. Mahmoud J. Alhadeed

ABSTRACT

This study aimed at finding out syntax efforts which was achieved by Abbas Hassan in the field of Arabic language and Arabic syntax , that came from his opinion in the language and syntax , its analysis , its studying to find out at what extent it may get on with linguistist's opinions , and what range it may differ from their opinion in the linguistics field . it was emerged by Abbas , to know at what extent the method is suitable for treating Arabic syntax subjects , and to renew it theoretically and practically .

The researcher functioned the intergrated approach in his research that depended on analytic descriptive approach . this study included introduction and six chapters , in addition a conclusion.

The first chapter was about Abbas life his practical and scientific life . the second chapter was about his opinion in Arabic language where as the third chapter was about his syntax opinion , followed the forth chapter which was about his opinion in measurement and listening . the fifth chapter was about his calling to make Arabic syntax more easier , and to be renewed and repaired . the last chapter (7th chapter) was about Abbas approach in authorising in Arabic language and syntax . the conclusion of the study included the result of the researching in this study . the researcher recommended some recommendations that when they are applied , they might be useful for Arabic language , its grammar , its learners , its teacher , its researchers , and its scientists . the result of the study was that Abbas Hassan was a scientific practical educational character were affected by the social scientific educational environment and his linguistics theories that came from his syntax thoughts , which led him to make his vast knowledge and efforts , it got back benefit to Arabic syntax . he was able to make up in Arabic and critisism and syntax . he had a lot of opinions , thoughts , knowledge , experience , linguistics skills and academic that distinguished him from other modem linguistics .

The study showed that Abbas Hassan made use of old linguistist's opinion in authorising that it made him call to renew and repaire in the field of syntax for the benefit of teachers and learners , as well as researcher it has been shown that Abbas Hassan's method that he gathered between practice and theory that relied on linguistics witnesses and syntax principals that were taken form linguistists , he analyed it . he sponsered some , and oppose some other . he committed a mistake got confused as well as the other linguistists did , despite his warning , despite his correctness in analysing

and explanation . and despite his trials in getting back partial syntax – rules , and his efforts in classifying syntax in chapters and improving colleting its parts .

His linguistics efforts different attitudes and domains and methods and procedures , some of researchers considered him as renewing researcher in the Arabic linguistics and syntax .

As a result of his efforts made to get ride of Arabic syntax from defects and impurity that made it difficult for the Arabic learners in the modem time .

The study showed that Abass Hassan relied on the measure and coustic in the language and extent the domaine of its usage orally and in written form to make it easier in syntax and deviration his efforts were not completed because it face some difficulties and oppositicals , especially when he called to renew and repair syntax for the sake of language syntax Arabic teachers , learner , theoretically and practically .